الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها

جواب الشرط وجواب الأمر في اللغة العربية، دراسة تركيبية بلاغية مقارنة (النص القرآني أنموذجا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص : دراسات لغوية نظرية.

إعداد الطالب: عبد الرؤوف عباس

السنة الجامعية

2008-2009م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها

جواب الشرط وجواب الأمر في اللغة العربية، دراسة تركيبية بلاغية مقارنة (النص القرآني أنموذجا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص : دراسات لغوية نظرية.

إعداد الطالب: عبد الرؤوف عباس إشراف الأستاذ: د/ أحمد حساني

أعضاء لجنة المناقشة

أد/.....رئيسا

أد/. أحمد حساني.....مقررا

أد/.....عضوا

أد/.....عضوا

السنة الجامعية

2008-2009م

إهداء

إلى اللّذين طالما تطلّعا إلى تعليم ابنهما

إلـــى الذيـــن تعلـــمت العـــربية على أيديهم

إلـــى كـــل من ساعـــدني في إنـــجاز هـــذا العـــمل

إلى الذين حملوا رسالة هذه اللغة وجاهدوا في سبيل خدمتها

إلى كل هؤلاء وأولئك أقدم عربون عطاء أحسب على الله أن يكون لبنة من لبنات هذا الصرح اللّغوي الشامخ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أمّا بعد :

فرغم ما نالته مسألة الربط بين التراث اللغوي القديم ومناهج البحث اللغوي الغربي من أهمية لدى علماء اللغة المحدثين إلا أنّ مراعاة خصائص كل لغة بما يميّزها من أصول بُني عليها نحوها وقواعدها تبقى عنصرا مهما في دراسة تراكيبها. من هذه الفكرة التي قدّم لها كثير من الدارسين جاءت فكرة هذا البحث.

يعالج هذا البحث تركيبين لغويين انطلاقا من نماذج التحليل التي أبدعها العلماء العرب في سبيل دراسة الكلام العربي، وذلك بوصفهما استنادا إلى الجهاز الاصطلاحي والمفاهيمي لعلم النحو، وأقصد النموذج المسمى في الدراسات النحوية : "العمل النحوي"، وهذا بإسقاطه على هذه التراكيب (جواب الأمر وجواب الشرط) ، فهل سيكشف لنا هذا الجهاز عن أوجه الموافقة والمفارقة في كل منها، بالتالي هو قادر على استخراج أوجه حقيقية للمقارنة بين أساليب نفس اللغة ؟

وللنموذج التحليلي المسمى "عملا" استثمارات أخرى عرفها تاريخ الدراسات اللغوية العربية، من أهمها أنّه تطبيق نحوي كان معلمو النحو قديما يهدفون منه إلى تدريب الطلبة على تطبيق القواعد النحوية النظرية في تحليل النصوص، ولذلك أُعتبر هذا التطبيق عند بعض المعاصرين تطبيقا مدرسيا exercice scolastique ، منتميا إلى مرحلة الدراسات التقليدية المعيارية، وهذه نظرة أخرى يحاول هذا البحث في غاياته البعيدة وغير المباشرة سبرها واختبار صحتها.

كانت الانطلاقة من فرضية تتناول بالدرس قضية تركيبية مزدوجة تتمثل في : جواب الشّرط وجواب الأمر، واللّذان طُبقا بصفة مركزة ومتواترة على جملة من النصوص العربية، وعلى رأسها القرآن الكريم، وجملة من الأشعار العربية كالمعلقات وغيرها، كما طُبقا على نصوص أخرى بشكل أقل، كالحديث النبوي وبعض المنظومات، هذا بالإضافة إلى الكتب

التي لم تستهدف علم النحو غاية لها، وإنما جعلت منه آلية من آليات التفسير المساعدة كمصنفات تفسير القرآن.

وينحصر محور اهتمام هذه الفرضية في : جزاء الشرط وجزاء الأمر، فنلاحظ مبدئيا أنّ لكل منهما جوابا مجزوما ، رغم أنّ الأوّل يقتضي أداة والآخر لا يقتضيها كما هو ظاهر التراكيب، كقولنا : إنْ تجتهدْ تنجحْ، وقولنا : اجتهدْ تنجحْ ، أيضا : التركيبان يشكّل كل منهما نوعا من التلازم يقتضي لازما وملزوما ، هذا ما يجعلنا نفترض وجود تداخل بين هذه التراكيب يُحيلنا إلى إشكاليات وتساؤلات، كـَ : هل العامل في جزم جوابيهما واحد ؟ وتترتّب على هذه الإشكالية إشكاليات أخرى متعددة أهمها : هل هذان التركيبان يمثلان شيئا واحدا في اللغة فهما متفقان؛ أي أنّهما يؤديان نفس الدور البلاغي والدلالي في مقامات الخطاب الكلامي ؟ ما علاقة كل منهما بالآخر أصلا وفرعا ؟ هل أحدهما أصل للآخر ؟ ما موقعهما في مبحث الجملة في النحو العربي ؟

وأكثر ما يشد انتباه الباحث هو تطوّر المعرفة اللسانية المتنامية ودقة مناهجها ، وبقدر ذلك كان لنا أن نستفيد من بعض ما أنجزته ، ومحاولة منا لاستثماره في تنمية معارفنا اللغوية . فحاولتُ في هذه الدراسة أن أتخذ من الجهاز المفاهيمي للنظرية التحويلية أداة للتطبيق في دراسة هذه التراكيب، لكن هل ستكون هذه الاستفادة بإسقاط الجهاز الاصطلاحي القديم على الجهاز المفاهيمي الحديث أو عكس ذلك؟

لا شك أنّ مجموع الأسئلة التي تطرحها إشكالية البحث تستدعي تطبيقات منهجية متنوعة تنوّع الغايات المرجوة من هذه الأسئلة نفسها، ولذلك تنوعت المناهج التي وُظّفت في دراسة قضايا البحث، إلا أنّه يمكن إجمال ذلك بأنّ الدراسة كانت : تحليلية وصفية إحصائية مقارنة، فقد قمت بتحليل كل تركيب بهدف مقاربة تصوّراته عن الخطة وحاولت قدر المستطاع الجمع بين ما يربط كل منهما بالآخر مفارقة أو اتفاقا.

وتكمن أهمية هذا الموضوع، وانطلاقا من حدود هذه الإشكالية الضيّقة في محاولة وضع أسس لغوية لقراءة علمية جديدة للتراث النحوي تفيد في مقاربته بالنظرية اللسانية الحديثة دون المساس بالخصوصيات المميّزة التي بُنِي عليها، ومحاولة للتزوّد بمعرفة أوسع من

النظرية النحوية العربية من خلال عرض هذه التراكيب في شكل جديد من الدراسة يتمثل في المقارنة بين التراكيب المتشابهة من أجل التقرّب أكثر لفهم النظرية العربية بأسلوب جديد من البحث.

واخترت القرآن الكريم مدوّنة لبحث هذه الإشكالية كونه يُمثّل نصا متكاملا تجتمع فيه أصناف الجمل العربية بتراكيبها المتنوّعة، وكونه محورَ اهتمام البلاغيين والنحاة منذ القديم، وتقيّدت بالنص الحرفي للمصحف المصوّر على الرسم العثماني وفاقا لرواية حفص عن عاصم في عرض الآيات ، وأثناء التحليل لم أغفل الإشارة إلى بعض القراءات التي كان لها الأثر المباشر في تغيّر المعاني الموافقة للتراكيب المدروسة.

كما حاولت أن أستفيد في هذه الدراسة من مصادر متنوعة أخص بالذكر منها بعد كتب التفسير : "كتاب سيبويه"، و"المقتصد" و"دلائل الإعجاز" للجرجاني، و"بدائع الفوائد" لابن القيّم وغيرها..، و من المراجع الحديـــثة أخص ما استفدته من أعمال أستاذنا الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح حول النظرية الخليلية، والدكتور مازن الوعر، إذْ كانت أعمالهم قاعدة متينة لتصوّر الجانب التركيبي من الدراسة.

والمقارنة التي يقترحها البحث لا تنبني على الجانب الشكلي البنوي فقط وإنّما تتطرّق أيضا إلى الجانب الوظيفي، هذان المحوران الرئيسيان للدراسة، والمؤسّسان على المعيارين: النحوي و الدلالي، وبناء على هذا فإنّ صورة البحث النظرية التي تصورتُ إحاطتها بأهم المحطات فيه أسفرت عن صياغة عنوانه في الشكل التالي :

((جـــواب الشّرط وجـــواب الأمر في اللغة العـــربية، دراســـة تركيـــبية بلاغية مقارنة [على ضوء النظرية التحويلية])) .

وتشكّلت خطة الدراسة في مدخل وخمسة فصول وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع وفهرس للموضوعات :

في المدخل حاولت أن أبيّن فيه كيف تم إختيار النموذج الشّجري لِ "تشومسكي" عنصرا للتطبيق في هذا البحث ، وذلك من حيث ارتباط المفاهيم وتقاربها ، وخاصة مفهوم التعليق والعمل الذي كان البحث بصدد دراسته في هذه التراكيب .

وأما الفصل الأول : تكلمت فيه عن الناحية التركيبية لجواب الشّرط وجواب الأمر بالنظر إلى أنّها المصطلحات التي تُمثّل المنظومة المعرفية التي سيقع التحليل والنقد على ضوء مفاهيمها وإجراءاتها، واستتبع ذلك بالضرورة محاولة ضبط دلالتهما المصطلحية الموظفة والمفاهيم المتعلقة بهما ، فالمبحث الأول جعلته لبحث مصطلح جواب الشّرط وعامل الجزم فيه ، أما المبحث الثاني فكان لبحث مصطلح جواب الأمر وعامل الجزم فيه .

وأما الفصل الثاني فقد كان دراسة وصفية وتحليلية ، و تكلمت فيه عن بعض مفاهيم التحليل النحوي التي نحتاج إليها أثناء النظر في كلام النحاة عن جواب الشّرط وجواب الأمر خاصة مفهوم الحمل على النظير، وذلك في المبحث الأوّل . وتطرّقت من خلاله أيضا لدراسة وتحليل بنية جواب الشّرط وبنية جواب الأمر ، وصولا إلى تمثيل البنية التجريدية لهما ، وذلك في المبحث الثاني .

وكان الفصل الثالث موضوع بحث قواعد الأصول وقواعد الخروج ، و كيف جاء جواب الشّرط على الأصل ، ثمّ بيّنت القواعد العامة التي تسوّغ الخروج عن هذا الأصل ، وكان هذا تماشيا مع حصر الآيات التي توافق كل مسوّغ ، والآيات التي جاءت على الأصل، ثمّ يأتي الكلام عن قواعد الخروج في جواب الأمر ، أما جواب الأمر على الأصل فتركته لفصل مستقل لأعالج فيه أقوال المفسّرين التي تتوافق مع ما تم الوصول إليه في الفصول الأخرى للبحث .

وفي الفصل الرابع تكلّمت عن بعض قضايا النظم في جواب الشّرط و جواب الأمر في المبحث الأوّل ، وفي المبحث الثاني تطرّقت إلى أوجه الاتفاق و الاختلاف الدلالي بين التركيبين .

وكان الحديث في الفصل الخامس عن أنماط جواب الأمر في القرآن الكريم ، ودراسة الآيات التي جاء فيها جواب الأمر بعرضها على أقوال المفسّرين ، ودراسة نَظْرة المفسّرين لهذا النوع من التراكيب ، ومدى موافقتها للتحليل النحوي للكلام ، وحاولت أن أُحلّل القدر الممكن من الآيات وأشرت إلى باقي الآيات بنصها مرتبة حسب ترتيب السور.

وأجتهد في نهاية كل مبحث على أن أخلص لبعض النتائج الممكنة والمتوصّل إليها من خلال الدراسة ، أو بقول مجمل كخلاصة لما تم عرضه ، كما تم استخراج بعض النتائج العامة في نهاية كل فصل متى تيسّر ذلك .

وأفضيت بعد كل ذلك إلى خاتمة أودعتها نتائج البحث الإجمالية فجاءت كخلاصة لما تمّ التوصّل إليه خلال هذا البحث.

ولم يكن الجانب التطبيقي في هذا البحث حكرا على فصل بعينه وإنّما جاء موزّعا حسب ما تطلّبته عناصر البحث من تحليل وتمثيل وإحصاء للآيات ، كما اقتضت طبيعة الموضوع أن تجيء الدراسة البلاغية مرافقة للدراسة النحوية غير مستقلة عنها ، ... وكانت الاستعانة بالبيانات والمشجرات في ذلك عنصرا مهما يُضفي طابعا علميا للبحث .

ولست أغفل الصعوبات التي واجهتها، ولكنّني سأتغاضى الكلام عنها لعلمي بارتباطها الوثيق بالدرس النحوي والبلاغي الذي يتخذ من القرآن الكريم محل تطبيق، ويتخذ من الدرس اللساني أداة تحليل، وحاولت التغلّب عليها بفضل الله أوّلا، ثمّ بفضل توجيهات أساتذتي الذين كنت أسترشدهم، والذين كانوا لا يؤلون جهدا في توجيهي الوجهة الصحيحة للبحث العلمي، فأشكرهم جميعا، وأشكر بخاصة أستاذي الفاضل الدكتور أحمد حساني جزيل الشكر على تفضّله بالإشراف على البحث، وتتبّع خطواته، والإرشاد إلى ما يحقق للبحث سداده وسلامته ، واكتماله . فقد كان ناصحا وموجّها وحريصا . كما أحب أن أدين بالعرفان لمن كانت لهم يد في إثراء هذا البحث وتقويمه، وأخص الأستاذ أبو بكر حفيظي الذي رعى هذا البحث بالتوجيه، ولاطفه بالتقويم، فقد أعانتني على فهم ما استغلق عليّ من جوانبه ومسائله، فله موصول الشكر والثناء.

ح

مدخـــل

إشكاليّة البحث في المنظور اللّساني

إشكالية البحث في المنظور اللّساني للنّظرية التّحويلية:

كان الارتباط الوثيق بين المعرفة اللّغوية وكلام المفسرّين مُحفّزا قويّا لاختيار النص القرآني كمدوّنة لهذه الدراسة. يقول العكبري : «وأقوم طريق يُسلك في الوقوف على معناه ــ أي القرآن ــ ويُتوصّل به إلى تَبيُّن أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه واشتقاق مراصده من أنحاء خطابه، والنّظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات»[1]، وإنّما كان النّحو هو العماد المشروط في المفسّر لأنّه العلم الذي يسعى لربط صيغ النّظم المتشابهة بصور معانيها، فيخرّج النّحوي كل صورة لمعناها الخاص بها. ومعلوم أنّ علم النّحو هو العلم الذي يصف البُنى التّركيبيّة للغة انطلاقا مما هو متوفّر في مدوّنتها[2]. يقول السّيوطي: «النّحو صناعة علمية يَنظر بها أصحابُها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألّف بحسب استعمالهم لتعريف النّسبة بين صياغة النّظم وصورة المعنى فيُتوصّل بإحداهما إلى الأخرى»[3]، فعلم النّحو مبني على ركيزتين أساسيّتين لا تنفك أحدهما عن الأخرى، ففَهم الوظيفة النّحوية لتركيب معيّن ومعرفة نظمه مرتبط بمعرفة المعنى والدّلالة، لذا ربط السّيوطي بين "صيغة النّظم" و"صورة المعنى"، وهو ما تسعى إليه الدّراسات اللّسانية الحديثة خاصة عند التّحويليين، يقول تشومسكي: «لا شك أنّ هناك علاقة تلفت النّظر بين التّراكيب النّحوية وبين عناصر كشف عنها التّحليل النّحوي الشّكلي تقوم بوظائف دلاليّة معيّنة»[4]، ثم يقول: «وحيث أنّنا قد عرفنا جوانب التّركيب النّحوي

---

[1] ــ إملاء ما منّ به الرّحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1321هـ، ص20.

2- المدوّنة العربيّة في زمن السّماع، تتضمّن مفهوم المتكلّم السّامع المثالي باصطلاح تشومسكي، لأنها ــ كما يقول الأستاذ الحاج صالح ــ مفتوحة، أي أنّه كان يمكن لأيّ محلّل أن يفحص مسموعات جديدة في زمن الفصاحة وأماكنها. انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرّحمن الحاج صالح، القسم الفرنسي، موفم للنشر، الجزائر، (دط)، 2007م، ص68.

3 ــ الاقتراح في أصول النّحو، جلال الدين السّيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم،مطبعة السّعادة، القاهرة، ط1 : 1396هـ/1976م،ص7.

4 – syntactic structures . N. Chomsky . Mouton – La Haye , 1957 , p 101 .

(تر: حسام البهنساوي)

للّغة فيمكن لنا أن ندرس الطريقة التي يُستخدم بها هذا التّركيب النّحوي في الوظيفة الحقيقيــة للّغة»[1].

إنّ دراسة التّراكيب المتمثّلة في الشّرط والأمر دراسة موازنة خاصة في الجانب البنوي من هذا البحث تعتمد كثيرا على مفهوم العمل في صياغة المباديء التي تكوّنها، فكانت أقرب النّظريات اللّسانية إلى هذه الدّراسة هي النّظرية التّوليديّة التّحويليّة، خاصة فيما وصلت إليه من "منهج العمل والرّبط الإحالي"(government and binding)، حيث قدّم تشومسكي عملين هامين بيّن فيهما أهميّة نظرية العامل في تحليل التّراكيب النحوية هما[2]:

1 - Lectures on government and binding , Dordrecht: foris,1981.

2 - some concepts and consequences of the theory of government and binding . Cambridge. M.I.T press, 1982.

وتجلى في هذه الأعمال عدة عناصر للتحليل، أهمّها: الأثر(trace)، والمُضمر (pronominal)، ولهما أهميّة كبيرة في تحديد العامل(governing)، والمعمول (governed)، وما يصلح أن يكون معمولا وما لا يصلح، وكلّها من الأمور الهامة التي من شأنها أن تُلقي الضّوء على التّحليل الشّجري للتّراكيب النّحوية في بنيتها السّطحية، بعد أنْ كانت من قبل تستمدّ قدرتها التّوليدية من البنية العميقة[3]، لهذا كلّه كان الاختيار على هذه النّظرية دون غيرها.

وسوف نستخدم الجهاز المفاهيمي لــِ "تشومسكي"، والذي يتمثّل في النّموذج الشّجري (tree diagram)، أو التّحليل التّجريدي(abstract analysis)، وذلك للتمكّن من فهم هذه الفرضيّة

---

1 ــالمرجع السابق، ص102(تر: حسام البهنساوي).

2 ــ انظر: أهميّة الرّبط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريّات البحث اللّغوي الحديث، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، دار المناهل للطباعة ــ القاهرة : 1414هــ/1994م، (دط)، ص 54.

3 ــ نفسه، ص56،57.

بشكل دقيق، ومحاولة لإيجاد معايير دقيقة تكشف لنا عن بُنى هذه التّراكيب، من أجل تقريب الفهم العلمي لما تقترحه النّظرية العربيّة ومعرفة موقعها من النّظرية العالميّة.

وتمّ اختيار هذا الاتّجاه في التّحليل الشّجري أيضا: على أساس أنّ التّفسير الدّلالي لجملة ما بالمعنى الذي يقصده تشومسكي بمصطلح(التفسير)، أو(تفسيري:interpretive) يمكن الوصول إليه بواسطة العلاقة المشتركة بين التّركيب العميق للجملة والتّركيب السّطحي لها[1]، لأنّ البنية العميقة(deep structure) من خلالها نكتشف العلاقات المشتركة بين التّراكيب، يقول جون ليونز: «ولكن لا بد لنا أن نعرف تماما أنّ فكرة التّركيب العميق في نظريّة تشومسكي ما زالت تقوم بدوها الهام في النّحو، وهو الدّور نفسه الذي تقوم به في بناء قواعد النّحو التّحويلي، وأنا عندما أقول ذلك أحاول أن ألقي الضّوء على ما ذكره تشومسكي عام 1957م عن قواعد النّحو التّحويلي: من أنّ الجمل ذات التّركيب المعقّد يمكن لأسباب فنيّة كثيرة أن يكون لها تركيب عميق موحّد»[2].

وسوف نعتمد في تحليل هذه المشجّرات على القواعد التّحويليّة(transformational rules) التي وضعها تشومسكي، لكن حسب ما تمليه علينا دراسة هذه التّراكيب في النّحو العربي. وعلى القواعد التّفريعية، لكن التّفريع هنا سيكون على أساس العمل النّحوي؛ فتكون عناصره العوامل والمعمولات لا الإسناد؛ لأنّ تطبيق قواعد التّحليل إلى المكوّنات الأصلية للجملة طبقا للمشجّر(tree diagram) ــ كما يقول الأستاذ حلمي خليل ــ يحتاج إلى دراسة مستقلة لأنواع الجمل في العربية، مما قد يدعو إلى إدخال بعض التّعديلات على هذه القواعد[3]، ولأنّ نظام التّركيب في الجملة العربيّة يختلف عمّا ذكره تشومسكي في تخطيطاته الشّجرية، بل سيعتمد على ما تمّ بحثه في كتب النّحاة.

---

[1] ــ انظر: نظريّة تشومسكي اللّغوية، جون ليونز، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، ص199.

[2] ــ نفسه، ص199 .

[3] ــ نفسه، ص125، الهامش1.

وجاءت الرموز المعتمدة في مشجّرات التّحليل كما هي مفصّلة في البحث في مواضعها كما يلي:

ك: الكلام

عــ: العامل الأكبر، ويمثل أداة الشّرط.

مــ 1: يمثل بنية الشّرط التي تكون معمولا أولا لأداة الشّرط.

مــ 2: يمثل بنية جواب الشّرط التي تكون معمولا ثانيا للشّرط وأداته.

أما في الأمر فسيكون العامل الأكبر هو تــ (عـ) الذي يرمز إلى بنية الشّرط المقدرّ قبل جواب الأمر، "فـــ": يرمز إلى بنية الأمر. وأمّا "جـــ" : يرمز إلى بنية جواب الأمر الذي قدر فيه الشّرط، وما تتضمّنه.

ع: عامل في الجملة الفرعية البسيطة، في الأمر أو جوابه، أو في جملة الشّرط المقدّرة قبل دخول أداة الشّرط.

Ø: فراغ الموضع من العنصر(عندما يكون المعمول مقدّر غير ظاهر).

←——— يشير إلى التفريع على أساس العمل.

م1: المعمول الأوّل للعامل (ع)

م2: المعمول الثّاني للعامل (ع)

وتكون قواعد التفريع كالتالي:

ك	←	عــ، مــ 1، مــ 2
عــ	←	أداة شرط
مــ 1	←	ع، م1، م2
ع	←	فعل
م1	←	اسم، ضمير، Ø
م2	←	اسم، ضمير، Ø
مــ 2	←	ع، م1، م2
ع	←	فعل
م1	←	اسم، ضمير، Ø
م2	←	اسم، ضمير، Ø

والقواعد التي تمنح الكلمات معاني معجمية هي القواعد المعجمية:

فعل	←	تفوز، تفز، أُخرجْ
ضمير	←	أنا، أنت
أداة	←	إنِْ، مَنْ ..

الفصل الأول

دراسة تركيبيّة تحليليّة لبنية جواب الشّرط وبنية جواب الأمر

المبحث الأول

مصطلحا الشّرط والجزاء في الدّراسات اللّغوية العربيّة وعامل الجزم

المطلب الأوّل: الشّرط وجواب الشّرط، المفهوم والمصطلح

يحتل مصطلح الشّرط موقعا متميّزا في الدّراسات اللّغوية العربيّة، ويظهر ذلك جليّا من خلال تمظهراته العديدة في فروع البحث اللّساني، وإنْ كان ميدانه الرّئيس الذي احتل فيه بؤرة البحث هو علم النّحو.

والمتتبّع لمسارات هذا المصطلح في تاريخ الدّراسات اللّغوية العربيّة يكتشف أمرين لافتين للنّظر، فلعلهما السّببان الرئيسان في إعطائه هذه الأهميّة:

الأمر الأول: المعنى اللّغوي

كلمة(شرط): جذرها المعجمي (ش.ر.ط) يدور حول ثلاثة معان:

1 ــ سُمّي ما عُلّق به الجزاء شرطا لأنّه علامة على نزوله، جاء في القاموس المحيط : «الشّرط إلزام الشّيء والتزامه في البيع ونحوه كالشّريطة جمع شُروط وفي المثل: الشّرط أملِك عَليك أمْ لَك، وبزغُ الحُجام يَشْرطُ، ويشْرُط فيهما، جمعه: أَشْراط،بالتحريك: العلامة»[1].وجاء في أصول السّرخسي: «ومنه سَمى أهل اللّغة "إنْ" حرفَ الشّرط من قول القائل لغيره: إنْ أكرمْتَني أكرمتُك، فإنّ قوله: "أكرمْتُك" بصيغة الفعل الماضي، ولكن بقوله: "إنْ أكرمْتني" يصير إكرام المُخاطَب علامة لازمة لإكرام المخاطِب إيّاه،فكان شرطا من هذا الوجه»[2].

2 ــ معنى الملازمة، فالشّرط على معنيين، أحدهما: ما يتوقّف عليه وجود الشّيء فيمتنع من دونه، والثاني: ما يترتّب وجوده عليه فيحصل عقبه، ولا يمتنع وجوده من دونه، وهو الذي يدخل عليه حرف الشّرط[3].

---

1 – القاموس المحيط، مجد الدين الفيروز آبادي، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، (د ط)، (د تا)، 368/2.

2 ــ أصول السّرخسي، أبو بكر بن أحمد، القاهرة، (د ط)، 1372هــ، 303/2.

3 – انظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني "بحث في الجملة وأركانها"، محمد طاهر حمصي، دار سعد الدين، عين الكرش – دمشق، ط1: 1424هــ/2003م، ص355.

3ــ معنى السببيّة، يقول أبو البقاء: «ما يُسميه النّحاة شرطا هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، وهو الذي تسميه الفقهاء علة ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك، فالشّرط اللّفظي سبب معنوي»[1].

الأمر الثاني: المعنى الاصطلاحي

لما كان من معاني الشّرط اللّغوية "الملازمة"، وهي كلمة تدل على المصاحبة مع الدّوام وعلى امتناع انفكاك الشّيء عن الشّيء[2]، ارتبط هذا المعنى بالمعنى الاصطلاحي النّحوي، يقول ابن يعيش: «والشّرط إنّما يكون بالمستقبل، لأنّ معنى تعليق الشّيء على شرط إنّما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى»[3].

وأصبح لا يتبين معنى الشّرط في اصطلاح النّحاة إلا بمرافقته للجزاء أو الجواب، كما يبيّن ابن مالك ذلك ــ بعد تعداده لأدوات الشّرط ــ يقول: «كل من الأدوات المذكورة يقتضي جملتين أولاهما ملزومة للثانية، تسمى الأولى شرطا، لأنّ وجود الملزوم علامة على وجود اللاّزم، والشّرط في اللّغة العلامة،وتسمى الثانية جزاء وجوابا، لأنّها مُدّعى فيها بأنّها لازمة لما جُعل شرطا،كما يلزم في العُرف الجواب للسّؤال والجزاء للإساءة والإحسان، فسمّيت بذلك على الاستعارة والتّشبيه»[4].

---

1 – الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (دط)،1981م، 5/3.

2 ــ انظر: التّعريفات، الشّريف الجرجاني، تحقيق: علي الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، (دتا)، ص417.

3 ــ شرح المفصّل في صناعة الإعراب، ابن يعيش(يعيش بن علي أبو البقاء)، تصحيح وتعليق: مشيخة الأزهر وجماعة من العلماء، المطبعة المنيرية ــ القاهرة، (دط)، (دتا)، 155/8.

4 ــ شرح التّسهيل، جمال الدين محمد ابن مالك، تحقيق : عبد الرّحمن السيّد ومحمد بدوي مختون، دار هجر، ط1،1410هـــ/1990م، 73/4، 74.

والشّرط عموما هو أن يقع الشّيء لوقوع غيره[1]، هذا هو الأصل لكن قد يخرج عن ذلك فلا يكون الأوّل سببا للثاني ولا العكس، يقول الرّضي في شرحه على الكافية: «قد لا يكون مضمون الجزاء متعقّبا لمضمون الشّرط،بل يكون مقارنا له في الزّمان نحو: إنْ كان هناك نَارٌ كان احتراقٌ وإنْ كان احتراقٌ كان هناك نارٌ،لكن التعقّب المذكور هو الأغلب»[2] ،وجاء في حاشية الصبّان: «الجزاء قسمان، أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشّرط، نحو: إنْ جئتني أكرمتك، والثاني ألا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشّرط، إنّما يكون الإخبار به مسببا، نحو: إنْ تكرمْني فقد أكرمتُك أمس، والمعنى: إنْ اعْتدَدْت عليّ بإكرامك إيّاي فأنا أيضا أعتد عليك بإكرامي إيّاك»[3]. وأما الشّريف الجرجاني فيعرّفَه بقوله: «الشّرط تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: الشّرط ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجا عن ماهيته، ولا يكون مؤثّرا في وجوده، وقيل الشّرط ما يتوقّف ثبوت الحكم عليه»[4].

فيتبيّن من هذه الأقوال أنّ الجواب يُسمى جزاء أيضا، ويظهر المصطلح جليا في مقولة أبي علي الفارسي: «حرف المجازاة إنْ المكسورةُ الهمزةِ المخفّفة تقول: إنْ تَأتِني آتِك، وإنْ تذهبْ أذهبْ، وبِمَنْ تَمْرُرْ أَمررْ به، فقولك: "تذهبْ" وما أشبهه من الفعل الذي يلي "أنْ" شرط،

---

1 ــ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، (د ط)،1386هــ، 46/2.

2 ــ شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط1، 1421هــ/2000م، 272/1.

3 – حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان الشافعي، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ــ بيروت، لبنان، ط1: 1417هــ/1997م، 3/4.

4– التعريفات، الشّريف الجرجاني، ص131.

والجزاء قولك : "أذهبْ" وما أشبهه»[1]، فيظهر من هذا النص أنّ المقصود من قولك:"إنْ تَأتِني آتِك"، تُسمى"إنْ" أداة الشّرط،وتُسمى"تأتني" فعل الشّرط،وتُسمى"آتِك" جواب الشّـــرط أوجزاؤه.

كما يُطلق الشّرط في اصطلاح النّحاة أحيانا ويكون المقصود به "القانون النحوي"، فنجد ابن هشام ينسب الشّرط بهذا المفهوم إلى المتكلّم وذلك في قوله: «أنْ لا يُراعي الشُّرُوط المختلفة بحسب الأبواب، فإنّ العرب يشترطون في باب شيئا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشّيء، على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم»[2]. وهذا المفهوم مشتق من معنى الملازمة السابق الذكر، فالقانون هو اطّراد العلاقة التّلازمية بين مجموعة من الظواهر لذا يُسمى "الشّرط النّحوي"، يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح: «مفهوم اللزوم هو أهم عنصر يدخل في تركيب القوانين العامة، فأنْ يلزم شيء عن شيء آخر في الطبيعة أحق بأنْ يكشف عنه الباحث من أيّ ملاحظة أُخرى يحصل عليها، وكذلك يصير القانون العلمي ذا مفهوم واضح؛ إذا ثبت بالاستقراء(أي بالمشاهدات الكثيرة والتصفح الواسع) أنّ الحادث "أ" يتلوه في الوجود وفي ظروف معينة لزوما وضرورة الحادث "ب"، فقد استنبطنا بذلك قانونا طبيعيا عاما وموضوعيا»[3].

---

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق : كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، (دط)، 1982م، 1095/2.

2- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محـــي الـــدين عبـــد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، (دط)،2006م/1427هـــ، 653/2.

3- بحوث ودراسات في علوم اللّسان، عبد الرّحمن الحاج صالح، ص26.

المطلب الثاني: الحالات التي ترد في جواب الشّرط.

الجزاء يكون بثلاثة أشياء: أحدها "الفعل"، والآخر "الفاء"،والثالث "إذا"، وكلها في موضع جزم؛ إذ الأصل في الجزاء الجزم، يقول الجرجاني: «كما أنّ الجواب إذا وُجد مجزوما عُلم أنّه تابع للشّرط، وغير منقطع عنه فلم يفتقر إلى الفاء»[1]، ولو وضعنا فعلا في مكان جملة الجزاء التي بالفاء لظهر الجزم.

وكي نتصوّر الوضع العربي لتركيب الشّرط والجزاء تصوّرا واضحا لا بدّ أن نستعرض جملة من النصوص التي بحثها النّحاة في الجواب:

يقول سيبويه: «وسألته عن قوله: "إن تأتني أنا كريم"، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعر؛ من قبل أنّ: "أنا كريم" يكون كلاما مبتدأً، والفاء وإذا لا تكونان إلا مُعلّقتين بما قبلهما، فكرهوا أنْ يكون هذا جوابا؛ حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشّاعر مضطرّا يُشبهه بما يتكلّم به من الفعل قال حسّان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَرُّ بالشَرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ»[2].

يدلّ هذا على أنّ رُتبة الجواب أنْ يكون متأخّرا عن شرطه، وإذا تقدّم فلضرورة شعرية، لذا فقوله: (يُشبهه بما يتكلّم به من الفعل)، يعني أنّه على تقدير: يشكرْها الله.

ويقول رضي الدين الاسترابادي: «إذا كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشّرط،لأنّ بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه»[3]، وقوله: "مما يصلح أن يقع شرطا" يعني الفعل، لأنّ الشّرط مختص به، والأصل فيه أنْ يتوافق الجزاء

---

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني ، 1101/2.

2 ــ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنبُر سيبويه، تحقيق: محمد عبد السّلام هرون، دار الجيل، بيروت، ط1، (دت)، 64/3، 65 .

3 ــ شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، 120/5.

مع جوابه في الزمن، يقول سيبويه: «فإذا قلت "إنْ تَفْعلْ" فأحسن الكلام أنْ يكون الجواب "أَفْعل" لأنّه نظيره من الفعل وإذا قال: "إن فعلتَ" فأحسن الكلام أنْ تقول: "فَعَلتُ" لأنه مثله»[1]،لكن قد يرد الجزاء على حالات أخرى اقتضاها كلام العرب، يوردها الجرجاني في قوله: «اعلم أنّ الضّرب الأوّل من جواب الشّرط هو الفعل نحو: إنْ تذهبْ أذهبْ،وإنّما جاء الجواب بالفاء حيث لم يُقدر على الجزم: إنْ تَأتِني فأنت مُكرَمٌ، لأنّ قولك: "أنت مُكرَمٌ" ليس مما ينجزم إذ هو جملة من الاسم، والأسماء لا تُجزم، فلما اُريد أن تُجعل هذه الجملة جزاء اُتي بالفاء فقيل: إنْ تأتِني فأنت مكرمٌ،ليدلّ الفاء على تعلُّق هذه الجملة بالشّرط من حيث إنّ الفاء تأتي لاتباع الشّيء الشيء، ولا تكون في ابتداء الكلام،فإذا قلت: إنْ تأتِني فأنت مكرمٌ، عُلم أنّ قولك: "أنت مكرمٌ" جوابٌ لقولك: إنْ تأتِني،إذْ لو كان كلاما منقطعا لما دخله الفاء، وقيل: إنْ تأتِني أنت مكرمٌ»[2].

ففي النصوص السّابقة من المعطيات والإشارات ما يساعدنا على وضع تصوّر ابتدائي لجواب الشّرط ومداخله، وما يمكن أن نستشفه من تتبع كلام الجرجاني في الشّرط هو الآتي:

1 ــ إذا كان الجزاء مضارعا مجزوما فهو الأصل سواء أكان الشّرط مضارعا مجزوما أوماضيا:

أ) ــ إذا كان الشّرط مضارعا مجزوما مثل قولك : "إنْ تأتِني آتِك"، وعليه قوله تعالى:

(قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾)[3].

ب) ــ إذا كان الشّرط ماضيا فإنّه يجوز أن يكون الجزاء مضارعا مرفوعا لأنّه تابع للشّرط الذي لم يظهر فيه الجزم[1] مثل قولك: "إنْ أتيْتني آتيك". ويجوز أنْ يكون الجزاء مضارعا

---

1 ــ الكتاب، سيبويه،91/3.

2 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1098/2.

3 ــ آية 23، سورة البقرة.

مجزوما كقولك: إنْ أتَيتني آتِك،يقول سيبويه: «لأنّ هذا في موضع الفعل المجزوم وكأنّه قال إن تَفْعَل أَفْعَل، ومثل ذلك قوله عز وجل: مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾[2]»[3].

2 ــ إذا كان الشّرط مضارعا مجزوما وجزاؤه مضارعا مرفوعا، فإنّه يعد من الضرورات، كما في البيت الذي أنشده في الكتاب:

يا أقرع ابن حابس يا أقرعُ إنّك إنْ يُصرْع أخوكَ تُصرْعُ[4]

وهو على التقديم والتأخير، فنُوي به التّقديم على أنّه خبر "إنّ" حتى كأنّه قال: إنّك تُصرَع إنْ يُصرْع أخوك، ولا يصح هذا في حال الاختيار[5]. وهذا كما تقول : آتِيك إنْ تَأتِني، فتجعل آتِيك كلاما مبتدأ، ويكون التقدير: إنْ تَأتِني آتِك، ولا يصح هذا في الكلام(غير الضرورة)؛ لأنّه إذا أمكن جزم هذا الذي وقع بعد الجزاء كان تقدير التأخير وإضمار جواب آخر خروجا من الحكمة،فلا يجوز إلا حيث يضطرّ إليه تصحيح وزن أو إقامة قافية[6].

3 ــ إذا كان الشّرط مضارعا مجزوما أو ماضيا والجزاء ماضي اللّفظ فإنّه يبقى على مُضيّه، ويقدّر في محل جزم، فهو مجزوم الموضع يقول الجرجاني: «ومما يكون في موضع الجزم لوقوعه موقع المجزوم مثال الماضي إذا وقع في المجازاة،فإذا قلت: "إنْ ضربْتَ ضربْتُ"، كان

---

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1104/2.

2 ــ آية 15، سورة هود.

3 ــ الكتاب، سيبويه،67/3.

4 - انظر: مغني اللبيب، ابن هشام : 633/2. والمقتصد، الجرجاني : 1103. والكتاب،سيبويه : 66/3.

5 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1103/2.

6 ــ نفسه، 1103/2.

كلّ واحد منهما مجزوم الموضع، لأنّ الأصل المستقبل نحو:"إنْ تضربْ أضربْ"، وكفى دليلا على أنّه الأصل أنّ الماضي قد انقلب معناه حتى قلت: "إنْ ضربت زيدا غدا ضربْتُك بعد غد"»[1].

والحالة التي نلاحظ أنّها لا تكون هي: أنْ يكون فعل الشّرط مضارعا مرفوعا،لأنّه إذا كان كذلك فهو في محل جزم،والشّرط لايصحّ أنْ يكون جملة مبتدأة، لأنّ ذلك يُؤدي إلى إتلاف معنى الشّرط وغموض الحقيقة فيه، يقول الجرجاني: «الشّرط هو أوّل الكلام، وابتداء هذا المعنى الذي هو ارتباط أحد الأمرين بالآخر، فلو وُضع على المجاز والتأويل لم يستند إلى حقيقة تُوضّح أمره،وأمّا الجزاء فيتلو الشّرط، فإذا وُضع على خلاف الظّاهر، وقُصد فيه ضرب من التّأويل كان ذكر الشّرط قبله على حقيقةٍ، يكشف عن الغرض، ويُبيّن أنّ الأمر ليس على الظاهر»[2]. ويزيده وضوحا قول صاحب الطراز: «واعلم أنّ جميع الشّروط مختصة بالأفعال لأنّها تتجدّد والأفعال متجدّدة، فلا جرم ناسب معناها الفعل فاختصت به»[3] .

فالجواب قد يكــون اسما أو يؤوّل باســم، أمّا الشــّرط فلا بد فيه من الفعــل؛ لأنّه يمثّل الحدث والعمل الذي يعلق عليه الجواب، فإذا قلت: "كل رجل يأتينا فله درهمان" كان جزاء وإنْ لم يجزم لتعلّقه بيأتينا، ولو قلت : "كل رجل فله درهمان" كان مُحالا، ولم يحصل جزاء؛ لأنّه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جوابٌ[4]، لأنّ حروف الجزاء تطلب الفعل، لذا قال سيبويه: «واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال»[5].

---

1 ــالمصدر السابق، 1102/2.

2 ــ نفسه، 1106/2.

3 – الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، مراجعة: محمد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1415هــ/1995 م، ص538.

4 – انظر: الكتاب، سيبويه، 102/3،103.

5 – نفسه، 112/3.

مما تقدّم نستنتج أنّ:

ــ الأصل في الجزاء الفعل لا الاسم، ويكون بالجزم،ويأتي على غير الجزم بالفعل أو غيره فتدخل عليه الروابط لتربطه بالشّرط الذي لا يمكن أن يكون بغير الفعل ليحصل به التّعليق.

ــ الفاء تدخل الجزاء في حال امتناع الجزم فتفيد تعلّق الجزاء بشرطه نيابة عن الجزم، و"إذا" بمنزلتها وتدل مثلها على التعقيب.

التّركــيب الشّرطي تركــيب تلازمي يحقق تعليقا قائما بين الشّرط والجزاء، فالجُزء المتقدّم من الجملة هو حَدّ لما يُحتمل أنْ يُتَوقّع مجيئه من الكَلِم في الجزء المتأخّر، لذا لا يصلح في مواضعــهما كلام مبتدأ دون رابط يربطه بالشّرط وإلا خرج عن الجزاء؛ لأنّ الكلام المبتدأ مستقل برأسه.

إنّ الجواب عند سيبويه يكون معلّقا بالشّرط إمّا بالفعل وحرف الجزاء وإمّا برابط لا يكون مبتدأ أبدا هو الفاء، يقول سيبويه: «واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أوبالفاء»[1].فإذا ورد جواب الشّرط بغير الجزم فلا يُعدّ جوابا إلا إذا دخلت الفاء رابطا، وإلا فلا بد من الجزم، يقول سيبويه: «فإنْ قلت: "لئنْ تَفْعلْ لأَفعلنَّ" قَبُح، لأنّ "لأفعلنّ" على أوّل الكلام، وقَبُح في الكلام أن تعمل إنْ أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب يَنجزم بما قبله، ألا ترى أنّك تقول: "آتِيك إنْ أَتَيْتَني"، ولا تقول: آتِيك إنْ تَأتِني، إلاّ في شعر؛ لأنّك أخّرت "إنْ" وما عملت فيه ولم تجعل لــِ "إنْ" جوابا ينجزم بما قبله»[2]. والحالات التي يأتي فيها جواب الشّرط على غير الجزم تُعدّ فروعا لجواب الشّرط المجزوم، وهي شكل من أشكال التّحويل من الأصل إلى الفرع،وسنبيّن هذا في تحليل الآيات في الفصل

---

1 – المصدر السابق، 63/3.

2 – نفسه، 66/3.

الثاني عندما نتطرّق إلى الكلام عن قواعد الأصول وقواعد الخروج في جواب الشّرط ــ إن شاء الله ــ.

ويمكن أن نلخّص الحالات السابقة والتي يأتي على منوالها جواب الشّرط فيما يلي:

<table>
<tr><td colspan="3">حالات جواب الشّرط</td></tr>
<tr><td colspan="2">إذا كان فعلا غير مقرون بِــ "الفاء" أو "إذا" فيتبع فعل الشّرط، كما يلي:</td><td>يأتي مقرونا بِــ "الفاء" أو "إذا" في الحالات التالية :</td></tr>
<tr><td>فعل الشّرط</td><td>جواب الشّرط</td><td rowspan="4">1ــ إذا كان الجواب اسما، نحو قولك: "إنْ تأتِني فأنت مُكرمٌ".
2 ــ إذا كان الجواب فعلا مضارعا مقرونا بالفاء يُقدّر فيه اسم مُبتدأ، نحو قوله تعالى: (فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ١٣)[1]
(لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠)[2]
3ــ إذا لم يعمل فيه اسم الشّرط فهو</td></tr>
<tr><td rowspan="3">1ــــــــــ مضارع مجزوم</td><td>مضارع مجزوم، نحو قولك : "إنْ تأتِني آتِك"</td></tr>
<tr><td>ماض، نحو قولك: "إنْ تَضْربْ ضربْتُك"</td></tr>
<tr><td>مضارع مرفوع، وهذا لايكون إلا في الضرورة الشعرية.</td></tr>
</table>

1 ــ آية 13، سورة الجن.

2 ــ آية10، سورة المنافقون.

2 ــ ماض	مضارع مجزوم، نحو قولك: "إنْ أتيْتني آتِك"، ونحوه:(مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ ..)[1]	بمنزلة الاسم، نحو قولك: "إنْ يلق زيدً عمرًوا فلْيُكرمْه".
	مضارع مرفوع "إنْ أتيْتني آتيك"	4 ـــ إذا كان الجواب فعل أمر فهو بمنزلة الاسم،نحو قولك: "إنْ تلق زيدا فأكْرِمْه".
	ماض، نحو قولك: "إنْ ضربَتْ ضربْتُ"	

1 ــ آية11، سورة هود.

المطلب الثالث: العامل في جزم جواب الشرط

تمهيد:

إنّ أوّل ما يدعونا إلى النّظر في الفروق بين التّراكيب هو العمل النّحوي، لأنّ الالتباس يقع انطلاقا من الخلط بين المعنى والصّناعة النّحوية، يقول ابن هشام مبيّنا اقتضاء المعنى للإعراب من جهة النّظر في التّراكيب، والجهات التي تُحدِث اللّبس لدى المُعرِب: «الجهة الأولى: أن يُراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يُراعي المعنى، وكثيرا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك»[1]، وكان الأمر كذلك؛لأنّ ظاهر اللفظ يُوهم أنّ الكثير من التراكيب متشابهة في معانيها وبُناها، إلا أنّ الاحتمالات النّاتجة عن تسليط العامل على المعمول في شكله الصوري المفرغ تكون قابلة لمجاوزة الاحتمال الواحد، ومن هنا فإنّه لا مناص من النّظر في البُنى النحوية الصورية لهذه التراكيب.لكن قبل ذلك نشير إلى مصطلح العامل، ومصطلح الجزم كونها مصطلحات تتعلّق بتحليل بُنى هذه التّراكيب.

1 ــ مصطلح العامل:

ما أن ننتقل إلى القرن الثّاني للهجرة حتى نجد مصطلح العامل قد استقر للدلالة على المظاهر الصوتية التي تلحق آخر الكلمات العربية باقتضاء بعضها البعض، وهو مفهوم نحوي وصفي، ظهر في كتاب سيبويه بالنّظر إلى أنّه الكتاب النموذج في التّحليل النّحوي[2]. وجرت كتب النّحو التي تلت الكتاب على تقرير هذا المفهوم واعتباره معاملا مهما في تحليل الكلام نحويا، فنجد الرماني يقرر هذا المفهوم في "حدوده" بصفة مباشرة فيقول: «الإعراب تغيير آخر

1- مغني اللّبيب، ابن هشام،605/2.

2- انظر: الكتاب، سيبويه،12/1،13.

الاسم لعامل»[1]، ويقول رضي الدين الاسترابادي: «العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»[2]، و من هذا الكلام نستنتج أن للعامل غايتين:

1 ــ الدلالة على الإعراب، إذ العامل سببه.

2 ــ الوصول إلى المعنى من خلال تحديد العلائق بين عناصر الجملة،ويؤكّد ذلك اقتضاء الإعراب للمعنى.

ويطالعنا في هذا قول الأستاذ عباس حسن، والذي يرى من خلاله أنّ العامل تحديد وظيفي يتم عن طريق بيان العلامة الإعرابية للكلمة حيث يقول: «فقد قامت نظرية العامل على أساس يُوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللّغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها، فبدل أن نقول: يُنسب إلى محمود أنّه فعل الكرم في قولنا: أكرم محمودٌ الضّيفَ،استغنينا عن هذا كله برمز صغير يدل عليه هو الضمة، التي في آخر الكلمـــة(محمودٌ) أليس هذا براعة أدت إلى اختصار الجهد،وعرفنا أنّ محمود الفاعل من خلال الفعل قبله، والذي لا يمكن أن يوجد لوحده بل يقتضي فاعلا، هذا الفاعل يحتاج إلى أن نشير إليه بتلك الضمة في آخره، وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء إلى الفاعل ثمّ إلى وضع الرمز الصغير في آخره، فهو السبب في اجتلابه،فليس غريبا أن يقول النحاة: إنّ الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل، لأنّه الســـبـــب في مجيئـــه، و يسمونه من أجل ذلك "عاملا "»[3].

1- الحدود في النّحو، أبوالحسن الرماني، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلةالمورد، بغداد، مجلد23، عدد01، سنة1995، ص37.

2 ــ شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي،60/1.

3 – النّحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط5، (دتا)، 73/1،74.

2 ــ معنى الجزم:

الجزم في اللغـــــة: القطع، و"كل أمر قطعته قطعاً لا عودة فيه فقد جزمته"[1]

وفي القاموس: "جزَمه يجزِمُه قطعه واليمين أمضاها،والأمر قطعه قطعا لا عودة فيه والحرف أسْكنه وعليه سَكَتَ"[2].

وفي الاصطلاح النحوي: جاء في(اللّسان) "أن الجزم في النّحو سُمّي جزماً لقطع الإعراب عن الحرف وإسكانه"[3].

والجزم من خصائص الأفعال، والأفعال التي يلحقها السّكون هي: فعل الأمر، والفعل المضارع إذا سبق بجازم، أو إذا وقع جواباً للشرط أو الطّلب.

يقول ابن الوراق: «فإن قال قائل: لِمَ صارت "لم"وأخواتها وحروف الشّرط تختص بالجزم دون غيرها من الإعراب؟، قيل له: قد بينا أنّ الجزم لا بد من دخوله على الفعل ليكون بإزاء الجر في الاسم، ووجب أن تكون هذه العوامل عاملة، لأنّها قد لزمت الفعل وأحدثت فيه معنى، وإنّما خُصت بالجزم لأنّ الشّرط والجزاء يقتضي جملتين، كقولك: "إنْ تضربْ أضربْ" فلطول ما يقتضيه الشّرط والجزاء اُختير له الجزم؛ لأنّه حذف وتخفيف»[4]، ويقول ابن مالك: «وأما إنْ الشرطية فلأنّها تقتضي جملتين، شرطا وجزاء،وإنّما عملت الجزم لأنّه أخف مع الإطالة»[5].

---

1 ــ لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر،بيروت، ط1،2000م، "جزم" 142/3.

2 ــ القاموس المحيط، الفيروز آبادي، "جزم"،89/3.

3 ــ لسان العرب، ابن منظور، "جزم" 142/3.

4 ــ علل النّحو، أبوالحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدّرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: 1420هـ/1999م، ص198.

5 ــ شرح التّسهيل، ابن مالك، 57/4.

وما يُمكن أن نستنتجه من هذين النصين هو أنّ الحالة الإعرابية للكلام تتبع المعنى الذي هو عمل للمتكلّم في الكلام، وعلة جزم أفعال المجازاة، هي طلب الخفة لأنّ هذا النوع من التركيب يندرج تحته تركيبين كما سنتبيّن من خلال دراسة البنية التجريدية له في الفصل الثاني.

اختلاف النحاة في عامل جزم جواب الشّرط:

ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في جزم جواب الشّرط هو الجوار، واستدلوا على ذلك بقول العرب: «جُحرُ ضبٍ خربٍ»، وبقوله تعالى: « وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ»[1] على قراءة أبي عمرو وابن كثير،وحمزة ويحي عن عاصم، وأبي جعفر وخلف بجر اللام من كلمة "أرجلكم"[2]. ومعنى الجزم على الجوار أنّ الجواب جُزِم لمجاورته للشّرط المجزوم، وشبّهوه بالخفض على الجوار،فكلمة: "خرب" في الجملة السابقة نطقها العرب مخفوضة لمجاورتها للكلمة المخفوضة قبلها.

وذهب السّيرافي إلى أنّ أداة الشّرط هي العامل في فعل الشّرط وجوابه، وعلل ذلك بأنّ كلمة الشّرط تقتضي الفعلين اقتضاء واحدا كاقتضاء إنّ و أخواتها للعمل في الاسمين[3].

وذهب المبرد إلى أنّ كلمة الشّرط تعمل في الشّرط، وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما، وحرف الشّرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين؛ وهذا كما قيل: إنّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر[4].

---

1 ــ آية 6، سورة المائدة.

2 ــ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، دار الفكر ــ بيروت، (دط)، (دتا)، 602/2 إلى 607/2.

3 – شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي،97/5،98.

4 ــ نفسه، 97/5.

وذهب الأخفش إلى أنّ الشّرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشّرط وحده، لضعف الأداة عن عملين، والشّرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه[1]، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك أيضا، بقوله: «وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشّرط، تعيّن كونه مجزوما بفعله لاقتضائه إيّاه بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام، وعلى هذا يُؤوّل قول سيبويه: "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، ويُجزم الجواب بما قبله"[2]»[3].وعلل لجزم الجواب بفعل الشّرط بأصلية العمل للفعل، حيث يقول: «وبهذا الجواب يسلم من ترجيح الاسم على الفعل في العمل، مع أصالته فيه وفرعية الاسم، وذلك أنّ الاسم قد عمل في جنسه نحو: هذا ضاربٌ زيدا، وفي غير جنسه نحو: من يُكرمْني أَكرمْه، فلو لم يكن جزم الجواب بفعل الشّرط، لزم كون الفعل مقصور العمل على غير جنسه، وذلك انحطاط أصل عن رتبة فرع، فإذا كان جزم الجواب بفعل الشّرط أمن ذلك، فوجب القول به»[4].

عامل جزم جواب الشّرط ورتبته النّحوية:

تُعدّ المذاهب السّابقة الذّكر متقاربة إذا استثنينا مذهب الكوفيين،فهي تختلف في ثلاث اتجاهات: هل العامل في جواب الشّرط هو أداة الشّرط وحدها؟ أو فعل الشّرط وحده؟ أو هما معا؟

يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جل وعز:(وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[5]، فقال هذا كلام معلقٌ بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأوّل وهذا

---

1 ــ نفسه، 98/5.

2 – انظر: الكتاب، سيبويه، 62/3.

3 – شرح التّسهيل، ابن مالك، 80/4.

4 – المصدر السابق، 81/4.

5 ــ آية36، سورة الروم.

هاهنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل»[1]. يوحي لنا هذا القول بما يلي:

ــ رغم أنّ جواب الشّرط جملة اسمية إلا أنّ العمل باق مقدّر فيه.

ــ إضافة لأداة الشّرط وفعله هناك عنصر آخر يشترك في العمل، هو التّعليق.

ــ العمل في جواب الشّرط من المواضع التي يقع فيها الالتباس نظرا لتعدد الصّيغ التي يُمكن أنْ يأتي عليها الجواب في الكلام.

يصف سيبويه بعض العناصر بالمُبتدأة،كالفعل وجميع حروف الاستفهام والشّرط[2]، فالاسم العامل عمل الفعل يسميه سيبويه "الاسم المبتدأ" وليس هو المبتدأ الذي لا بد له من خبر، بل هو ما يأتي في موضع العامل مثل: أسماء الشّرط، أو أسماء الاستفهام.

كما بيّن سيبويه أنّ الفعل المضارع إذا وقع في موضع المبتدأ أو الخبر رُفع بكينونته في موضع هذا الاسم،لكن إذا دخل حرف الشّرط على هذه الأفعال التي في موضع الأسماء صار العمل له، لذا قال سيبويه: «ومن ذلك أيضاً "هلا يقول زيدٌ ذاك" فيقول في موضع ابتداء و"هلا" لا تعمل في اسم ولا فعل فكأنّك قلت: يقول زيدٌ ذاك إلا أنّ من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتى لا يكون بعدها مذكورٌ يليها إلا الأفعال»[3].

العامل ليس مجرد ما يعمل الرفع والنصب، فهو يمثّل أيضا زوجا مرتبا(couple ordonné) مع معموله الأوّل، لا يمكن أن يتقدم عليه،يقول سيبويه: «هذا باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماءُ الفعلَ، فمن تلك الحروف العوامل في الأفعال الناصبة...فلا يجوز أن تفصل

---

1 ــ الكتاب، سيبويه، 63/3.

2 – المصدر السابق، 291/2.

3 ــ نفسه، 9/3.

بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعلٍ....واعلم أنّ حروف الجزاء يَقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال»[1]، فللشرط الصّدارة المطلقة،لذا يُحمل قول الشّاعر:

إنّ مَنْ لاَمَ فِي بَني بِنْتِ حَسَّانَ أَلُمْهُ وأَعْصِه فِي الخُطُوبِ[2]

على تقدير ضمير في "إنّ"، يقول الجرجاني: «وكذا البيت الذي أنشده،لأنّ التقدير: "إنّه من لام"، لأنّ قوله: "من لام ألُمْهُ" شرط وجزاء له صدر الكلام، فلو لم تُقدّر ضمير الأمر نصبت قوله: "من لام" بِـــ "أنّ"، وذلك يُبطل ما يستحقّه الجزاء من الابتداء الصريح، ألا ترى أنّ أحدا لا يقول: "إنّ أيَّهم يأتِك تَضرِبْه" يعمل ما قبل الجزاء فيه، وإنّما يجب أن يُقال: "إنّهُ أيَّهم يأتِك تضرِبْه"، فيُؤتى بضمير القصّة ليرتفع أيٌّ بالابتداء، وقوله: "من لام ألُمْهُ" بمنزلة قولك: "أيُّ إنسان يلُمْني ألُمْه"، فـــ "من" في موضع رفع بالابتداء، واسم أنّ هو الضمير المحذوف»[3].

يظهر من خلال هذا الكلام عناية العرب في كلامهم بترتيب الوحدات في مدرج الكلام، فتخضع الجملة العربية في ذلك لقانون عام هو امتناع تقديم المعمول الأول على عامله، وهو ما يمثّل زوجا مرتبا، في حين يكون المعمول الثاني ذا حرية نسبية. إلا أنّ بعض الصّور التركيبيّة في الشّرط تمنع تقدّم المعمول الثاني على المعمول الأوّل وعامله في حالات معيّنة، وهي على خلاف بين البصريين والكوفيين. يقول الجرجاني: «اعلم أنّ ما يعمل فيه فعل الشّرط كائن من جملته،فلا يجوز تقديمه على حرف الشّرط، كما لا يجوز تقديم ما بعد الاستفهام عليه، لا تقول: زيدا إنْ أضربْ، كما لا تقول: زيدا أضربْتَ؟، لأنّ الجزاء بمنزلة الاستفهام في أنّ له صدرالكلام، وبينهما من المناسبة ما لا يخفى...وإذا لم يجز تقديم ما ينتصب بفعل الشّرط عليه

1- نفسه، 112/3، بحذف.

2 ــ انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، 695/2. والمقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 464/1. والكتاب، سيبويه، 71/3.

3 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 465/1.

كان تقديم ما ينتصب بالجزاء أبعد لأنّ مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشّرط، ألا ترى أنّك لا تقول: إنْ أشكرْك تُعطِني،تُريد: إنْ تُعطِني أشكرْك،لاستحالة أن يتقدّم المُسبّب على السّبب، وإذا كان مرتبة الجزاء أنّه يقع بعد الشّرط كان مرتبة معموله كذلك، لأنّ المعمول تابع للعامل»[1].

لرتبة العامل و المعمول في الكلام ثلاث صُور هي كالتالي:

(ع + م1 + م2) أو (ع + م2 + م1) أو (م2 + ع + م1)

وما يتحقّق من هذه الصّور في التركيب الشّرطي ــ عند البصريين ــ إلاّ صورة واحدة هي الصّورة الأولى وهي التي يسميها سيبويه بالكلام المستقيم[2]، كأن نقول: "إنْ تجتهدْ تنجحْ "؛ أمّا الصّورة الثانية تُبقي الرُتبة نفسها ويختل المعنى فلو قلت: "إنْ تنجحْ تجتهدْ" فلا يسوغه الكلام وهو الذي يسميه سيبويه "الكلام المحال"[3]، وأمّا الصورة الثالثة فلا يتحقّق فيها الجزاء وإذا تحقّق كان قبيحا لقول سيبويه: «فإنْ قلت: "لئن تفعل لأفعلنّ" قَبُح، لأنّ لأفعلنّ على أوّل الكلام، وقَبُح في الكلام أن تعمل إنْ أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللّفظ ثم لا يكون لها جواب يَنجزم بما قبله، ألا ترى أنّك تقول: آتِيك إنْ أتَيْتني، ولا تقول: آتِيك إنْ تَأتِني، إلاّ في شعر؛لأنّك أخّرت "إنْ" وما عملت فيه ولم تجعل لِــ "إنْ" جوابا ينجزم بما قبله»[4]، ويقول أيضا: «...وذلك أنّه قبيح أن تُؤخّر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده فلمّا قبح ذلك حملوه على "الذي"»[5]، ويمكن أن نلخّص حالات ورود العامل والمعمول في الجزاء كما يلي:

ع	م1	م2	مستقيم ← إنْ تجتهدْ تنجحْ

1 ــ نفسه، 1120/2.

2 – انظر: الكتاب، سيبويه، 24/1، 25. و72/3.

3 – نفسه، 24/1، 25، 96/3.

4 – نفسه، 66/3.

5 – نفسه، 69/3.

ع	م2	م1	محال ⟵ إنْ تنجحْ تجتهدْ
م2	ع	م1	قبيح ⟵ تنجحُ إنْ تجتهدْ

ويقول ابن جني: «ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إنْ فعلت، ألا تراهم يقولون في معــناه: إنْ فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أنّ "أنت ظالم" جواب مقدّم، ومعاذ اللّه أنْ يُقدَّم جواب الشّرط عليه، وإنّما قوله "أنت ظالم" دال على الجواب وساد مسدّه؛ فأمّا أنْ يكون هو الجواب فلا»[1]، ثمّ يصرّح ابن جني في موضع آخر أنّ الجواب لا يتقدّم على المجاب: «ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطا كان أو قسما أوغيرها؛ ألا تراك لا تقول: أقُمْ إنْ تقُمْ.فأمّا قولك أقومُ إنْ قُمتَ، فإنّ قولك: أقوم ليس جوابا للشّرط ولكنّه دال على الجواب، أي إنْ قمت قمت، ودلّت أقــوم على قمــت»[2]، أما ما ورد فيه ما يُحدث الالتباس في هذه المسألة، وهو قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ منها وإنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ[3] ولا بِمُغَمَّرِ[4].

فبين ابن جني أنّ القيــاس لا يسوغ أن يكــون الجواب مقدّما هنا،وعلل ذلك بقــوله: «وذلك أنّ جواب الشّرط مجزوم بنفس الشّرط، ومحال تقدّم المجزوم على جازمه؛....وإن كان كذلك فقد وجب النظر في البيت. ووجه القول عليه أنّ الفاء في قوله "فلم أرقــه" لا يخلو أن تكون معلّقة بما قبلها، أو زائدة،وأيّهما كان فكأنّه قال: لم أرقه إنْ ينج منها؛ وقد عُلم أنّ لم أفعل (نفي فعلت) وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط، وجعلوه دليلا عليه في قوله:

---

1 – الخصائص، أبو الفتح عُثمان ابن جني، تحقيق : محمد علي النجّار، المكتبة العلمية ــ دار اكتب المصرية، (دط)، (دتا)،283/1 .

2 – نفسه، 387/2، 388.

3 – الغس : الضعيف اللئيم، مغمر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور.

4 – الخصائص، ابن جني، 388/2.

يا حَكَمَ الوارِثِ عن عبدِ المَلِك أوديتُ اِنْ لمْ تَحْبُو حَبْوَ المُعْتَنِك[1]

أي إنْ لم تَحْبُ أوديتُ،..فكما جاز أن تجعل "فعلتُ" دليلا على جواب الشّرط المحذوف، كذلك جعل نفيها الذي هو لم أفعل دليلا على جوابه»[2].

وأما الكوفيون فقالوا المتقدّم هو الجزاء[3]، والكلام مرتبط بـــه، بالتالي الصّورة الثـــالثة (م2+ع+م1) تكون محققة في الكلام، وذكر ابن القيم أنّ قولهم في ذلك هو الصواب[4]، وأنْ ليس الأمر كما قال البصريون أنّه يأتي في الضرورة بل يقرّره السّماع، وجاء في أفصح الكلام، وهو كثير جدا،كقوله تعالى: وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴿١١٤﴾[5]، وقوله: فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَـٰتِهِۦ مُؤۡمِنِينَ ﴿١١٨﴾ [6] إنّ ما يحصل من تقديم ما ظاهره جواب عن أداة الشّرط في بنية الشّرط ليس بجواب عند البصريين إنّما يدل على الجواب ويسد مسده، فيبقى موضع الجزاء متساويا بين التركيبين عندهم،ومحلّه التأخير، وقد خالفهم الكوفيون في هذا، أنّ ما تقدم على عامل الشّرط هو جواب له تقدّم ليؤدي دورا وظيفيا بلاغيا لايتحقق مع تأخيره، وهو ما سيأتي الكلام عليه في الفصل الثّاني من هذا البحث ــ إنْ شاء الله ــ.

---

1 – المعتنك : البعير يصعد في العانك من الرمل، وهو المنعقد منه، ولا يقطعه إلا بجهد.

2 – الخصائص، ابن جني، 388/2، 389.

3 ــ انظر: شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، 103/4.

4 ــ انظر: بدائع الفوائد، شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، تخريج أحمد بن شعبان بن أحمد،مكتبة الصفا، مطابع دار البيان الحديثية، القاهرة، ط1: 1426هــ/2005م، 53/1،54.

5 ــ آية 114، سورة النحل.

6 ــ آية 118، سورة الأنعام.

عامل الجزم و البنية الموازية:

وإذا كان المثال السّابق يدل على توافق بنوي نتج عن حمل قطعتين من الكلام إحداهما على الأخرى، فإنّ هناك نوعا آخر من التوافق مبنيا على حمل بنى الكلام على البنى الأصول في التّركيب النّحوي من غير مراعاة موافقتها للبنية الموازية، وهي البنية الدلالية، وتتوارد هذه الصّورة كثيرا في مسائل العامل والمعمول، حيث تُعلّق المعمولات بأقوى العوامل في التّركيب من جهة الصناعة وأولاها بالعمل نظريا، من غير نظر في ملاءمة العامل للمعمول في المعنى، يُسمى هذا النّوع من التّحليل بِــ : الحمل على النّظير، وهذا مثال نرمي من خلاله إلى بيان تحليل الجرجاني لهذا النّوع من التراكيب، حيث يقول: «اعلم أنّ خبر المبتدأ في قولك: "زيد ضاربٌ"، و"عمروٌ ذاهبٌ" هو الثاني من الجزئين، ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأُ جميعا، إذا قلت: "زيد ضاربٌ"، فإنّ "زيدا" يعمل فيه الرفع تعريه عن العوامل اللفظية، ثمّ إنّ التعري ومعموله الذي هو "زيد" يعملان الرفع في خبره الذي هو "ضاربٌ". هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحقّقين.ونظيره عندهم قولك: "إنْ تضربْ أضربْ". وذلك أنّ "إنْ" يعمل الجزم في الفعل الأوّل الذي هو "تضربْ"،ثمّ إنّ "إنْ" و"تضربْ" يعملان جميعا في فعل الجزاء الذي هو "أضربْ". وهذا تشبيه حسن، لأجل أنّ فعل الشّرط يقتضي فعل الجزاء فلا يتمّ"تضربْ" إلا بِــ "أضربْ"، كما أنّ المبتدأ يقتضي الخبر فلا يتم "زيد" إلا بِــ "ضاربٌ"»[1].

شبّه الجرجاني بنية الجزاء بحملها على بنية المبتدأ والخبر، ووجه الشّبه أنّ الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يفارقه فشابهه الشّرط كونه لاينفك عن أداة الشّرط فتعيّن أنْ يعمل كلٌ منهما في الجزاء، يقول الجرجاني: «فلمّا كان الابتداء لا يستقل إلا بعد حصول الجزئين جميعا جاز أن يعمل في كل واحد منهما، وكذا "إنْ" لما كان يقتضي الشّرط والجواب جاز أنْ يعمل فيهما، غير أنّهم جعلوا المبتدأ شريكا للابتداءِ في عمل الرفع في الخبر، لما ذكرت من أنّ

---

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1/255،256.

الابتداء والمبتدأ ليس بشيئين يفارق أحدهما صاحبه..وكذا "إنْ" لا ينفصل من فعل الشّرط إذ لو قلت: إنْ إذْ تضربْ لم يجز ووجب اقتران أحدهما بصاحبه،فلما كان كذلك ثبت أنّ كل واحد منهما يقتضي الجزاء،وإذا اقتضياه معا عملا فيه معا»[1].

وبهذا بيّن لنا الجرجاني كيف كان العامل في جواب الشّرط هو الأداة وفعل الشّرط معا، وهو ما صرّح به في قوله: «اعلم أنّ "إنْ" حرف جزم ومعناه المجازاة، كقولك: "إنْ تضربْ أضربْ" مجزوم بإنْ على أنّه شرط،و"أضربْ" مجزوم بأنّه جزاء، وترتيبه على ما ذكرنا في صدر الكتاب على أنّ "إنْ" تعمل في فعل الشّرط ثمّ أنّهما جميعا يعملان في الجزاء، لأجل أنّ كل واحد منهما لا ينفصل من صاحبه،فإذا اُحتِيج إلى الجزاء كانا بمجموعهما يقتضيانه، فكذلك يشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة كونه جزاء».

كما ألحق الجرجاني التّركيب الشّرطي ببنية المبتدأ والخبر من حيث أحكام الجمل؛ حيث حمل الأوّل على الثاني في كونه يُمثّل جملة مستقلة، فبعد قول أبي علي الفارسي الذي شبّه فيه القسم بالشّرط من حيث كونه لا يستقل بنفسه حتى يُتبع بما يُقسم عليه[2]، بيّن الجرجاني علة ذلك أنّ الشّرط لا يستقل دون جوابه كما يستحيل استقلال المُخبَر عن الخبر، وذلك في قوله: «وشبّهه بالشّرط من حيث إنّك لو قلت: إنْ تضربْ، وإنْ يخرج زيد، لم يجز السكوت عليه، لأنّ موضوعه على ما يمنعه من الاستقلال، وهو أنّه اشتراط والشّرط لا يتمّ إلا بالجزاء، فلمّا كان كذلك جرت الجملة التي هي شرط مَجرى الجزء الواحد لأنّها تقتضي الجواب، ويستحيل تعرّيها منه بكل وجه، كما يستحيل تعري المخبر عنه من الخبر. فلم يجز أن تقول: إنْ تضربْ، حتى تُتبعه الجزاء، فتقول: أضربْ، وإنْ تأتِني فأنت مُكرمٌ محبُوٌّ، ولا أن تقول: أحلف بالله، حتى تقول: لأفعلنّ، كما لم يجز أن تقول: زيدٌ، قاصدا الإخبار حتى تقول: مُنطلقٌ»[3]،

---

1 ــ المصدر السّابق ،257/1.

2 ــ نفسه، 862/2.

3 ــ نفسه، 863/2 .

ويزيد هذا الحُكم توكيدا ما ذكره الجرجاني في موضع آخر من كتابه "المقتصد" حيث صرّح بأنّ الجمل أربعة أضرب وذكر منها جملة الشّرط والجزاء، حيث يقول: «اعلم أنّ الجمل على أربعة أضرب كما ذكر. فالأوّل: نحوُ "زيدٌ منطلقٌ"، و"أخوه خارجٌ"،وهو الجملة من المبتدأ والخبر.والثاني: نحوَ "خرجَ أبوهُ" و"قامَ غُلامُه"، وهذا هو الجملة من الفعل و الفاعل.والثالث : "إنْ تضربْهُ يَضربْك"، وهو الجملة من الشّرط والجزاء،والرابع نحوُ "في الدار" و"خلفك" و"يوم الجمعة"، وهو الجملة من الظرف،وكون هذا الضّرب جملة يقع فيه كلام من بين الجميع»[1].

يمكن أن نتبيّن من أقوال الجرجاني عدة أمور :

ــ بنية الجزاء تقتضي تلازما بين العامل و المعمول، فلا يمكن أن ينفصل أحدهما عن صاحبه.

ــ عامل الجزم في فعل الشّرط هو الأداة، وعامل الجزم في جواب الشّرط هو فعل الشّرط بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام والتعليق.

ــ اعتمد النحاة في التحليل النحوي وإبراز حقيقة العامل على تخريج الكلام بطريقة الحمل على النّظير، وهذا يعنى حمله على صورة موجودة في المدونة، والمقاربة بين بنيتين متشابهين من حيث الوضع. ويمكن تفسير ذلك بالشكل التالي:

الابتداء	المبتدأ	الخبر
أداة الشّرط	فعل الشّرط	جواب الشّرط

ــ وعلى هذا يلحق الشّرط المبتدأ والخبر في أحكام الجمل من حيث كونه يمثّل جملة مستقلة.

كما يتبيّن من أقوال سيبويه والجرجاني أنّ عامل الجزم في فعل الشّرط هو الأداة، وعامل الجزم في جواب الشّرط هو فعل الشّرط مع أداته، وكلاهما أي فعل الشّرط وجوابه يرتبطان

---

1 ــ المصدر السابق، 274/1.

بالأداة ارتباطا بنويا ووظيفيا؛ فالأوّل ارتبط بها عن طريق العمل(الجزم)، والثاني ارتبط بها عن طريق الرابط(الفاء) أو بكونه مرتبطا بالفعل الذي عملت فيه، أوما يُسمّيه سيبويه "التّعليق"[1]، وهذا يعنـــي أكـــثر أنّ الرّبـــط والتّعليق هو الجازم حقيقة، ولا يكون إلا بتقدير الأداة، لذا كانت عند سيبويه عاملا من نوع خاص، وهذا العامل يكون في مستوى التّصدير ــ كما ذكر الجرجاني ــ أي ما فوق العامل، وأطلق عليه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح "العامل الأكبر"[2]، وبهذا يمكن أن يُؤوّل قول سيبويه: «واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله وزعم الخليل أنّك إذا قلت إنْ تَأتِني آتِك فَآتِك انجزمت بِـــ ًإنْ تأتنيً كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائْتِني آتِك»[3]. ولهذا أثبت الجرجاني أنّ الشّرط يُمثّل جملة مستقلة ووافق فيه أستاذه أباعلي الفارسي، فالأصل في الكلام الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر،غير أنّه لما كانت جملة الشّرط أو جملة الجزاء ممتنعة من أن تستقل بنفسها حتى تنضم إليها الأخرى عُدّت ضربا مُفردا مستقلة بحدّ[4]، والذي جعل أحد جزئيها لا يستقل عن الآخر هو العمل.

لو نأخذ السلسلة الكلامية التالية: "إنْ تفْعلْ خيْرا تُجز به"، سيكون الفعل الأوّل (تفْعلْ) معمول مباشر لأداة الشّرط ًإنْ العامل الأكبر،وهذا المعمول لا يستغني عن السلسلة الثّانية (تُجز) كما لا يستغني الخبر عن المبتدأ،والعلاقة بين معمولي أداة الشّرط شبيهة بالعلاقة بين الابتداء والمبتدأ اللّذين يُبنى عليهما الخبر بالضّرورة، ولكن في مســـتوى تركيبـــي أعلى ــ وهو ما سنراه خلال تحليل بنية الجزاء الشّرطي في المبحث الثالث من هذا الفصل ــ، وهذا

---

1 – انظر: الكتاب، سيبويه، 64/3.

2 ــ Linguistique arabe et linguistique générale - essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm al-arabyya, Abderrahman Hadj Salah , thèse de doctorat d'état, Sorbonne, paris04, 1979 . p805.

3 ــ الكتاب، سيبويه، 61/3.

4 ــ انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 277/1،278.

التّعليق شكل من أشكال البناء، وتصبح إنْ ً هي المؤثّر بالجزم في السلسلة الثانية(تُجز) ضمن هذا البناء.

المبحث الثاني

مصطلح جواب الأمر في الدّراسات اللّغوية العربيّة وعامل الجزم

المطلب الأوّل: جواب الأمر المفهوم و المصطلح

1 ــ الأمر لغة:

«الأمر ضد النّهي كالإمار والإيمار بكسرهما، والآمرة على فاعلة أمره به وآمَرَه فأُتمر والحادثة، جمعه أمور ومصدره أمر. والاسم الإمرة بالكسر، وله علي أمْرة مطاعة بالفتح للمِرة منه أي له عليَّ أَمْرة أُطيعه فيها»[1].

2 ــ الأمر اصطلاحا:

«هو صيغة تستدعي الفعل، أو قول يُنبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء، فقولنا صيغة تستدعي أو قول ينبئ، ولم نقل:(افعل)، (ولِتَفْعَل)، كما يقول المتكلمون والأصوليون لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل في نحو الفارسية والتركية والرومية، فإنّها كلّها دالة على الاستدعاء من غير صيغة افعل، ولِتَفْعل، ونحو قولنا: نزال وصه، فإنّهما دالان على الاستدعاء من غير صيغة افعل، وقولنا من جهة الغير، نحترز به عن أمر الإنسان نفسه،فإنّ ذلك إنّما يكون أمرا على جهة المجاز، وقولنا على جهة الاستعلاء نحترز به عن الرّتبة فإنّها غير معتبرة في ماهية الأمر، بدليل أنّ العبد يجوز أن يأمر سيّده بما هو على جهة الاستعلاء ولا يصفونه بالحماقة»[2].

ومن اللاّفت للنّظر أنّ الأمر يكون بالفعل، فلا بد أن يبتدأ بالفعل في صيغة الأمر حتى يقع التجانس بين المعنى واللّفظ كما يبين الجرجاني[3]؛ لأنّه إنشاء بخلاف الخبر، نقول في الخبر: "زيدٌ ضربْتُه" فنقدر مكانه: "زيدٌ مضروب"، ولا نستطيع أن نقدّر اسما فيه معنى الأمر بدل فعل الأمر إذا قلنا: "زيدٌ أضْربْه"،فهو ليس بالمستحسن كما يقول الجرجاني: «فكما أنّ المقصود

---

1 – القاموس المحيط، الفيروز آبادي، 365/3، "الأمر".

2 – الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي العلوي، ص530.

3 ــ انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 252/1.

الفعل حتى لا يجوز أن يقع موقعه الاسم،كذلك وجب أن يكون مقدّما في الذكر»[1]، ولا نستطيع أن نقدّر جوابا لهذه الصيغة، أما قولنا: "أكرمْ زيدا" نستطيع أنْ ندخل عليه جوابا فنقول: "أكرمْ زيدا أُكافِئْك".

3 ــ جواب الأمر:

وهو الجزاء الذي اقتضاه الكلام بعد فعل الأمر كأن تقول: "إئْتني آتِك"،فتُسمى (آتِك) جواب الأمر، وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح، وهو مفهوم نحوي وصفي ظهر في كتابه بالنّظر إلى أنّه الكتاب النموذج في التّحليل النّحوي، حيث يقول:«هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرضٍ»[2]، ويقول في موضع آخر: «واعلم أنّ حروف المجازاة تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنّك إذا قلت: "إنْ تأتني آتك"، فآتك انجزمت بإنْ تأتني كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائْتني آتك»[3].

فرّق سيبويه بين مصلحي جواب الأمر وجواب الشّرط، وجرت كتب النّحو التي تلت كتاب سيبويه على تقرير هذا المفهوم واعتباره معاملا مهما في تحليل الكلام نحويا[4]، ولكن هذا التواتر لم يمنع أبا علي الفارسي من استعمال هذا المصطلح تابعا للشّرط غير مستقل بتسميته، حيث درسه في باب المجازاة من غير استعماله لهذا المصطلح،بل ضمن دراسة الشّرط حيث يقول: «وقد يُحذف الشّرط في مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذُكر عليه،وتلك المواضع:

---

1 ــالمصدر السابق، 252/1.

2 – الكتاب، سيبويه، 93/3.

3 ــ نفسه، 63/3.

4 ــ انظر: هذا البحث، ص38 وما بعدها.

الأمر،والنهي، والاستفهام، والتمني والعرض، تقول: أكرمْني أُكرمْك، والتأويل: أكرمْني فإنّك إنْ تُكرمْني أُكرمْك»[1].

يبدو من كلام أبي علي الفارسي وكلام سيبويه أنّ الأوّل غايته ربط معنى الجواب بالعمل الإعرابي فجعله ضمن مصطلح الشّرط كونه تابعا له في العمل؛ أي مادام أنّ قولك: (أكرمْني أُكرمْك) مقدّر فيه شرط محذوف فهو له(أي المعنى)، أمّا الثّاني تصوّر الجواب للأمر لأنّ المعنى المتصوّر من حقيقة معناه سابقة للعمل الإعرابي؛ أي وجود الأمر يفرض أن يرتبط المعنى به، وفي هذا نبّه السُّهيلي في إشارة لطيفة ــ مُبيّنا أنّ التحاق المعنى بالاسم غير متأخّر عن إعرابه ــ، حيث يقول: «الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أومفعولا وغير ذلك، وتلك المعاني لا تحصل للاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه،فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود، وأن يترتب مدلوله وهو الوصف بعد مدلول الاسم، وهو المُسمى الموصوف بذلك الوصف–والله أعلم»[2].

إنّ مصطلح الجواب مرتبط أيضا بالأمر كما ارتبط بالشّرط؛ فنقول: جواب الأمر كما نقول جواب الشّرط، فهل سيكون هذا الارتباط مبرّرا لاستقلال هذا الشكل من التّراكيب اللغوية (جواب الأمر) عن الشّرط؟ أم أنّ تسميته "جواب الأمر" من باب التسمية المجازية؟ أم أنّ الجواب يحدّد علاقة بين هذه التّراكيب تشمل ثنائية يحيل كل طرف منها على الطرف الآخر،على الشكل التالي:

جواب الأمر ⟷ جواب الشرط

---

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1123/2.

2–نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1992م، ص66.

أو:

اجْتهدْ تنجحْ ⟷ إنْ تجتهدْ تنجحْ

إنّنا نحسّ اعتباطيا من غير محاولة للتّحليل العلمي الواضح أنّ التّركيبين يدلاّن على العلاقات المعنوية نفسها ويؤدّيان الوظيفة الإبلاغية نفسها بتركيبتيهما البنوية المتباينة في الظّاهر؛ فالظّاهر يوحي بأنّ المضمون المادي متشابه، والمضمون المعنوي متقارب. إنّ افتراضنا هو أنّه لو استجابت التراكيب للاختبارات بالطريقة نفسها فإنّها تمتلك البناء التّركيبي نفسه، إنّنا نتوقّع أنّ أي اختلاف في التعبير يقابله اختلاف في المعنى، فهل سيكون هذا هو الحاصل في هذه التراكيب؟.

إذا كان التّحليل الإعرابي ــ في إحدى غاياته ــ تخريجا إلحاقيا لتركيب الكلام على إحدى الصّور الممكنة نحويا، فهذا يعنى أنّه حَمْل على صورة موجودة في المدوّنة[1]، أي أنّه حمل على نظير في كلام العرب، وكانت هذه الطريقة ــ أي الحمل على النّظيرــ من أولى طرائق الإعراب. وعليه،فإنّ احتمالات التركيب من تقديم وتأخير وحذف وغير ذلك،ليست مناط احتمال مجرد،بل هي قبل ذلك مناط شاهد،بمعنى أنّها تستدعي وجود نظير تركيبي لها في المدوّنة، كما قال ابن جني في باب تعارض السماع والقياس: «لأنّك إنما تنطق بلغتهم،وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[2]. وأما إن لم يوجد لها شاهد في كلام العرب، فإنّ هذا يعني أنّها ليست من اللسان(باصطلاح تشومسكي)، أي أنّها ليست من الاحتمالات التركيبية المقبولة للغة.

---

1 ــ انظر: مثارات الغلط الإعرابي من خلال كتاب مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري، أمين قادري،ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

2– الخصائص، ابن جني، (117/1).

المطلب الثاني: عامل جزم جواب الأمر.

أوّلا: الأمر أصل في الجزاء الطّلبي:

يمثّل الأمر أصل لباقي أشكال الطّلب لأنّ جميع أنواع الطّلب تعود إليه فتحمل معناه أثناء المجازاة بها، كما يبيّن ذلك قول سيبويه: «وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال **ائْتني** آتِك فإنّ معنى كلامه: إنْ يكن منك إتيان آتك، وإذا قال أين بيتك أَزُرْك، فكأنّه قال: إنْ أعلم مكان بيتك أزرك، لأنّ قوله: "أين بيتك" يريد به: **أَعْلِمْنِي**. وإذا قال: ليته عندنا يُحَدِّثْنا، فإنّ معنى هذا الكلام: إنْ يكن عندنا يُحدِّثْنا، **وهو يريد ههنا إذا تمنّـــى ما أراد في الأمْرِ**. وإذا قال لو نزلت فكأنّـــه قال: **انزِلْ** »[1]. فللعناصر اللغوية مراتب، ويعني النحاة بهذا أنّ كل كيان لغوي إمّا أصل يبنى عليه غيره أوفرع يُبنى على أصل[2].

وإنّما قدّر الخليل إنْ في موضع الطّلب دون باقي أدوات الشّـــرط لأنّ إنْ هي أم الجزاء وأصله عنده، وقد علّل سيبويه سبب ذلك بقوله: «وزعم الخليل أنّ "إنْ" هي أُمّ حروف الجزاء، فسألته لِمَ قُلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكنّ استفهاما، ومنها ما يُفارقُهُ ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تُفارقُ المُجازاة»[3]، أي هي أعم أبواب الشّرط تصرفا، يقول ابن القيم ــ مبينا هذا في حديثه عن حروف المجازاة ــ: «ما يوجب تلازما مطلقا بين الجملتين، إما بين ثبوت وثبوت أو بين نفي ونفي أو بين نفي وثبوت، وعكسه في المستقبل خاصة، وهو حرف الشرط البسيط: (إنْ) تلازم بين هذه الصور كلها، تقول: إنْ اتقيت الله أفلحت، وإنْ لم تتق الله لم تفلح، وإنْ أطعت الله لم تخب، وإنْ لم تطع الله

---

1 – الكتاب، سيبويه، 94/3.

2 – (منطق النحو العربي و العلاج الحاسوبي للغات)، عبد الرّحمن الحاج صالح، السّجل العلمي لندوة استخدام اللّغة العربية في تقنية المعلومات، المكتبة ــ الرياض، ذي القعدة 1414هــ/1993 م، ص31.

3 – الكتاب، سيبويه، 63/3.

خسرت ولهذا كانت أم الباب وأعم أدواته تصرفا»[1]، وعلى هذا فإنّ العامل في جزم جواب الأمر سيكون هو نفسه العامل في جزم جواب جميع أنواع الطلب الأخرى بدليل قول سيبويه السابق. وفيما يلي أقوال بعض النحاة و التي تؤكّد أنّ الأمر أصلٌ لِباقي أنواع الطلب:

يقول السّيوطي: «الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطع من المضارع، ولا خلاف أنّ النهي ليس صيغة مرتجلة، وإنّما يُستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه(لا) الطلب؛ وإنّما كان كذلك لأنّ النهي يتنزّل من الأمر منزلة النفي من الإيجاب، فكما احتيج في النّفي إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك، ولذلك كان بِـــ(لا) التي هي مشاركة في اللفظ لِـــ(لا) التي للنفي»[2].

ويقول المبرّد: «ولو قلت: لا تعص اللّه يدخلك الجنة،كان جيّدا لأنّك إنّما أضمرت مثل ما أظهرت، فكأنّك قلت: فإنّك إنْ لا تعصه يدخلك الجنة،واعتبره بالفعل الذي يظهر في معناه، ألا ترى أنّك لو وضعت فعلا بغير نهي في موضع (لا تعص اللّه) لكان (أطع اللّه)»[3]، أيضا الدعاء عنده محمول على الأمر والنهي، حيث يقول: «واعلم أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنّهي في الجزم والحذف عند المخاطبة، وإنّما قيل: دعاء وأمرٌ طلبا للمعنى، لأنّك تأمر من هو دونك، وتطلب إلى من أنت دونه»[4].

---

1 ــ بدائع الفوائد، ابن القيم،48/1.

2 – الأشباه والنظائر، عبد الرّحمن جلال الدين السّيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان،(دط)، (دتا)، 304/2.

3 – المقتضب، المبرد، 83/2 .

4 – نفسه، 132/2.

عامل جزم جواب الأمر وتداخل البُنى النحوية:

اختلف النّحاة في عامل جزم جواب الأمر، وذكر هذا الخلاف صاحب مغني اللّبيب في سياق تبـــيـــينه لقوله تعالى: « قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ .. ﴿٣١﴾ »[1]، حيث يقول: «والجمهور على أنّ الجزم في الآية مثلُه في قولك: "ائْتِني أكرِمْكَ"، وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها للخليل وسيبويه أنّه بنفس الطَّلَب لما تضمّنه من معنى إنْ الشرطية، كما أنّ أسماء الشّرط إنّما جزمت لذلك. والثاني: للسيرافي والفارسي، أنّه للطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشّرط المقدّر...والثالث للجمهور، أنّه بشرط مقدّر بعد الطّلب»[2]، ومعنى القول الأول: أنّ الجازم هو لفظ الطّلب ضُمّن معنى حرف الشّرط فجزم، كما أنّ أسماء الشّرط تضمنت معنى حرف الشرط "إنْ" فجزمت؛ نحو: "مَنْ يَأتِني أكرمْه"، فأغنى ذلك التضمين عن تقرير لفظها بعد الطلب، وقال به الرضي في شرحه على الكافية[3].

ومعنى القول الثاني: أنّ الجازم هو الطلب ناب مناب الشّرط، لا على جهة التضمين، بل على جهة أنّ هذه الأشياء من أنواع الطلب قد نابت مناب الشّرط؛ بمعنى أنّ جملة الشّرط قد حذفت، وأنيبت هذه منابها في العمل، ونظيره قولهم: "ضرْباً زيداً"؛ فإنّ "ضرْباً" ناب عن "اضربْ" فنصب "زيداً"، لا أنّه ضُمّن المصدر معنى فعل الأمر، بل ذلك على طريق النيابة.

ومعنى القول الثالث: أن الجازم هو شرط مقدر دلّ عليه الطّلب.

ذكر ابن هشام أنّ قول الجمهور هو الأرجح من بين هذه الأقوال ، حيث يقول: «وهذا ــ يقصد رأي الجمهور ــ أرجح من الأوّل؛ لأنّ الحذ ف والتضمين وإن اشتركا في أنّهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضا فإنّ تضمين الفعل

---

1 ــ الآية 31، سورة إبراهيم.

2 – مغني اللّبيب، ابن هشام،252/1.

3 – انظر: شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، 129/4.

معنى الحرف إمّا غير واقع أو غير كثير»[1]. أيضا رجح ابن مالك هذا المذهب بقوله: «فقال أكثرهم: الجواب مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبل، وقال قوم: هو مجزوم بنفس ما قبله لتضمّنه معنى الشّرط، وهو ضعيف؛ لأن التضمن زيادة بتغيير للوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، هو أسهل، ولأنّ التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشّرط لأنّه يدل عليه بالالتزام فأيّ فائدة لتضمنه معناه ؟»[2].

وقول النّحويين بأنّ الجازم هو الطّلب مضمناً معنى الشّرط، أو نائباً مناب الشّرط فيه ترخُّص؛ لأنّ الطّلب في حد ذاته لا يفتقر إلى جواب، والكلام تام به،فإذا قلنا: "افعلْ" أو"لا تفعل" فإنّما نطلب من المأمور أن يفعل، أو ننهاه الفعل، ولا وجود لمعنى الشّرط فيه بمفرده؛ يقول ابن عصفور: «واعلم أنّ جملة الأمر والنّهي والاستفهام والتمني والفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر..إذا ضُمّن كل واحد منها معنى الشّرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشّرط»[3]، إذْ لا يقتضي ــ بمفرده ــ جواباً، ولا يتوقف وجود غيره على وجوده، ولكن إذا أتينا معه بجواب، نحو : "إئْتِني آتك"، دلّ ذلك على أنّ هناك شيئاً يتوقّف عليه هذا الجواب، ولم نلحظه من الطلب بمفرده، ولا من الجواب بمفرده، بل منهما معاً،ولله درّ ابن خروف! إذ قال: «كلُّ جوابٍ يُجزم فلتضمّن الكلام معنى الشّرط»[4]، فقال: "لتضمن الكلام" ولم يقل: الطّلب؛ لأنّ الطّلب بمفرده ــ كمــا سبق ــ كلام تام، لا يوجب اقترانه بجواب، ولكن الكلام المشتمل على الطلب والجواب معاً دلاّ على معنى الشّرط. وقال في(تنقيح الألباب)[1]:

---

1 – مغني اللّبيب، ابن هشام، 252/1.

2 – شرح التسهيل، ابن مالك، 40/4.

3 – شرح جمل الزجاجي(الشّرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : صاحب أبو جناح، عالم الكتب ــ بيروت، ط1 : 1419 هــ/1999 م، 133/1.

4 ــ شرح جمل الزجاجي، ابن خروف ــ تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1419هــ، 861/2.

«والجازم في هذا الباب للجوابات الكلام الذي دخله معنى الشّرط؛ لأنّه في معنى "إنْ تأتني آتك"، والعامل في جواب الشّرط الصريح حرف الشّرط ومجزومه، فكذلك ما ناب منابه وتضمن معناه».

لكن قد يرد إشكالا على كلام ابن عصفور وابن خروف هو أنّ معنى "إنْ تأتني" معنى غير طلبي، فلو تَضَمَّنَهُ فعل الطّلب مع جوابه أي الكلام بجملته في نحو: "ائتني آتك" لكان الشّيء الواحد طلباً وغير طلب؛ أي مضمناً لمعنيين متناقضين فَلِمَ لم يُقدّروا شيئا آخر غير الشّرط؟. وأجاب عليه ابن عصفور بقوله: «..وإنّما جُزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتّحضيض لشبهه الشّرط و فعله، وذلك إذا قلت: قم، أولا تقم، أوليت لي مالا،لم توجب شيئا و لم تنفه، فأشبه "إنْ يقم" في أنّك لم توجب شيئا ولم تنفه، وليس كذلك النفي»[2]. وقَدَّروا الشّرط بعد الأمر لأنّ الأمر وحده لا يحمل معنى التّعليق على الجزاء، قال السيرافي: «ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى،والذي يكشفه الشرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء»[3].

وهذا يعني أنّهم جعلوهما كالشيء الواحد من باب أنّهما تشابها في مخالفة النفي والإثبات، فالأمر إنّما شابه الشّرط في كونه لم يوجب شيئا ولم ينفه، ولذا فالشّرط لا يحسن إلا مع الطّلب، أمّا الخبر ــ سواء كان بالنّفي أم بالإثبات ــ فلا يحسن معه الشّــرط، ولذلك لم يــرد به سماع عن الــعرب، فالــعرب لا تتكــلم إلا بــما هــو صواب يقــبله المنــطق. قــال أبــو

---

1 – تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ابن خروف تحقيق خليفة محمد بديري ــ طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط1، 1415هـ/1995م، ص117.

2 – شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، 195/2.

3 – الكتاب، سيبويه، 94/3 هامش(1).

حيان:«والصحيح أنّ الجزم بعد حذف الفاء في النفي لا يجوز، ولم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس»[1].

النظر في كلام هؤلاء النّحاة على ما فصّله ابن هشام في المغني يجعلنا نتبيّن الآتي :

أوّلا: دل قولهم بالمشابهة بين الشّرط والأمر ــ من حيث أنّ كل واحد منهما لم يوجب شيئا ولم ينفه ــ على أنّ هناك تلازم دلالي بين الأمر وجوابه، ولعل هذا ما دفع ببعضهم أنْ يذهب إلى أنّ الأمر هو الجازم لجوابه،لكن هناك فرق بين العمل الذي هو عنصر تجريدي بحت و بين الوظيفة الدلالية للكلام كما سيأتي بيانه ــ إن شاء الله ــ. ويكفي أن يتأكد في كلامهم التّرابط الدلالي بين الأمر وجوابه.

ثانيا: إذا رجعنا إلى قول سيبويه: «وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب "إن تأتني" بإن تأتني؛ لأنّهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه ــ إذا أرادوا الجزاء ــ كما أنّ "إنْ تأتني" غير مستغنية عن "آتك"، وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى "إنْ" فلذلك انجزم الجواب...»[2]، فإنّ كلام سيبويه يحتمل أن يكون الجازم "إنْ والفعل" أي: شرط مقدر، ويحتمل أن يكون الجازم الطلب تضمن معنى الشّرط المقدر، أو الطلب ناب مناب الشّرط المقدر، فهو يحتمل المذاهب الثلاثة المذكورة مما يجعلنا نحكم بأنّ الخلاف كان نتيجة اضطراب في تحميل كلام سيبويه لمقصوده الصحيح الذي وُضع له.

وقوله: "وزعم الخليل" قد يشير إلى أن ثمة اختلافاً بين مذهبيهما، وكلام الخليل يحتمل ــ أيضاً ــ المذاهب الثلاثة؛ فقوله: "إنّ هذه الأوائل فيها معنى "إنْ" يحتمل أنّها تضمنت معنى "إنْ"، كما يحتمل إنّها نابت مناب "إنْ" ودلت على معناها.وقوله: "فيها معنى "إنْ"يدل على أنّ

1ــارتشاف الضّرب، أبو حيان – تحقيق: رجب عثمان محمد،القاهرة : مكتبة الخانجي، ط1،1418هـ/1998م،1683/4.

2 ــ الكتاب، سيبويه،93/3.

الشّرط ملحوظ مقدّر، إمّا على جهة التضمين، أو النيابة،فالتقدير، والتضمين، والنيابة محتمَلة في كلامه.

أمّا قــول السيرافي:«جُزِمَ جواب الأمر،والنّــهي،والاستفهام،والتمني،والعَرْض بإضمار شرط في ذلك كله ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى،والذي يكشفه الشّرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء»[1]،فقوله : "بإضمار شرط في ذلك كله" يدلّ على أنّ الجازم هو الشّرط المضــمر في الطّلب إمّا على جهة التّضمين أو النيابة؛لأنّه يدل على معناه. وقوله : "فوجب تقديره بعد هذه الأشياء" يقطع بأن يكون الجازم هو الشّرط المقدر.

وأما قول الفارسي في(الإيضاح): «وقد يُحذف الشّرط في مواضع فلا يُؤتى به لدلالة ما ذُكر عليه،وتلك المواضع: الأمر،والنهي..»[2]؛فيدل على أنّ الجازم شرط مقدر محذوف،كما أنّه قد يدل على أنّ الجازم الطّلب الذي تضمّن الشّرط ودل عليه،أو الطّلب الذي دل على الشّرط فناب عنه؛فاحتمل كلامه ــ أيضاً ــ المذاهب الثلاثة.

وبإنعام النّظر فيما أثر عن هؤلاء النحاة؛نجد أنّ أقوالهم تتشابه ولا تنــاقض بينــها ــ وإن اختلفت عباراتهم ــ كما أنّ بعضها يحتمل المذاهب الثّلاثة، ومن هنا ندرك سبب اضطراب العلماء في نسبة هذه المذاهب إليهم،والحقيقة أنّ الخليل،وسيبويه،والفارسي لم يصرح أحد منــهم بتأييده لمذهب من هذه المذاهب ،ولم يحدد أحد منهم مصطلحاً معيناً من المصطلحات الثّلاثة ويتشبث به، وإنّما الذين أوجدوا هذا الخلاف وحاولوا أن يعمّقوه، وأن يُوجدوا فُروقاً بين أقوال النّحاة؛هم المتأخّرون[3]، فحاول كل منهم أن يؤوّل كلام السّابقين ويوجهه وفق مذهبه،حتى اتسعت شقة الخلاف.

---

1 ــ نفسه، 94/3، هامش 1.

2 ــ الإيضاح العضدي، أبو على الفارسي – تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط2 ، 1408هــ/1988م، ص333.

3 – انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان النحوي، 1684/4

ولعل أحسن ما يُقال في تأويل كلام سيبويه ما جاء عن ابن مالك، فبعد أن بيّن الخلاف الجاري في عامل الجزم قائلا: «واعلم أن الجواب المذكور لا خلاف في أنّه جزاء شرط من جهة المعنى ولكن اختلف في الذي عمل فيه الجزم ماهو؟»[1]،ثمّ ذكر بعده قوله: «واختار شيخنا رحمه الله تعالى أنّ الجواب مجزوم بفعل الطّلب لما فيه من معنى الشّرط أخذا بظاهر كلام سيبويه»[2]، بيّن بعدها أنّ كلام سيبويه يحتاج إلى تأويل في قوله: «وليس ذلك من سيبويه محمولا على ظاهره، قال السيرافي: «هذه الأشياء التي ذكرناها من الاستفهام الأمر والنّهي والعرض والتمني تغني عن ذكر الشّرط بعدها ويُكتفى بذكرها عن ذكره، فلذلك تجوّز سيبويه في عبارته فأوهم أنّ هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها»، ثمّ قـــال: «وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ واتّساع،كما اتسع في نصب الظرف وقال في نحو: زيد خلفك، النصب بما قبله، ثمّ حكى عن الخليل ما يدل على حقيقة الجازم»، وهذا الذي ذكره السيرافي هو الذي يعوّل عليه في هذه المسألة و الله أعلم»[3]، ومعنى كلام السيرافي هذا: أنّ الوهم الذي وقع في عبارة سيبويه هو قوله: «إنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتني بإنْ تأتني»، فيتوهّم السّامع من عبارته أنّه مجزوم بالطّلب قبله،لكن سيبويه بيّن بعبارة الخليل: «وزعم الخليل أنّ هذه الأقاويل كلّها فيها معنى إنْ فلذلك انجزم الجواب»؛أي أنّها جزمت بما فيها من تقدير شرط.

كما تدل عبارة السيرافي: "تجوّز سيبويه" على أنّ سيبويه كان يذكر الجواب للأمر[4]، مع أنّ مقصوده ليس على جهة العمل والبنية النحوية بل لاقتضائه إيّه دلاليا، لهذا قال السيرافي: أنّ الأمر يُكتفى بذكره عن ذكر الشّرط، وقال ابن مالك: أنّ شيخه اختار جزم الجواب بفعل

---

1 – شرح التّسهيل، ابن مالك، 40/4.

2 – نفسه، 40/4.

3 ــ المصدر السّابق، 41/4

4 ــ انظر: الكتاب، سيبويه، 92/3.

الطلب هو أخذٌ بظاهر كلام سيبويه،لذا يُذكر الجواب للأمر إجراء على مُقتضى ما جرى به الكلام. وحتى نعرف البنية الحقيقية لجواب الأمر لا بدّ أن نتتبّع كلام سيبويه.

جواب الأمر عند سيبويه و عامل جزمه:

ذكر سيبويه بابا: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أواستفهام أو تمنٍ أو عرضٍ..»[1]، فأخذ عنه بعض من بحث في جواب الأمر، أنّ هذا الجواب حاصل بالأمر نفسه، لكن ربّما لم يتتبعوا كلام سيبويه؛ فبعد أن ضرب أمثلة ذلك، نحو : آتِني آتِك، قال: «إنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتِني بِإنْ تأتِني، لأنّهم جعلوه مُعلّقا بالأوّل غير مُستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ: إنْ تأتِني غيرُ مُستغنية عن آتِك»[2]، أي هو هو (إنْ تاتِني آتِك هو ائْتِنِي آتِك) في البِنية [3]. وجاء في شرح الكتاب: «والجازم في هذا الباب للجوابات الكلام الذي دخله معنى الشّرط؛ لأنّه في معنى "إنْ تأتني آتكَ، والعامل في جواب الشّرط الصريح حرف الشّرط ومجزومه،فكذلك ما ناب منابه وتضمن معناه»[4].

إنّ في كلام سيبويه السابق ثلاث مُؤشّرات(مفاتيح)، الأوّل قوله: "معلّقا بالأوّل"، هذا يكشف لنا، لماذا سيبويه لم يذكر مصطلح الشّرط؟ فالجــزاء عنده جامع بين جواب الأمــر

---

1 – المصدر السّابق، 93/3.

2 – نفسه، 94/3.

3 – وذكر السّيرافي هذا في قوله: «جزم جواب الأمر والنهي و الاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كلّه، والدليل على ذلك أنّ الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنّما هي ضمانات يضمنها الآمر والناهي، وليست بضمانات مطلقة ولا عِدات واجبة على كلّ حال، وإنّما هي معلّقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضمان والعِدة،وإن لم يوجد لم يجب، أترى أنّه إذا قال: ائْتِني آتِك، لم يُلزم الآمر أن يأتِي المأمور إلا بعد أن يأتِيه المأمورُ، ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى والذي يكشفه الشرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء» (أنظر: انظر الكتاب، سيبويه94/3، الهامش1).

4 ــ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ابن خروف، ص117.

وجواب الشّرط، و يسمي الكلّ "تعليقا"؛ لأنّ أوّلَ كُلِ تركيبٍ معلّق بثانيه(أي إنْ جزمت هناك تعليق، والتعليق يترتّب عن أداة الشرط). أمّا الثاني فقوله: "إنْ أرادوا الجزاء"، يعني أن يكون الفعل الأوّل سببا للجواب مترتّبا عنه، لأنّه قد لا يكون كذلك فيحمل على الابتداء كما ذكر في موضع آخر قوله: «وتقول: قُمْ يَدْعوك، لأنّك لم ترد أن تجعل دعاءً بعد قيامه ويكونَ القيام سببا له،ولكنّك أردت: قُمْ إنَّه يدعوك، وإنْ أردت ذلك المعنى جزمت»[1]، أي تقــل: قُمْ يدْعُك، وهذا يعنـــي أكــثر أنّ الربــط و التعليق هو الجازم حقيقة، ولا يكون إلا بتقدير الأداة، وهذا ما يؤكّده بقوله: «وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال: ائْتِني آتِك، فإنّ معنى كلامه: إنْ يَكنْ منك إتيان آتِك...»[2]، وما يقصده سيبويه بالتّعليق هنا هو البناء نفسه (بين العامل والمعمول)، والعلاقة الحاصلة في حال الجزاء هي علاقة بناء لقول سيبويه السابق:"غير مستغنية"ــ وهو المؤشّر الثالث ــ، وهاهو يقول مرة أخرى: «وتقول: ائْتِني آتِك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلّقا بالأوّل، ولكنّك تبتدئُه وتجعل الأوّل مستغنيا عنه،كأنّه يقول: ائْتِني أنا آتِيكَ، ومثل ذلك قول الشاعر ــ وهو الأخطل ــ:

وَقَالَ رَائِدُهُم أَرْسُوا نُزَاوِلُها فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضِي لِمِقْدارِ»[3]، يعني إذا رفعت الجواب لم يعد جزاء لشرط مقدّر بل كلاما مبتدأً مستغنيا عن الأوّل، فالتعليق هو ربط الأوّل بالثاني والاستغناء عكسه، فيكون جزم الجواب بعد الأمر حاصل بالشّرط المقدّر المعلّق عليه، ويؤَوّلُ سيبويه الفعل باسم مرفوع إذا ورد هذا الفعل مرفوعا(في تأويل مبتدأ)، أمّا إذا ورد هذا الفعل منصوبا يُؤوّلُه باسم منصوب مثل قولك: عسى زيد أن يقول فهي في تأويل: عسى زيد قائلا، فَــ"أنْ يقول" في تأويل "قائلا"[4]،فكل ما خرج عن وجه كلام الجزاء الذي هو الجزم أُوّل إلى

---

1 – الكتاب، سيبويه، 98/3.

2 – نفسه، 94/3.

3 – نفسه، 96/3.

4 – نفسه، 99/3.

اسم، وهذا يُؤكد لنا ما قاله سيبويه سابقا، وجمعا مع ما تبيّن من أقوال النحاة السّابقة يمكن أن نقول ما يلي:

ــ أنّ جواب الأمر فرع عن جواب الشّرط، وعامل الجزم فيه هو الشّرط المقدّر مع ما يقتضيه من التعليق، ويُعدّ قول النحاة: "جواب الأمر" ليس من باب التسمية المجازية، بل هناك ارتباط دلالي بين الأمر وجوابه، أي أنّ علاقة الجواب بالأمر الذي يسبقه شبيه تماما بالجمل من النص والتي تقوم على تسلسل معنوي عام بحكم انتمائها إلى مجال دلالي واحد(هو النص)، وهو ارتباط دلالي مَبنيّ على وجود ارتباط بِنوي نحوي.

ـــ الأمر على ما تقدّم مستقل البنية، ولا يرد بعده الجواب إلا إذا قُصد الجزاء فيقدّر شرطا عاملا له،ولذا نمثّل لبنية جزاء الأمر كما يلي:

فعل الأمر	م1 (الفاعل)	تــ (عــ)	جواب الأمر
ائْتني	Ø	Ø	آتك

م1: يمثل الفاعل المقدر بعد فعل الأمر، ولما كان مضمرا رمزنا له بِـ: (Ø).

تــ (عــ): تــ، تشير للتعليق الذي هو حاصل بشرط مقدر(إنْ تأتني)،عــ : تشير إلى كون هذا التعليق عاملا في الجواب، ولما كان مضمرا رمزنا له بِ العلامة العدمية(Ø).

ــ سيبويه يحمل الكلام بعضه على بعض، كقوله: «وعلى هذا فاجْرِ ذا البــاب»[1]، وقوله: "هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء"، وذكر منها "إذا".. ثم قال: «فلمّا ضارع هذا الباب باب "إنْ" و"كان" كرهوا الجزاء فيه»[2]، ولذا أراد سيبويه من خلال كلامه السّابق أن يحمل باب الجزاء الوارد في سياق الأمر على الجزاء الوارد في سياق الشّرط ولذا ذكرهما في باب واحد.

---

1 – المصدر السّابق ، 71/3.

2 – نفسه، 74/3،75.

فالجزاء الذي دخله الاستفهام مثله الجزاء الذي ورد في سياق الأمر، لذا يقول سيبويه مرة أخرى مُبيّنا العامل في جزم الجواب أنّه واحد في سياق الأمر والشّرط: «واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنّك إذا قلت: إنْ تأتِني آتِك، فآتِك انجزمت بإنْ تأتِني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائْتِني آتِك»[1]، وهذا يدلّنا أنّ العامل في جزم جواب الشّرط هو الشّرط نفسه، وقد أكّد ابن جني هذا في قوله: «...وذلك أنّ جواب الشّرط مجزوم بنفس الشّرط»[2]،فعمل الجزاء باق تقديرا وإن اختلف الغرض الذي يؤدّيه الأمر عن الغرض الذي يؤدّيه الشّرط أوالاستفهام، فاختلاف العمل الدّلالي حاصل(اختلاف الدّلالة) لكن العمل النحوي واحد.

ــ أنّ جواب الأمر مجزوم وكلّ صورة من الكلام خرجت عن الجزم في جواب الأمر تؤوّل إلى اسم وتعتبر فرعا عن الجزاء المجزوم. وأنّ من الآليات المعتمدة في التّحليل الإعرابي لتخريج التّراكيب الملبسة والمشكلة والفرعية: آلية التأويل، التي تتأسس على مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية، كما سنراه ــ إن شاء الله ــ في المبحث الثالث من هذا الفصل، ويعمل التأويل على رد كل الصور الملفوظة التي لا تجري في ظاهرها على نمط من أنماط التركيب النحوي، إلى واحد من هذه الأنماط عن طريق كشف الفروق بين بنيتها السّطحية وصورتها الأصلية كما يقتضيها أصل التركيب والمعنى.

---

1 – نفسه، 3/62،63.

2 – الخصائص، ابن جني، 2/388.

خلاصة:

ما يمكن أن نستنتجه مما تقدّم أنّ ظاهر الخطاب يوحي بأنّ الجواب الوارد في سياق الأمر للأمر لكنّ واقع الإعراب والعمل النحوي يكشف عن وجود شرط مقدّر هو عامل الجزم في جواب الأمر،وإنّما أُطلق جواب الأمر حملا على ظاهر الخطاب ودلالته، لذا فإنّ عامل الجزم في الجواب الوارد بعد الأمر هو شرط مقدّر معلّق على هذا الأمر. و إذا قُصد الجزاء جُزم الجواب بعد الأمر وإلا رُفع على الاستئناف والابتداء ويُعدّ ذلك من قواعد الخروج عن الأصل، وهو ما سنذكره في الفصل الثاني ــ إن شاء الله تعالى ــ.

كما يمكن أن يدل كلام النحاة في جواب الأمر على أنّ العلاقات تكون داخل التركيب كبنية ونظام،أمّا بالنسبة للتركيب كوضع واستعمال،فإنّها ستختلف نظــرا لاستعمال المتـــكلّم للّغـــة وتفريعه للمعـــــاني وأوضاعها، وهذا ما جعل سيبويه يقدّر الجواب بعد الأمر بتقدير بنية غير هذه البنية الظاهرة مستقلة عنها، ولم يَكتفِ بما يدلّ عليه المعنى في مثل هذا النوع من التراكيب. وعلى هذا يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: «هذا دليل على أنّ اللفظ كصورة ونظام من البُنى والصّيغ شيء وما يمكن أن تدل عليه هذه الصيغ شيء آخر وإنْ كان بينهما علاقات،إلا أنّ هذه العلاقــات ليست علاقـــــــة تــواز وتناظر»[1].

العلّة في تقدير المجازاة هي إيجاد مسوّغ لجزم جواب الأمر؛ إذ الأمر في حد ذاته لا يقتضي جواباً، ولا يفتقر إلى جواب، ولكن لما وجد جوابا مجزوما، كان لابد من إيجاد ما ينجزم به هذا الجواب ويتوقف عليه، لذلك قدّر النحويون المجازاة بشرط مضمر يُقدر بِــ "إنْ والفعل"؛ فهذا الإضمار أو التقدير هو أمر تجريدي، الغرض منه تسويغ الجزم في جواب الأمر؛ لذا لا يصح أن ينجــزم الجواب إلاّ إذا صحّ المعنى بتقدير "إنْ والفعل"، فإذا لم يصح المعنى بتقدير الشرط، لم يجز الجزم في الجواب.

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرّحمن الحاج صالح، موفم للنشر،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية ــ الجزائر، دط، 2007 ، 91/1.

يحمل الأمر معنى الجزاء إذا كان له جواب مجزوم، وفي هذه الحال يرتبط به ارتباط الجزاء بشرطه كونه لاحقا به في العمل النّحوي حيث يعمل في جوابه، وفي العمل الوظيفي كونه ارتبط بجوابه دلالة ولا يستغني عنه،فإذا قصدنا بالفعل الواقع بعد الأمر أنْ يكون مترتباً عنه، وأنْ يكون مشروطاً به، ومقيداً حصول الثاني بحصول الأوّل؛ فالجزم والكلام جملة واحدة،ولا يجوز السكوت على الأمر دون الجواب؛ لأنَّ المعنى المراد عندئذٍ سيكون ناقصاً؛وذلك نحو: "إرْضِ اللهَ يُرْضِ عنك النّاسَ"، فإنْ أردنا أنْ نأمره فقط دون أنْ نوضح له النتائج التي تترتب على الطاعة اكتفينا بالطلب، وقلنا : "إرْضِ اللهَ"،ولا يصـــح ــ إذا أردنا الجزاء ــ أنْ نكتفي بالأمر دون الجواب،كما لا يجوز في الشّرط أنْ نكتفي بالشّرط دون الجواب.

وفي تقدير ِالشّرطِ بعدَ الأمر،وعدمِ اشتراطِ تقديرٍ مُعيَّنٍ فوائد عديدة منها:

1- المحافظة على صيغة الطلب الذي هو أساس المعنى، وعدم اطّراحه، أو تحويله عن وجهته، والاحتفاظ بمكونات تركيب جملة الأمر، ومثلا فإنّ جملة: "انزلْ عندنا تصبْ خيراً" إذا قُدِّرَ الشّرطُ مكان الأمر ستصبح: "إنْ تنزلْ عندنا تصبْ خيراً"، فيُلغى الأمر، ولا يصبح ثمّة ما يدلّ عليه،ولا يُعرف أصله أهو أمر، أم غيره؟، وهل الأصل: "انزلْ"أم "لا تنزلْ"،أم"هلاّ تنزلُ"،أم "ليتك تنزلُ"،أم"لعلّك تنزلُ"؟ ويأتي لبيان استقلال الأمر بوظيفته الخاصة دون الشّرط.

2- إبراز المعنى الإضافي الآخر الذي تضمّنه الكلام ودلَّ عليه الأمر والجواب،وهو الشّرط المقدر.

- الأمر اقتضى جوابا لتضمّن الكلام معنى الشّرط، وهذا شبيه باقتضاء أداة الشّرط لجواب الشّرط، فكما أنّها لا تعمل فيه مباشرة إلا أنّها تقتضيه فارتبط بها كونه مرتبطا بالفعل الذي عملت فيه أو مرتبطا بها عن طريق الرابط(الفاء)، والجامع بين البنيتين من الأمر والشّرط هو التّعليق كما ذكر سيبويه أنّ جواب الأمر انجزم كما انجزم جواب إنْ تأتِني بِإنْ تأتِني، لأنّهم جعلوه مُعلّقا بالأوّل غير مُستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء،كما أنّ: "إنْ تأتِني" غيرُ مُستغنية عن "آتِك"، وهذا يعنـــي أكـــثر أنّ الرّبـــط والتّعليق هو الجازم حقيقة، ولا يكون إلا بتقدير الأداة

في الشّرط، ولا يكون إلا بتقدير شرط بعد فعل الأمر بالنسبة لجواب الأمر، وهو ما يُمثّل العمل الوظيفي الذي يشترك فيه الجوابان.

– التّعليق يمثل العمل الحقيقي في الجملة، وهذا ما يبطل ما ذهب إليه بعض من ادّعى أنّ النّحاة لم يكن لهم اهتمام بمبحث الجملة، يقول مهدي المخزومي: «لعل لذلك سببا هو أنّهم إنّما عُنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل»[1]، فالبحث أثبت أنّ عامل الجزاء هو عامل جملة سواء أفي جواب الشّرط أم في جواب الأمر، وهو ما أثبتوا به أنّ جملة الجزاء من الشّرط أو الأمر مستقلة، وللعامل أثر في الجملة كما له أثر في المفرد.

1 – في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط02، 1986، ص34.

المبحث الثالث

الدراسة التحليلية لبنية جواب الشّرط وبنية جواب الأمر

المطلب الأوّل: التحليل النحوي والحمل على النظير

إنّ ظاهر اللغة في التخاطب يُوهم المُستمع أنّ التّراكيب مختلفة تمام الاختلاف أو متساوية تمام التّساوي، لأنّه يُراعي المعنى في التّخاطب حتى تتحقّق الإفادة في التبليغ، لكن للّغة لفظ صوري مُنتظم مستقل عن الخطاب، بَنى عليه النحاة حقيقة تقسيم التراكيب متجاوزين في ذلك مجرد الوصف للظاهرة إلى محاولة إدراجها في أشكال النّظام المضبوطة، من أجل الوصول إلى صحة التأويل.

ويمكن أن نقرّب هذا المفهوم أكثر بإيراد هذه الأمثلة، أوّلا: لدينا أنّ بنية اللّفظ هي غير بنية المسند والمسند إليه إذ قد يكون محل الفائدة هو المبتدأ رغم أنّ الشائع أنّ محل الفائدة هو الخبر، وذلك مثل قولك: "على زيد دين"، فحقيقة الخطاب الظّاهرة تُبيّن أنّ هذا الكلام في تأويل: "زيدٌ مَدِينٌ" أي توهم أنّ "زيدا"مبتدأ، و"مدين" خبره، لكنّ اللّفظ أو الإعراب هو أنّ "دَيْن" نكرة مرفوعة بالابتداء كما بيّنه ابن القيّم بقوله: «ووجه آخر من الفرق بين المسألتين أنّك إذا قلت: مررت برجل قائم أبوه، فالقيام لا محالة مسند إلى الأب في المعنى وهو في اللّفظ جار على رجل، والكلام له لفظ ومعنى، و"قائم" في اللّفظ جار على ما قبله. وفي المعنى مسند إلى ما بعده، وأمّا الظرف والمجرور فليس كذلك إنّما هو معنى يتعلّق به الجار، وذلك المعنى مسند إلى الاسم المرفوع وخبرٌ عنه، فصحّ أنّه مبتدأ والمجرور خبر عنه، والجملة في موضع نعت أو خبر»[1]، وقال في موضع آخر: «إذا قلت: "على زيد دين"، فإنّك تجد هذا الكلام في قوّة قولك: زيد مديان أو مدين، فمحط الفائدة هو الدين وهو المستفاد من الإخبار لا تنحبس في قيود الأوضاع، وتقول: "على زيد" جار ومجرور فكيف يكون مبتدأ؟ فأنت تراه هو المخبر عنه في الحقيقة وليس المقصود الإخبار عن الدين بل عن زيد بأنّه

1 – بدائع الفوائد، ابن القيم، 36/3.

مديان...»[1] ــ ثُمّ بيّن أنّ هذا حقيقة الكلام، أمّا تقديره الإعرابي النحوي فهو أنّ المجرور خبر مقدّم و النكرة مرفوعة بالإبتداء[2].

علّل ابن القيّم لماذا اختلف التقدير الإعرابي عن حقيقة الكلام ومعناه فقــال: «فإن قلت: فمن أين امتنع تقديم هذا المبتدأ في اللفظ فلا تقول: ديــن على زيد؟ قلت: لأنّ النكرة تطلب الوصف طلبا حثيثا فيسبق الوهم إلى أنّ الجار والمجرور وصف لها لا خبر عنها، إذ ليس من عادتها الإخبار عنها إلا بعد الوصف لها، فيبقى الذهن متطلّعا إلى ورود الخبر عليه، وقد سبق إلى سمعه ولكن لم يتيقن أنّه الخبر، بل يجوز أن يكون وصفا فلا تحصل به الفائدة، بل يبقى في ألم الانتظار للخبر والترقّب له، فإذا قدّمت الجار والمجرور عليهما استحال أن يكون وصفا لها لأنّه لا يتقدّم على موصوفه فذهب وهمه إلى أنّ الاسم المجرور المقدّم هو الخبر والحديث عن النكرة هو محط الفائدة»[3]. ويدلنا هذا القول على التمييز الصارم الذي جرى عليه النحاة في تحليل اللّغة بين الجانب الوظيفي من جهة، وهو الإعلام والمخاطبة(تبليغ الأغــراض المتبادل بين ناطق وسامع) والجانب اللفظي الصوري أي ما يخصّ اللفظ في ذاتــه وهيكله وصيغته بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب، ولهذا كلّه عقد ابن جني بابا في الخصائص في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وقال: «هذا الموضع كثيرا ما يستهوي فيه من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا:...زيد قام، ربما ظن بعضهم أنّ زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنّه فاعل في المعنى»[4].

كانت الغاية من هذا التحليل الذي تتجلى فيه مظاهر الدقّة العلمية هو الوصول إلى حقيقة تأويل التراكيب بحمل بعضها على بعض،يقول الجرجاني: «اعلم أنّ الإسناد مجراه مجرى

---

[1] ــالمصدر السابق، 121/2،122.

2 – نفسه، 121/2،122.

3 – نفسه، 122/2.

4 – الخصائص، ابن جني،279/1.

الإخبار،فكأنّه قال : وأمّا الفعل فما كان خبرا عن شيء ولم يكن مخبرا عنه،غير أنّ في الإسناد فائدة ليست في الإخبار، وهي أنّ من الأفعال ما لا يصحّ إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر، نحو: ليَضرِب زيد،إذ الأمر لا يكون من حيث أنّ الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصحّ أن يطلق عليه الإسناد، لأنّ حقيقة الإسناد إضافة الشّيء إلى الشّيء وإمالته إليه وجعله متصلا وملامسا»[1].

وذكر الشيخ أبوعلي الفارسي أنّ "زيدا" في قولك: "زيدٌ منطلقٌ"، ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو: إنّ و كأنّ وظننت،وبإسناد الانطلاق إليه[2]،ثمّ يشرح الجرجاني هذا القول مُبيّنا أنّه: إنّما ضمّ إسناد الخبر إلى التعري بيانا لذلك لأجل أنّ التعري من العوامل لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر؛ إذ الاسم لا يُعرى من العوامل اللفظية إلا بعد أن يُخبر عنه[3]، ثم ذكر قوله: «فلما كان التعري من العوامل لا يحصل إلا مع إسناد الخبر ذكرهما جميعا، فلا يجب أن يُظن أنّ الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون»[4]، ويقول أيضا: «وقد ذكرنا أنّ أصل الرفع أنّ يكون للفاعل وأنّ المبتدأ فرع عليه ومشبّه به من حيث أنّ كل واحد منهما مخبر عنه.فمُوجب الرّفع غير عامله،لأنّ الموجب مشابهة المبتدأ للفاعل، والعامل هو تعريه من العوامل، كما أنّ موجب الإعراب في الأفعال المضارَعة هو مشابهتها للأسماء على ما وصفنا، وعامله غير ذلك. فالرفع عامله وقوعه موقع الاسم، والنصب عامله "لن"، والجزم "لم". ويسمى المبتدأ مسندا والخبر مسندا إليه، كما يسمى الاسم الأوّل في قولك: "غلام زيد" مضافا، والثاني مضافا إليه، وحقيقة الإسناد الإمالة كما أنّ الإضافة كذلك، ألا ترى إلى قوله أنشده الشيخ:

---

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1/ 76.

2 ــ نفسه، 213/1.

3 ــ نفسه، 214/1.

4 ــ نفسه، 214/1.

فَلمَّا دخلناه أَضَفنا ظُهُورَنا إلى كلِّ حاريٍّ جديدٍ مُشطّبِ

فأضفنا بمعنى أسندنا كما ترى،على أنّ هناك خلافا بين الناس في المسند والمسند إليه، وهذا القدر كاف»[1].

ثم يأتي في بيان الرتبة: الفعل مقابل للابتداء بمنزلته والفاعل بمنزلة المبتدأ، يقول الجرجاني: «واعلم أنّ الرفع للفاعل في الأصل، وكونه في الابتداء فرع على ذلك، لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معان، الفاعلية والمفعولية والإضافة،فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، ويدلّك على ذلك أنّ المبتدأ إنّما يُؤتى به ليُخبر عنه، والفعل هو الأصل في الإخبار...وإذا كان المبتدأ يُؤتى به لأجل الإخبار، وكان الفعل هو المُتقدّم والأصل فيه، كان ما يُخبر به عنه مُقدّما في الرتبة»[2]، وما يدعم ذلك قول الجرجاني مُبيّنا أنّ الفعل لا يكون مُبتدأ: «وإنّما لم يجز فيه أن يكون مُبتدأ، لأجل أنّه خبرٌ والمبتدأ من شأنه أن يكون مُخبرا عنه، فلا تقول في قولك: "لولا خرج زيد"، أنّ "خرج" مبتدأ، لأنّه خبر، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: "خرج عندي"، و"خرج ضحك"، كما تقول: "زيد عندي"، و"زيد ضحك"»[3].

وبهذا يقول المبرّد: «إنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: "قام زيد" فـــهـــو بمنزلة قولك: "القائم زيد"»[4]

إنّ هذه الأقوال تنصّ على مجموعة أمور:

---

1 ــ المصدر السابق، 215/1، 216.

2 ــ نفسه، 210/1.

3 ــ نفسه، 223/1.

4 – المقتضب، المبرّد، 8/1.

أوّلا: على قول الجرجاني يكون المبتدأ،وهو المعمول الأوّل يمثّل المسند، والخبر وهو المعمول الثاني يمثّل المسند إليه، والعامل مقدر، وهو الابتداء، وهو ما يُوافق قول سيبويه:

« فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه،فهو مسند ومسند إليه»[1]، ويقول أيضا: «أمّا ضربت وقتلت فإنّ الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ»[2].

أمّا بالنسبة للكلام الذي يُبتدأ بفعل فالعامل هو المسند إليه وهو الفعل، والفاعل مسند، وهو معمول أوّل، والمعمول الثاني هو المفعول به، ولا يوجد ــ أي المفعول ــ إلا إذا كان الفعل متعديا، فيتــبيّن مما تقدّم أنّ ما ابتُدئ باسم وما اُبتُدئ بفعل من الكلام فهو مسند ومسند إليه.

إلا أنّ سيبويه لا يقصد أنّهما متطابقان، وإنّما المقصود من كلام سيبويه السّابق: أنّه أراد أنْ يبيّن أنّ المبتــدأ بمنزلة الفعــل والفاعل، فها هو يقول: «فلا بُدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء»[3]،لأنّه يمكن أن يُحَلّل الكلام دلاليا إلى مسند ومسند إليه،كما فعل سيبويه في بداية دراسته للتراكيب، إذ يقول مبيِّنا هذين المفهومين: «هــما مــا لا يستــغني واحــد منهمــا عــن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُد»[4]. وإنْ كان زيد في قولك: "زيدٌ قائمٌ" مسندا،وفي قولك: "قامَ زيدُ" مسندا، فيدلّ ثبات إسناد زيد أنّه غير مختلف الموضع، فالموضع واحد في كلا التركيبين يمثّل المعمول الأوّل، ولذا كان للكلام المستغني ــ عند سيبويه ــ صيغة لفظية خاصة، ليست هي الصيغة الخطابية المتكوّنة من مسند ومسند إليه، هي (العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثاني)[5]، لذلك اختلف النحاة بعد سيبويه في قضية المسند

---

1 – الكتاب، سيبويه،79/1.

2 – نفسه ، 23/1،24.

3 – نفسه ، 22/1.

4 – نفسه، 22/1.

5 – وقد تفطّن بعض الباحثين العرب إلى أنّ التقسيم إلى: تركيب اسمي (Noun phrase)، وتركيب فعلي(Verb phrase) لا يتلاءم مع بنية الجملة العربية، لأنّ الفعل يتقدّم دائما على فاعله الإعرابي(النّحوي لا المعنوي)، والمفعول ليس داخلا

والمسند إليه ــ كما ذكر الجرجاني ــ ففي مستوى الخطاب هناك تطابق بين المبتدأ والمبني عليه، وبين الفعل والفاعل،هذا التطابق يجعل المبتدأ دائما مسندا عند سيبويه، وهو الفاعل فيما ابتدئ من الكلام بفعل، ولهذا قسّم النحاة فيما بعد الجملة إلى اسمية و فعلية[1] حتى يُزال اللُّبس، لأنّ ظاهر الخطاب يوهم أنّ جميع أنواع الكلام متطابقة؛ كلها مسند ومسند إليه.

ثانيا: يتبيّن من أقوال هؤلاء النحاة أنّ التحليل النحوي العربي في جانب منه يتمثل في بيان الوظائف النحوية انطلاقا من خصائص دلالية (المسند،المسند إليه،الصفة،...)،وفي جانب آخر هو"المعنى النحوي"، من أجل إختبار العلاقات التّركيبية بين المفردات داخل الجملة، أي معنى الشكل التركيبي المجرد، وذلك لأنّ علم النّحو في معالجته للتّراكيب إنّما يصدر على تحليل صوري شكلي،ولذلك فإنّ نتائج بحوثهم تعتبر معطيات وأدوات وآليات يُمكن أن نختبر بها دراسة التّراكيب، لأنّ أي تركيب هو: شكل لساني، ثم مادة تتدخل فيها معاملات وظيفية أخرى. وقد فرّق النحاة بين ما هو لفظ وما هو معنى، أي بين صنعة الإعراب التي بَنَوا عليها كلامهم وبين المعنى المُترتّب على التركيب، مستعملين في ذلك آليات مختلفة كالتأويل والتقدير وغيرها، لتحقيق هذه الغاية.

وتبيّن أيضا أنّ موجب الإعراب غير عامله؛ فالذي أوجب رفع المبتدأ مثلا هو مشابهته للفاعل، أما عامل الرفع فيه هو الابتداء أو التعرّي، ويتجلى ذلك بوضوح فيما رأيناه من عامل الجزم في جواب كل من الشّرط والأمر في الفصل السابق.

يُعدّ اللّــفظ هو المنطــلق في كل تحليل عند سيبويه ومن أخذ بمــنهجه ــ كابــن جنــي ــ وخاصّة الذي يرمي إلى إثبات المعاني التي تدلّ عليها ألفاظها أو التي حُوِّلت ابتداء من

بالضرورة في التركيب الفعلي، فلجأوا إلى ما فرّ منه تشو مسكي، وهو التقسيم إلى مسند (predicate) ومسند إليه (subject)، (انظر: النّظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية، عبد الرحمن الحاج صالح، كراسات المركز، العدد الرابع/السنة2007، بوزريعة – الجزائر، ص85 ، هامش1).

1 –بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمن الحاج صالح ، 295/1. وانظر: تقسيم ابن هشام الجملة إلى اسمية وفعلية، مغني اللّبيب: 40/2.

ذلك، وهو تحليل ينبني على مبدأ العمل النّحوي أو ما يُسمى بنظرية العامل، وفي هذا يقول الدكتور عبد الرّحمن الحاج صالح: «ومن أهم المبادئ التي بُنيت عليها هذه النّظرية نذكر تمييزهم الصّارم في تحليلهم للّغة بين الجانب الوظيفي من جهة، وهو الإعلام والمخاطبة(تبليغ الأغـــراض المتبادل بين ناطق وسامع) وبين الجانب اللفظي الصّوري أي ما يخصّ اللفظ في ذاتـــه وهيكله وصيغته بقطع النّظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية من جهة أخرى إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى»[1].

ثالثا: نأخذ من كلام النّحاة السابقين أيضا، أنّ الكلام أصل وفرع. الأصل في الرّفع للفاعل والمبتدأ شُبّه به كونه مخبرا عنه.الأصل في الإخبار للفعل، والاسم فرع عليه، فالفعل متقدّم في الرتبة،بالتالي يمكن أن نستنتج أنّ التّحليل النحوي للكلام عند النحاة العرب كان بحمل التّركيب الاسمي على التركيب الفعلي موافقا لأصلهم الأوّل: حمل الفرع على الأصل. فالتّأويل هو في الحقيقة عمل على رد الفروع إلى أصولها، وحرص على تحقيق مفهوم النّظام الذي يدل فيما يدل على أنّ البُنى اللغوية في كل مستويات اللّسان أصول وفروع، وهو ما سنأخذ به في تحليل بنية جواب الشّرط.

وعليه يُمكن أن نضع أوّل خطوة للتحليل يُمكن أن نعتمد عليها في تحليل بنية التّركيب الشّرطي، فلو أخذنا على سبيل المثال التركيب التالي: "قام زيد"، فإنّ أوّل خطوة للتحليل ستكون كما في البيان التالي:

ع	م1	م2
قَام	زيد	
ضَرب	زيد	عمرا

1 – بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، عبد الرّحمن الحاج صالح، 292/1.

Ø	زيد	قائم

العلامة العدمية (ø) في السطر الثالث تشير إلى الابتداء، وهو العامل في المبتدأ، والمبتدأ بمنزلة الفاعل في الرتبة.

وإنّما بدأت الكلام بهذه التفاصيل لأنّها تُبيّن الأصل في الكلام بالتالي ستكون القاعدة التي توضّح المنطلق الذي انطلق منه النحاة لتحليل بنية جواب الشّرط وجواب الأمر، وانطلاقا من هذا البيان سنقوم بدراسة التراكيب فيما يأتي من مباحث ــ إن شاء الله ــ

المطلب الثاني: تحليل بنية جواب الشّرط وبنية جواب الأمر

أوّلا، تحليل بنية جواب الشّرط:

بينا في المبحث السّابق تمييز النّحاة للتّحليل النّحوي البِنوي عن التّحليل الوظيفي الدّلالي، ويمكن أن نؤكّد هذا بما قاله سيبويه في مسألة الجزاء بِـ "كيف"، حيث يقول: «وسألت الخليل عن قوله: " كيف تصنعْ أصنعْ" فقال هي مستكرهة ـــ أي كيف ـــ وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء لأنّ معناها: على أيّ حال تكنْ أكنْ»[1]، السّبب في مجازاة كيف دلالي،من حيث حصول التّعليق بالفعل، ذلك أنّ الخليل حمل ما هو دلالي على ما هو نحوي، وهذا ما يدلّ أنه يميّز بين المفهومين ـــ أي بين ما هو بنية وبين ما هو وظيفة ـــ في دراسته للجزاء؛فإذا تحقّق كلا المفهومين في الجزاء كان حسنا، أمّا إذا تحقّقت البنية ولم تتحقّق الدّلالة كان قبيحا، وإذا حَقّقت عملها الدلالي و لم تحقّق عملها النّحوي (البنوي) كان مستكرها مثلما هو الحال في "كيف تصنع أصنع".

وللجُمَل بُنًى صورية تُعرف عند النّحاة القُدامى بالمثال[2] ليست هي مجرّد ترتيب لعناصرها، بل تتمثّل في وحّدات مجرّدة انطلاقا من العامل والمعمول وما يترتّب عنهما من زيادات في الجمل المعقّدة التركيب. وهذه الصّيغ هي التي من خلالها يعرف النّحاة كيف يتحقق العمل البنوي، وذلك بحمل الصيغة المراد الكشف عنها على نظائرها في الكلام من الصيغ

---

1 – الكتاب، سيبويه : 60/3.

2 – انظر: النّظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها الأساسية، عبد الرّحمن الحاج صالح، كراسات المركز، ص6 وص109.

الأصـــول، وحمـــل الشّـــيء علـــى نظيـــره مـــن أجـــل كشـــف البنيـــة الجامعـــة بينهمـــا يسمى **المثال**(schème générateur)[1].

إذا بدأنا التّحليل من التّركيب الجُملي ليس هذا يعني أنّنا سننطلق من شيء مفروض مسبقا بل من واقع اللّغة الذي بنى عليه النحاة كلامهم؛ إذ الجملة هي التركيب الذي ينطلق منه سيبويه لتحليل الكلام،لذا هي تُبنى وتولّـد من كلام مفيد وممّا ينفصـل ويُبتدأ، أي أنّ الجملة هي الكلام المستعمل ولذا اشترط فيها سيبويه الإفادة[2].

ورأينا في عامل جزم جواب الشّرط أنّ لأدوات الشّرط الصّدارة المطلقة، فلا يتقدّم جملة الشّرط شيء يكون له عمل، ولا يكون ما يأتي قبلها من جملة ما يأتي بعدها أبدا لأنّه لا يتقدّمها ما بعدها من العناصر،لذا يُسمي سيبويه أسماء الشّرط وأدواته بالاسم المبتدأ، والابتداء هنا ليس معناه بداية الجملة إنّما معناه عدم التّبعية لذا نرمز له بالعلامة العدمية(ø) في التّحليل، يقول سيبويه: «فمن ذلك قولك: أتذكر إذْ مَنْ يأتِنا نأتِيه، وما من يأتينا نأتيه، وأمّا من يأتينا نأتيه، وإنّما كرهوا الجزاء هاهنا لأنّه ليس من مواضعه، ألا ترى أنّه لا يحسن أن تقول: أتذكر إذ إن تأتِنا نأتِك، كما لم يجز أن تقول: إنّ إنْ تأتِنا نأتِك، فلمّا ضارع هذا الباب باب "إنّ" و"كان" كرهوا الجزاء فيه»[3]، ويقول أيضا: «وتقول: أتذكر إذ نحن من يأتِنا نأتِه، فنحن فصلت بين "إذ" و"من" كما فصل الاسم في كان بين "كان" و"من"»[4]، وهكذا كل ما ليس له عمل يغيّر بنية الشّرط أوالجملة التي بعده يصحّ دخوله على جملة الشّرط لذا قال سيبويه مبيّنا أنّ ألف الاستفهام تدخل على الشّرط ولا تغيّر عمـــله: «وذلك لأنّك أدخلت الألف على كلام قد عمل

---

1 – نفسه، ص6.

2 – لم يذكر سيبويه مصطلح الجملة في الكتاب، ولكن عبّر عنها بالكلام المستغني، انظر: الكتاب، سيبويه، 75/1.

3 – نفسه، 75/3.

4 – نفسه، 76/3.

بعضه في بعض فلم يغيّره»[1]، أمّا ما يعمل ويغيّر الكلام فلا يصح دخوله مع بقاء الجزاء لذا قال: «وإذا قلت: أإنْ تأتِني آتِك،كأنّك لم تذكر الألف، واليمين ليست هكذا في كلامهم، ألا ترى أنّك تقول زيد منطلق،فلو أدخلت اليمين غيّرت الكلام»[2].

وانطلاقا مما رأيناه من حمل بنية الجزاء على بنية المبتدأ و الخبر، أو ما عُرف بِـ الحمل على النظير، وما رأيناه في الخطوة الأولى للتحليل[3]، فإنّ الخطوة الثانية للتحليل ستكون كما يلي:

عـــــ	مـــ1		
	ع	م1	م2
Ø	قَام	زيد	
إنْ	ضَرب	زيد	عمرا
.....	ø	زيد	قائم

نقول انطلاقا من التمثيل البياني السابق مايلي: العلامة العدمية (ø) في السّطر الثّالث تدل على إمكانية دخول العنصر المبتدأ الذي له حق الصّدارة،وهو متقدّم في الرُتبة عن عامل المبتدأ الذي تدل عليه العلامة العدمية في السطر الخامس. ويُسمى "العامل الأكبر" والذي نرمز له بِـــ:

---

1 – نفسه، 82/3.

2 – نفسه، 84/3.

3 ــ انظر الخطوة الأولى للتحليل، ص66 من هذا البحث وما قبلها.

(عــ) لأنّه سيدخل تحته معمولين نسمي كلا منهما عاملا أصغر(ع) الأوّل للتّركيب الذي يدخل تحته فعل الشّرط والثّاني للتّركيب الذي يدخل تحته الجواب؛ فيكون كما رأينا سابقا كل عامل منهما يدخل تحته معموليه[(ع ← م1) ± م2][1] وبما أنّ هاتين التّركيبتين الأخيرتين تدخلان تحت العامل الأكبر في جملة الشّرط وجوابه، فإنّنا سنرمز للتّركيبة الأولى منهما(المتضمّنة لفعل الشّرط) بِـ: (مــ1) والتّركيبة الثّانية منهما(المتضمّنة لجواب الشّرط) بِـ: (مــ2)، وعليه تصبح جملة الشّرط وجوابه كما يلــي : [(عــ ← مــ1) ± مــ2][2]، إذن العامل الأكبر(عــ) الذي هو أداة الشّرط له معمولان (مــ1) و(مــ2)، والعلاقــة القائمــة بين العامــل الأكبــر ومعموليــه هي أيضا علاقة بناء وليست علاقة وصل[3]، بمنزلة بناء الاسم(الخبر) على المبــتدأ؛ لأنّه كما بينا سابقا لا يتقدّم العامل أحد معموليه ولا يتقدّم المعمول الثاني عن الأوّل في الجزاء، بالتالي يمكن أن نقول إنْ كان العامل يشكّل زوجا مرتبا مع معموله الأوّل فقط كما هو الحال بالنسبة لِ "إنَّ" مع اسمها فإنّ العامل في الجزاء يشكّل زوجا مرتّبا مع معموليه، وهذا ما يؤكّد مرة أخرى استقلال جملة الشرط،وتسمى هذه العلاقــــة: عــ (مــ1، مــ2) تعليقا، وهو ما لاحظه الخليل لمّا سأله تلميذه سيبويه عن قوله تعــالى: وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا

---

1 ــ استفدت شكل هذه الصياغة رياضيا من كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرّحمن الحاج صالح، انظر : 329/1، 333/1.

2 – العلامة (±) تدل على أنّ العنصر الوارد بعدها قد يحذف في الكلام.

3 – الفرق بين الوصل والبناء أنّ الوصل يحصل في داخل اللفظ من العناصر التي تدخل عليه وتخرج، أمّا البناء فيحدث في داخل الكلمة أو البنية التي تشكل زوجا مرتبا لا تستطيع عزل أي جزء منه أو تأخيره، يقول سيبويه: «ويقول الرجل: ألِي، ثم يتذكّر، فقد سمعناهم يقولون ذلك،ولولا أنّ الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناء بُني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنّهما جميعا بمنزلة هَلْ وقَدْ و سَوْفَ،تدخلان للتعريف وتخرجان» (الكتاب،325/3).

قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾[1]،فقال الخليــل: « هذا كلامٌ مُعلّق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلّقة بالكلام الأوّل »[2]،ويمكن أن نمثل هذه العلاقة رياضيا كما يلي :

[(عــ ← مــ1) ± مــ2]=[(ع ← م1) ± م2]+[(ع←م1)±م2] =

ع (م1 ، م2) + ع (م1 ، م2) = عــــ (مـــــ1 ، مـــــ2)

وعليه فإنّ :

بنـــــاء تعليق

[(عــ ← مــ1) ± مــ2] = عــــ (مـــــ1 ، مـــــ2)

وتصبح تركيبة الشّرط وجوابه كما تُمثّلها هذه العلاقات في المخطط التالي:

عــــ	مـــــ1			مـــــ2		
	ع	م1	م2	ع	م1	م2
Ø	قام	زيد				
إنْ	قام	زيد		قام	عمرو	
منْ	يفعل	Ø	خيرا	يُجز	Ø	به
إنْ	تُطِعْ	Ø	الله	تفزْ	Ø	بِرضَاه

1 ــ آية 36، سورة الروم.

2 – الكتاب، سيبويه،64/3.

إضافة إلى ما سبق من التّعليق على مكونات هذه البنية يمكن أن نقول إنّ عمل الأداة الشّرطية على تحويل جملة الشّرط وجملة الجزاء إلى جملة واحدة مدمجة مشَكِّلة بنية جديدة تمثّل بنية الجزاء. وهذا التحويل يعد عملا وظيفيا أيضا

مثال تحليل بنية جواب الشّرط:

ولو نأخذ الجملة الأخيرة: (إنْ تُطع الله تفزْ برضاه) فإنّنا سنعطيها ــ حسب الجهاز المفاهيمي الذي وضعه تشومسكي ــ البنية الإفتراضية التالية:

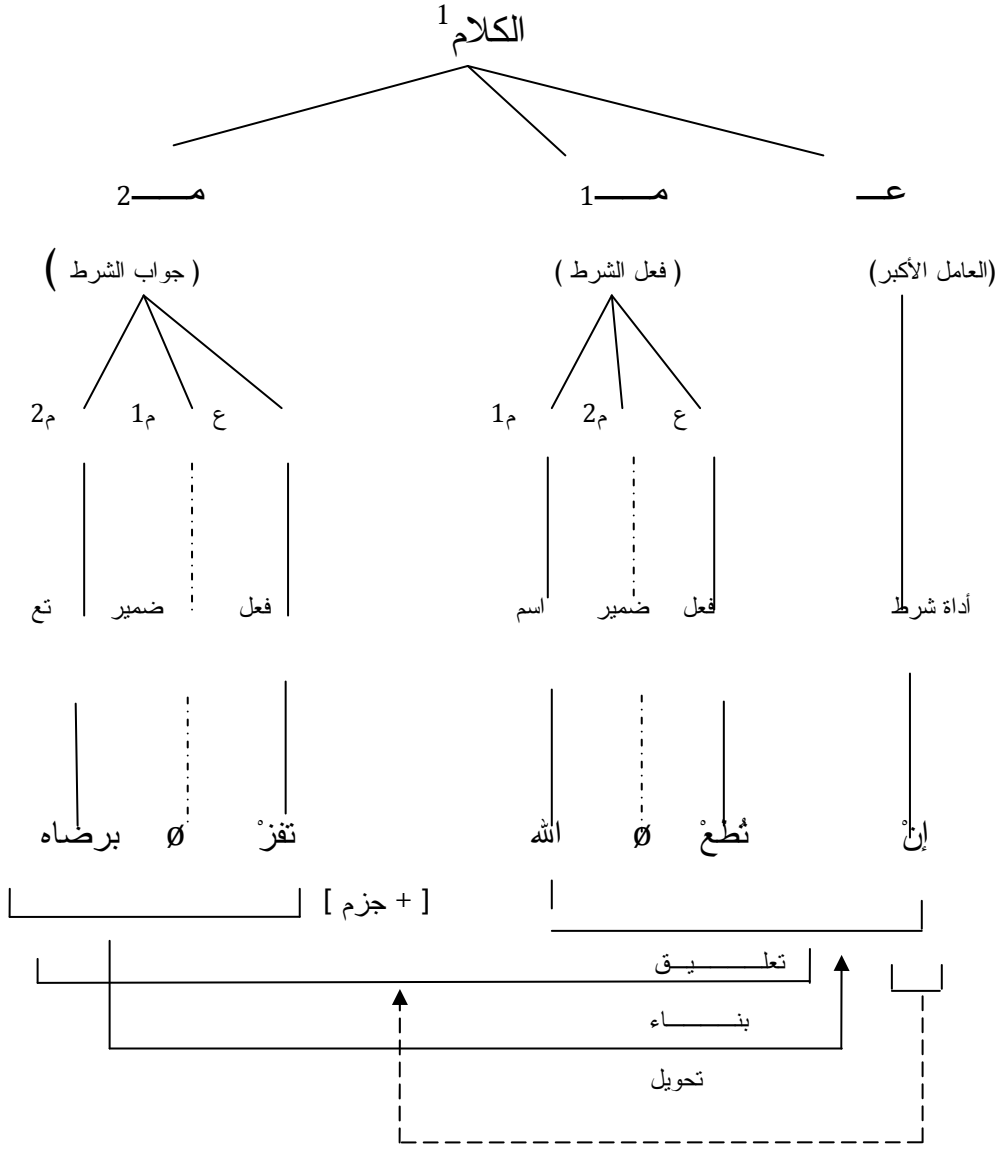

إنّ معنى كل جملة سيكون مشتقا من البنية العميقة لها بواسطة قواعد التفسير الدلالي،أما التفسير الصّوتي سيكون مشتقا من البنية السّطحية لها بواسطة القواعد الفونولوجية،وعلى هذا

---

1 ــ استفدت هذا الشكل الشّجري من كتاب: جملة الشرط عند النّحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النّحو العالمي لتشومسكي، مازن الوعر، دار نوبار ــ القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر ــ لونجمان، مصر، ط1 : 1999م، ص44. لكن استعمل صاحب الكتاب التقسيم على أساس المسند والمسند إليه إلى: تركيب اسمي وتركيب فعلي، واستعملت في هذا البحث التفريع على أساس العامل والمعمول.

يصبح النموذج الشجري كما في الكتاب الثاني لتشومسكي(مظاهر النّظرية النّحوية) يبيّن أنّ الأفكار الدلالية ذات الصّلة بالتحليل النحوي تصبح أكثر وضوحا وتحديدا في ضوء العلاقات بين البنية العميقة والبنية السطحية[1]. والنحو التحويلي عند تشومسكي يتكوّن من القواعد التحويلية بالإضافة لمجموعة القواعد النحوية[2].

إنّ التّحويل(transformation) هوعملية نحوية تجري على سلسلة تملك بنية نحوية وتنتمي إلى سلسلة جديدة ذات بنية نحوية مشتقة،فهو علاقة تربط بين تمثيلين؛ تمثيل أَوّلي مُجرّد هو البنية العميقة، وتمثيل مُشتق نهائي هو البنية السطحية، يقول الأستاذ محمد علي الخولي: « فأيّة قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا،وتربط التركيبين بنظام خاص، يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف؛ فالربط بين التركيب الظاهري والباطني هو التحويل»[3].

إنّ هذا النّوع من التّحويل هو الذي جاء به تشومسكي في كتابه الثاني: (مظاهر النظرية النّحوية) لا يتوافق في كثير من حالاته مع التّراكيب العربية، وله نظير في العربية هو التّحويل التقديري عندما يُقدّر النّحاة لكل معنى لفظ لأنّ الكلام يحتمل أكثر من معنى في أصل وضعه[4]، والتحويل الذي يتوافق مع ما عند النّحاة العرب هو الذي جاء به تشومسكي في كتابه (البُنى التركيبية)، وهو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها بالتالي أصولا لها[5].

---

1 ــ انظر: نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ترجمة و تعليق: حلمي خليل، ص162.

2 ــ نفسه، ص135.

3 ــ قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي، دار المريخ،المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1 : 1981م، ص22.

4 ــ انظر: النّظرية الخليلية الحديثة ــ مفاهيمها الأساسية، عبد الرّحمن الحاج صالح، ص27.

5 ــ نفسه، ص28، 29.

الانتقال من الأصل إلى الفرع على هذا يُعدّ نوعا من التحويل، وهو في الشّرط انتقال من الوحدات الصغرى للكلام والتي تعتبر لفظا إلى جملة الشّرط بدخول أداة الشّرط(العامل الأكبر)، فهو تحويل بالزيادة،أو هو انتقال بالرجوع إلى الأصل كما سنراه في قواعد الخروج في جواب الشّرط ــ إن شاء الله تعالى ــ .

القواعد التحويلية: (تحوّل التركيب الأساسي إلى تركيب شرطي مشتق)[1]

ــ قاعدة تحويلية للشرط :

أنت تراجع دروسك،أنت تفوز في الامتحان ⟵ إنْ تراجع دروسك تفزْ في الامتحان.

ــ قاعدة تحويلية للحذف :

إنْ تراجع أنت دروسك تفزْ أنت في الإمتحان .

1 2 3 4 5 6 7 8

1 2 ø 4 5 ø 7 8

ــ القواعد الصوتية: (تمنح الكلمات الصيغ والحركات المناسبة)

تفوزُ ⟵ تفزْ (في قواعد الأصول)

تفزْ ⟵ تفوزُ (في قواعد الخروج)

1 ــ انظر: جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النّحو العالمي لتشومسكي، مازن الوعر، ص46.

ثانيا، تحليل بنية جواب الأمر:

رأينا طبيعة البنية التي يشكلها الأمر مع جوابه في الفصل الأوّل[1] وهي كالتالي:

فعل الأمر	م1	تــ (عــ)	جواب الأمر
ائْتني	Ø	Ø	آتك

فيدخل تحت فعل الأمر: (ع)، كونه عاملا في فاعله المضمر، وهذا الأخير والذي يدخل تحت هذا العامل يأخذ رمز المعمول الأول(م1)، وقد يلي هذا الأخير معمول ثان في حالة وجود المفعول كما في قولك: راجعْ دروسك،يأخذ الرمز(م2)، فتكون بنية فعل الأمر كما يلي:

فعل الأمر: [(ع ← م1) ± م2]

تــ (عــ): تــ، تشير للتعليق الذي هو حاصل بشرط مقدر(إنْ تأتني)، عــ: تشير إلى كون هذا التعليق عاملا في الجواب، ولما كان مضمرا رمزنا له بِــ(Ø).

جواب الأمر : تــ (عــ) ← [(ع ← م1) ± م2]

وبما أنّ هاتين التركيبتين تجتمعان تحت وجود العامل الوسيط المتشكّل من شرط مقدر، فإنّنا سنرمز للتركيبة الأولى منهما(المتضمنة لفعل الأمر) بِــ: (فـــ) والتركيبة الثانية منهما(المتضمّنة لجواب الأمر والشّرط المقدر) بِــ: (جـــ)،وعليه تصبح جملة جواب الأمر كما يلــي : فـــ ± (تــ(عــ) ← جـــ). هذه العلاقة هي علاقة بناء في وجود العامل الوسيط الذي أحدث التّعليق ببنائه مع جواب الأمر، والأمر لا يستغني عن جوابه إذا قُصد الجزاء كما بينا سابقا[2].

---

1 ــ انظر: ص46، من هذا البحث.

2 – انظر: ص48، 49 من هذا البحث.

(±) : هذا الرمز يشير إلى أنّ ما بعده يمكن أن يظهر في الكلام و يمكن أن لا يظهر وذلك في حالة عدم قصد الجزاء فلا يلزم الجواب.

ويمكن أن نمثل هذه العلاقة رياضيا كما يلي:

فـــ ±(تـــ(عـــ)← جـــــ)=[(ع ← م1)± م2] + تـــ(عـــ)←[(ع ←م1)± م2]

ونمثّل لهذه العلاقات في المخطط التالي:

فـــــ			تـــ (عـــ)			جـــــ		
ع	م1	م2	ع	م1	م2	ع	م1	م2
راجعْ	Ø	دروسك	Ø	Ø	Ø	تنجحْ	Ø	في الإمتحان
ائْتني	Ø	(ي)	Ø	Ø	Ø	آتك	Ø	(ك)

فـــ ±(تـــ(عـــ)← جـــــ)=[(ع ← م1)± م2]+تـــ(عـــ)←[(ع ←م1)±م2] =

ع (م1 ، م2) + ع (م1 ، م2) = تـــ (عـــ) (فـــــ ، جـــــ)،وعليه فإنّ :

بنـــاء تعليق

فـــــ ±(تـــ (عـــ)← جـــــ) = تـــ (عـــ) (فـــــ ، جـــــ)

أو يمكن أن نمثل لها كما يلي:

تعليق

جملة جواب الأمر: [(ع ← م1) ± م2] + تـــ (عـــ) ←[(ع ← م1) ± م2]

بنـــــاء

مثال تحليل بنية جواب الأمر:

رأينا في أنّ التعليق حاصل في جواب الشّرط بوجود الأداة، وحاصل في جواب الأمر بوجود الشّرط المقدر، لذلك جعلنا مع الشّرط المقدر في جواب الأمر رمز(تــ) الذي يدل على التعليق.

ورأينا أنّ الأمر إذا قُصد به الجزاء لا بدّ له من جواب يرتبط به ويبنى عليه، لكنّ عامل الربط هنا هو تركيب مقدّر لذا سميناه بالعامل الوسيط، وهذا الأخير متأخّر عن فعل الأمر؛ لذا كان اتجاه التعليق بعكس اتجاه البناء في جملة جواب الأمر، فبعد أن حصل البناء في جواب الأمر بوجود الشّرط المقدر حصل التعليق، أما في الجملة الشّرطية لما كانت الأداة ــ العامل الأكبرــ متقدما عن الشّرط وجوابه آخذا الصدارة، وهي لا تعمل مباشرة في الجواب، بل عن طريق التعليق مع فعل الشّرط،كان التعليق والبناء في هذا التركيب لهما نفس الاتجاه. والخلاصة أنّه لا يكون هناك ارتباط بين فعل الأمر وجوابه إلا بوجود هذا التعليق، والتحويل الذي يحدث في بنية الأمر المجازى هو انتقال من الأصل إلى الفرع لكن عكس اتجاه التحويل في جملة الشّرط فهو تحويل بالحذف والتقدير.

نأخذ الجملة السابقة (أطعْ الله تفز برضاه) ونمثل لما يجري في جملة الأمر المجازى بالمشجر التالي:

التمثيل الشجري لبنية جواب الأمر:

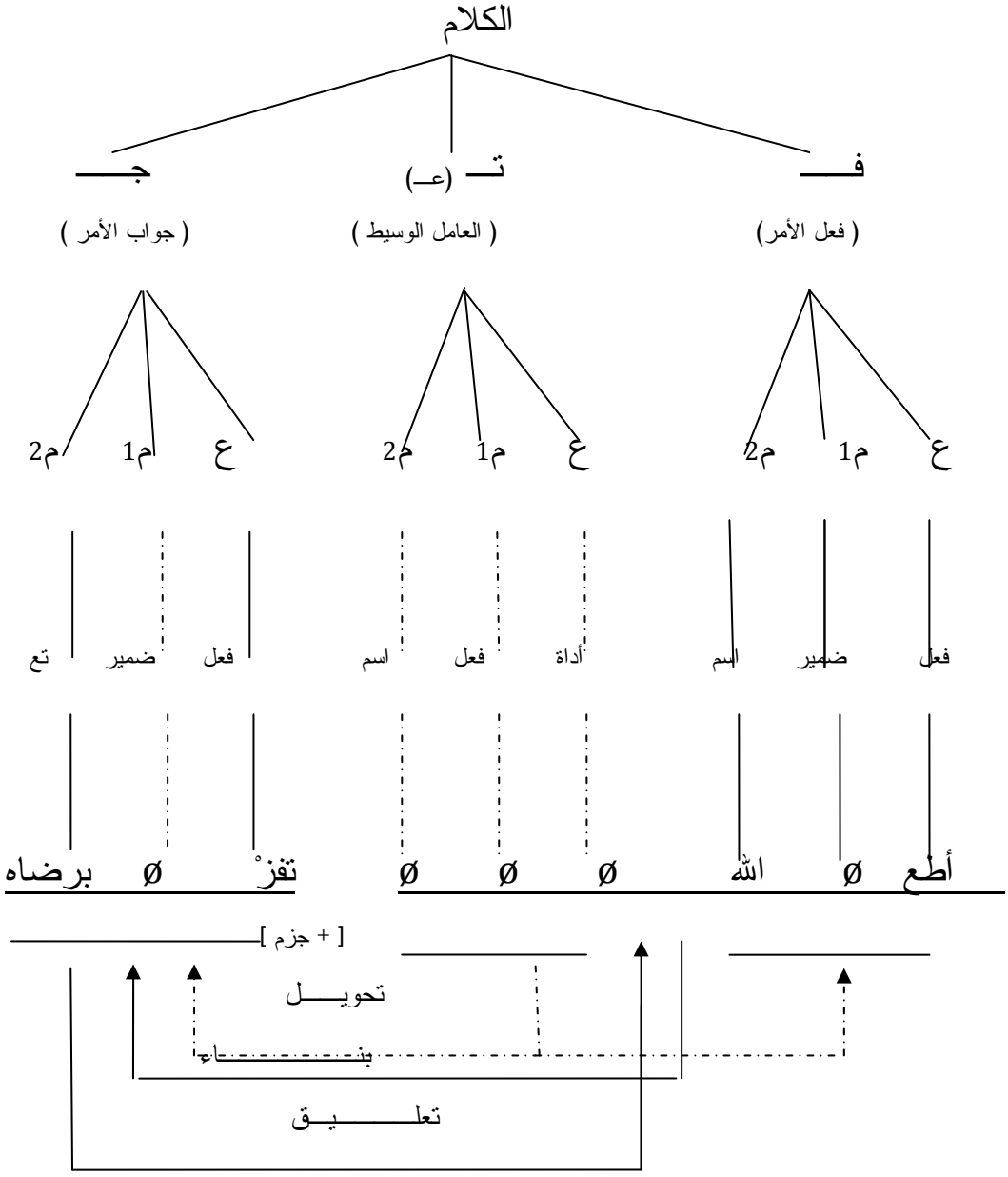

تع: تركيب تعليقي

الجواب مبني على الأمر ومعلّق به، والتعليق ليس عن طريق الرابط المعجمي(فعل الأمر) فحسب بل عن طريق الرابط التّجريدي الذي هو شرط مقدر.

الفصل الثاني

قواعد الأصول وقواعد الخروج في جواب الشّرط وجواب الأمر

المبحث الأوّل

قواعد الخروج في جواب الشّرط

المطلب الأوّل: الأصل في جواب الشّرط

إنّ ما نلحظه من خلال تتبعنا لما يؤديه هذان التركيبان(جواب الشّرط وجواب الأمر) من معان هو اشتراكهما في ظاهرة بلاغية لسانية تتمثل في خروج جواب كل منهما عن قواعد الأصول أو ما يسميه تشومسكي بِـــ :(constraints on rules) وهي تمثّل هنا ما حدّده النّحاة من قواعد مضبوطة يجري عليها كلام العرب بالنسبة لهذين التركيبين، وخروجهما عن تلك القواعد يكون تبعا لاعتبار دلالي معنوي أونحوي.وقد عدّ تشومسكي قواعد الخروج هذه ظاهرة عالمية لا يقتصر دورها على لغة بعينها، بل تشمل كل اللغات، وكان يُفترض غالبا أنّ الضوابط على القواعد تبقى ثابتة، ولكن تشومسكي كان يعتقد أنّ هذا الافتراض يُعد اعتباطيا، فليس هناك سبب يجعلنا ألا نعتقد العكس[1].

إنّ الكلام العربي الصحيح والمتولّد من القواعد الأصولية والمطّردة يقتضي مع حروف المجازاة ما ذكره سيبويه في قوله: «واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله»[2]، أي الأصل في الجزاء الجزم، وعبارة سيبويه التي تؤكّد هذا هي قوله بعدها مباشرة: «فهكذا جرى هذا في كلامهم، ألا ترى أنّه قال عزّ وجل: وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾[3] وقال عزّ وجلّ: وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾[4] ،لما كانت إنْ العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله،فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت»[5].

---

[1] ــ انظر: جملة الشّرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، مازن الوعر، ص81.

[2] ــ الكتاب، سيبويه، 62/3.

[3] ــ آية 23، سورة الأعراف.

[4] ــ آية 47، سورة هود.

[5] ــ الكتاب، سيويه، 66/3.

وقد تقدّم تفصيل الحالات التي يرد فيها جواب الشّرط كما ضبطها النحاة،وذلك في المطلب الثاني من الفصل الأوّل

فكانت الحالة الأولى للأصل ما تحقّق فيها الشّرط مضارعا مجزوما والجزاء مثله.أما الحالة الثانية التي تعتبر على الأصل في جواب الشّرط فهي ما كان فيها الشّرط ماضيا والجزاء مضارعا مجزوما، يقول الشّاعر ــ وهو الفزدق ــ :

دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَروا عَليكَ يَشْفُوا صُدوراً ذاتَ تَوْغيرِ[1]

ويقول الجرجاني: «وأمّا الجزم نحو: "إنْ أتيتني آتِك" فعلى الظاهر لأجل أنّ الأصل أنْ تجزم،وإنّما لم يُجزم الشّرط لامتناع الجزم في الماضي»[2].

ولم أعثر على هذه الصيغة ــ أي التي تُوافق الحالة الثّانية للأصل ــ في القرآن الكريم إلا في موضع واحد ذكره سيبويه،حيث يقول: «وقد يقال إنْ أتَيتني آتِك وإنْ لم تأتِني أجْزِك لأنّ هذا في موضع الفعل المجزوم وكأنّه قال إنْ تفعلْ أفعلْ،ومثل ذلك قوله عز وجل: مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾[3] فَـ"كان" "فَعَلَ"»[4].

---

1 ــ نفسه، 68/3.

2 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1104/2.

3 ــ آية 15، سورة هود.

4 ــ الكتاب، سيبويه، 67/3.

التمثيل الشجري لبنية النص:

تحليل بنية الشّرط في قوله تعالى: وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ [1]

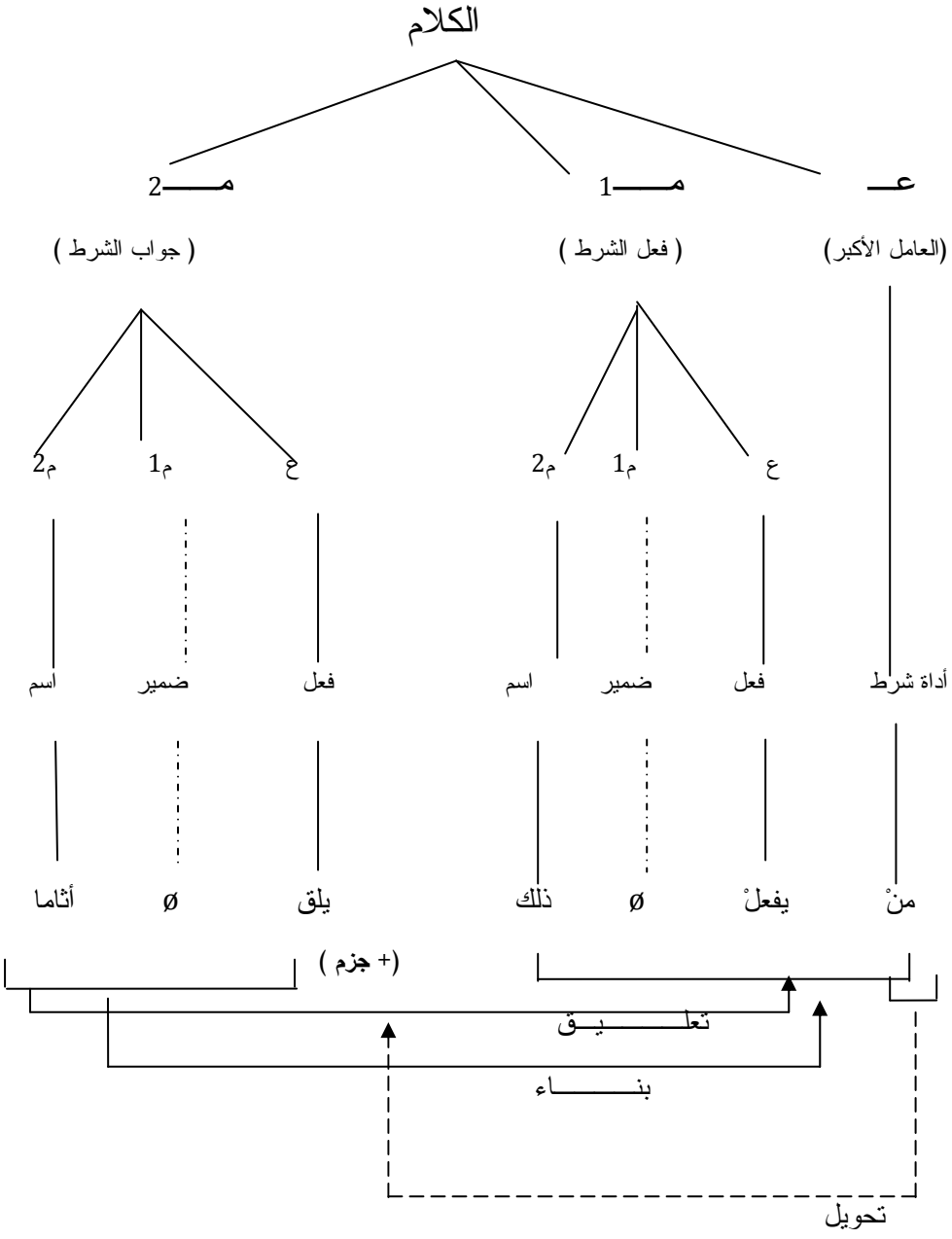

[1] ــ آية 68، سورة الفرقان.

إنّ الرابط الجزائي (مَنْ) يعمل في فعل الشّرط ثم يعملان معا في الجواب، أي أنّه يحوّل الكلام الأساسي إلى كلام جزائي،فيتحقق التعليق بدمج الجواب بشرطه، ويتحقق البناء بظهور علامة الجزم في الفعلين بالتالي فإنّ التحويل يتم أيضا من خلال تحقق الجزاء بتحقق الجواب دلاليا.

فهرس الآيات:

والبيان التالي يبيّن الآيات التي وردت على هذا النسق في القرآن الكريم:

اسم السورة	رقم السورة	نص الآية ورقمها
البقرة	2	وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ ... ﴿٨٥﴾ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ ... ﴿١٠٦﴾ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِۗ ... ﴿١١٠﴾ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ... ﴿١٩٧﴾ وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تُظۡلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ ... ﴿٢٨٤﴾ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ ... ﴿٢١٧﴾ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ

آل عمران	3	شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿١٤٨﴾ قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ أَوۡ تُبۡدُوهُ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ... ﴿٢٩﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡ .. ﴿١٢٠﴾ وَإِن تُصِبۡكُمۡ سَيِّئَةٞ يَفۡرَحُواْ بِهَاۖ .. ﴿١٢٠﴾ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـٔٗاۗ ... ﴿١٢٠﴾ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا... ﴿١٤٥﴾ وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا... ﴿١٤٥﴾ وَمَن يَغۡلُلۡ يَأۡتِ بِمَا غَلَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ... ﴿١٦١﴾
النساء	4	إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ

		وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ﴿٣١﴾ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ .. ﴿٣٥﴾ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴿٤٠﴾ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ .. ﴿٧٨﴾ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ ﴿٧٨﴾ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغۡنِ ٱللَّهُ كُلّٗا مِّن سَعَتِهِۦۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمٗا ﴿١٣٠﴾ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأۡتِ بِـَٔاخَرِينَۚ ... ﴿١٣٣﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ... ﴿١٣﴾ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا .. ﴿١٤﴾ مَّن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً حَسَنَةٗ يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٞ مِّنۡهَاۖ .. ﴿٨٥﴾ وَمَن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً سَيِّئَةٗ يَكُن لَّهُۥ كِفۡلٞ مِّنۡهَاۗ ﴿٨٥﴾ وَمَن يُهَاجِرۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُرَٰغَمٗا كَثِيرٗا وَسَعَةٗۚ .. ﴿١٠٠﴾

		وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿١١٠﴾ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ .. ﴿١٢٣﴾ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ .. ﴿٧٨﴾
المائدة	5	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ .. ﴿١٠١﴾ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ﴿١٠١﴾
الأنعام	6	وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَاۖ .. ﴿٢٥﴾ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ .. ﴿٣٩﴾ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٣٩﴾ وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ .. ﴿٧٠﴾ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ .. ﴿١١٦﴾

		إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفۡ مِنۢ بَعۡدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوۡمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ ... ﴿١٢٥﴾ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ ... ﴿١٢٥﴾
الأعراف	7	وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ .. ﴿١٣١﴾ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَا .. ﴿١٤٦﴾ وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا.. ﴿١٤٦﴾ وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلۡغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗاۚ .. ﴿١٤٦﴾ وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ .. ﴿١٦٩﴾ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ .. ﴿١٧٦﴾ وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ .. ﴿١٩٣﴾ وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَسۡمَعُواْۖ .. ﴿١٩٨﴾
الأنفال	8	وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ ... ﴿١٩﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ .. ﴿٢٩﴾

		قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ ... ﴿٣٨﴾ إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ ... ﴿٦٥﴾ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ .. ﴿٦٥﴾ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ صَابِرَةٞ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ ... ﴿٦٦﴾ وَإِن يَكُن مِّنكُمۡ أَلۡفٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفَيۡنِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ ﴿٦٦﴾ إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ .. ﴿٧٠﴾ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ ﴿٧٣﴾ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تُظۡلَمُونَ ﴿٦٠﴾
التوبة	9	وَإِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ لَا يَرۡقُبُواْ فِيكُمۡ إِلّٗا وَلَا ذِمَّةٗ ... ﴿٨﴾ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۗ .. ﴿٣٩﴾ إِن تُصِبۡكَ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡۖ .. ﴿٥٠﴾

		وَإِن تُصِبۡكَ مُصِيبَةٞ يَقُولُواْ قَدۡ أَخَذۡنَآ أَمۡرَنَا مِن قَبۡلُ وَيَتَوَلَّواْ وَّهُمۡ فَرِحُونَ ﴿٥٠﴾ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ﴿٦٦﴾ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيۡرٗا لَّهُمۡۖ .. ﴿٧٤﴾ وَإِن يَتَوَلَّوۡاْ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۚ .. ﴿٧٤﴾
هود	11	وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴿١٩﴾ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ .. ﴿٣٤﴾
إبراهيم	14	إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴿١٩﴾ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ .. ﴿٣٤﴾
النحل	16	وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ .. ﴿١٨﴾ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍۖ .. ﴿٧٦﴾
الإسراء	17	إِن يَشَأۡ يَرۡحَمۡكُمۡ أَوۡ إِن يَشَأۡ يُعَذِّبۡكُمۡۚ ﴿٥٤﴾
الكهف	18	إِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ يَرۡجُمُوكُمۡ أَوۡ يُعِيدُوكُمۡ فِي مِلَّتِهِمۡ ... ﴿٢٠﴾

		وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ .. ﴿٢٩﴾
الحج	22	وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٢٥﴾ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ...﴿٧٣﴾
النور	24	فَإِن لَّمۡ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدٗا فَلَا تَدۡخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤۡذَنَ لَكُمۡۖ .. ﴿٢٨﴾ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ﴿٣٢﴾ يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴿٤٩﴾ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ .. ﴿٥٤﴾
الفرقان	25	وَمَن يَظۡلِم مِّنكُمۡ نُذِقۡهُ عَذَابٗا كَبِيرٗا ﴿١٩﴾ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾
الشعراء	26	إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ ..﴿٤﴾
القصص	28	وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفۡ مِنۡ أَرۡضِنَآۚ ... ﴿٥٧﴾
لقمان	31	يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي

		صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ ... ﴿١٦﴾
الأحزاب	33	وَإِن يَأۡتِ ٱلۡأَحۡزَابُ يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡۖ .. ﴿٢٠﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ .. ﴿٣٠﴾ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴿٣١﴾
سبأ	34	إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ أَوۡ نُسۡقِطۡ عَلَيۡهِمۡ كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ .. ﴿٩﴾ وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ عَنۡ أَمۡرِنَا نُذِقۡهُ مِنۡ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٢﴾
فاطر	35	إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ .. ﴿١٤﴾ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴿١٦﴾ وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا لَا يُحۡمَلۡ مِنۡهُ شَيۡءٞ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰٓۗ .. ﴿١٨﴾
يس	36	إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا

		يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ فَلَا صَرِيخَ لَهُمۡ وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ وَمَن نُّعَمِّرۡهُ نُنَكِّسۡهُ فِي ٱلۡخَلۡقِۖ أَفَلَا يَعۡقِلُونَ ﴿٦٨﴾
الزمر	39	وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ .. ﴿٧﴾
غافر	40	وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ .. ﴿١٢﴾ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ .. ﴿٢٨﴾
الشورى	42	وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًاۚ .. ﴿٢٣﴾ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ .. ﴿٢٤﴾ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ ظَهۡرِهِۦ عَلَىٰۚ ... ﴿٣٣﴾
الزخرف	43	وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ﴿٣٦﴾
محمد	47	إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴿٧﴾ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ﴿٣٦﴾ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا فَيُحۡفِكُمۡ تَبۡخَلُواْ وَيُخۡرِجۡ أَضۡغَٰنَكُمۡ ﴿٣٧﴾ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾

الفتح	48	فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنًا ۖ .. ﴿١٦﴾ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ۖ .. ﴿١٧﴾ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبۡهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٧﴾
الحجرات	49	وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ .. ﴿١٤﴾
الطور	52	وَإِن يَرَوۡاْ كِسۡفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطٗا يَقُولُواْ سَحَابٞ مَّرۡكُومٞ ﴿٤٤﴾
القمر	54	وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ ﴿٢﴾
الممتحنة	60	إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ ﴿٢﴾
المنافقون	61	وَإِن يَقُولُواْ تَسۡمَعۡ لِقَوۡلِهِمۡۖ .. ﴿٤﴾
التغابن	64	وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ .. ﴿٩﴾ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ ... ﴿١١﴾

		إِن تُقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا يُضَٰعِفۡهُ لَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ ... ﴿١٧﴾
الطلاق	65	وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ﴿٢﴾ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ﴿٤﴾ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعۡظِمۡ لَهُۥٓ أَجۡرًا ﴿٥﴾ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ .. ﴿١١﴾
نوح	71	إِنَّكَ إِن تَذَرۡهُمۡ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾
الجن	72	فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدًا ﴿٩﴾ وَمَن يُعۡرِضۡ عَن ذِكۡرِ رَبِّهِۦ يَسۡلُكۡهُ عَذَابٗا صَعَدًا ﴿١٧﴾
المزمل	73	وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ ... ﴿٢٠﴾
الزلزلة	99	فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ﴿٨﴾

المطلب الثاني: قواعد الخروج في جواب الشّرط

المسوّغ الأوّل (امتناع الجزم في الجواب)

ويشمل خمس قواعد:

1 ــ القاعدة الأولى: ما دخله الفاء وكان جملة اسمية

قد يأتي جواب الشّرط بالفاء فيخرج من حالة الجزم إلى حالة الرفع، والمسوّغ (justification) لخروجه هو بناؤه على الابتداء وتعلقه عليه حملا، يقول السيرافي: «والذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أنّ أصل الجواب أن يكون فعلا مستقبلا، لأنّه شيء مضمون فعله إذا فُعِل الشّرط أو وجد مجزوما ملتبسا بما قبله من الشّرط، وإنْ هي التي تربط أحدهما بالآخر،ثم عرض في الكلام أن يُجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب،وإنْ لا تعمل فيهما ولا يقعان موقع فعل مجزوم، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، وذلك قولك: إنْ تزرني فعندي سعة، وإنْ تأتني فالمنزل لك،واختاروا الفاء دون الواو وثم؛لأنّ حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلا به،والفاء توجب ذلك لأنّها في العطف بعد الذي قبله متصل به»[1]، ولهذا لم يجز على هذا الضّابط النّحوي أن تقول: "إنْ تأتني فأكرمْك" بالجزم، لكن تقول: "إنْ تأتني فأكرمُك" بالرّفع، أي "فأنا أكرمُك"، ولا بد من رفع "أكرمك" إذا سكت عليه لأنّه جواب، وإنّما ارتفع لأنّه مبني على مبتدإ[2]، وعلى أساس هذا يقول الأستاذ مازن الوعر: «فإذا لم يجز قواعديا أن نربط جملة الجواب الفعلية بالجزاء عن طريق(الفاء) ونقول: "إنْ تأتني فأكرمْك" (بجزم الجواب) فإنّه يجوز قبوليا أن نحمل تلك الجملة على الابتداء ونقول: "إنْ تأتني فأكرمُك" (برفع الجواب)، فالبنية التقديرية لهذه الجملة هي: "إنْ تأتِني فأنا أكرمُك"،وبمصطلح تشومسكي: إنّها البنية العميقة التي تُولّد الجُمل التي هي لضرائر معيِّنة»[3]، ولهذا يقول: «إنّ مفهوم الخروج يمكننا

---

[1] ــ الكتاب، سيبويه، 63/3، هامش 2.

[2] ــ نفسه، 69/3، بتصرّف.

[3] ــ جملة الشّرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النّحو العالمي لتشومسكي، مازن الوعر، ص54،55.

ترجمته بمفهوم التحويل المقيّد عند تشومسكي(condition on transformation)، أي الخروج عن قواعد الأصل إلى قواعد القيد، وعلى هذا نستطيع أن نتلمّس هنا التشابه بين مفاهيم النحاة العرب، ومفاهيم اللسانيات الحديثة»[1].

والخروج الذي نقصده هنا هو خروج عن عمل الشّرط على الأصل وهو الجزم، يقول ابن عصفور: «وهذه الأدوات لا بدَّ أن تدخل على جملتين فعليتين. فلا يخلو الفعلان أنْ يكونا ماضيين أو مستقبلين أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً. فإنْ كانا مستقبلين فإنّك تجزمهما جميعاً إلاّ أن تدخل على الجواب الفاء فإنّك ترفعه»[2]. ولما كان الأصل الجزم، والجزم لا يدخل الاسم فإذا قُصد أن تُجعل جملة الاسم جوابا لشرط أُتِي بالفاء لتدلّ على تعلّقها بالشّرط، فتقوم الفاء بعمل التعليق والرّبط عوضا عن الجزم لأنّ الفاء لا تكون في ابتداء الكلام إنما يُؤتى بها لإتباع الشّيء الشّيء[3].

إنّ التّحويل الحاصل في مثل هذه التراكيب هو تحويل من الأصل إلى الفرع، فالأصل تقدير الفعل المجزوم، وهذا فرع عليه، يقول الجرجاني: «ولو لم يكن الأصل في الجواب أنّ يكون فعلا مجزوما، نحو: "إنْ تضربْ أضربْ"، وكان الفاء مع ما بعده غير واقع موقع ذلك الفعل المجزوم وفرعا عليه لما جاء نحو قولك: "إنْ تأتِني فأنا أُكرمُك و أُعظّمْ أمرك" بالجزم حملا على موضع فأنا أكرمُك، كقوله عز وجل: (مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٨٦)[4]، فجزم(يذرهم) لأنّ قوله تعالى: (لا هادي له) جملة قامت مقام فعل مجزوم وعلّقها الفاء بما قبلها كما يُعلّق الجزم في قولك: "إنْ تضربْ أضربْ"، إذ به يُعلم أنّه

---

1 ــ المرجع السابق، ص54، 55.

2 ــ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 200/2.

3 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1099/2.

4 ــ آية 186، سورة الأعراف، بجزم (يذرهم) على قراءة الأخوين، انظر: مغني اللبيب،527/2.

جزاء،فالأصل: (من يُضلل الله لا يُهد ويذرْهم)،ولو كان "لا هادي له" غير فرع على هذا الفعل المجزوم لوجب ألا يُجزم المعطوف عليه الذي هو "يذرْهم"، ولا يُقدّر في الشّيء إعراب إلا بعد أن يكون واقعا موقع ما يقتضي ذلك الإعراب ونائبا عنه»[1]، وهذا النوع من التّحويل شبيه بالتّحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه "البُنى التركيبية" ــ كما يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ــ و هو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها بالتالي أصولا لها[2]. لذا قدّر ابن هشام ضمير الجواب في قوله تعالى: (بَلَىٰ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾)[3]، وقوله تعالى: (وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾)[4] في الأصل المقدّر للتركيب، وهو في الآية الأولى: "يُحبُّه الله"، وفي الثانية: "يَغْلبْ"[5]،لأنّ الكلام قد يجري على غير الجزاء أي على غير الأصل لوجود مسوّغ بنوي، لذا يقول سيبويه في رفع (يُكفر) في قوله تعالى: وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴿٢٧١﴾[6]

و الرفع هنا وجه الكلام، وهو الجيّد لأنّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء[7].

---

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني ،1099/2،1100.

2 – انظر: النّظرية الخليلية الحديثة ــ مفاهيمها الأساسية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص29.

3 ــ آية 76، سورة آل عمران.

4 ــ آية 56، سورة المائدة.

5 ــ انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، 583/2.

6 ــ آية 271، سورة البقرة.

7 ــ انظر: الكتاب، سيبويه، 90/3.

فهرس الآيات:

والبيان التالي يبيّن الآيات التي وردت على هذا النسق في القرآن الكريم:

اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية
البقرة	2	115،121،211،215،220،221،249،265، 271،279،282.
آل عمران	3	19،76،92،160،186.
النساء	4	11،23،25،69،92،93،104،111،124، 127، 128،129،131،135،149،170.
المائدة	5	22،44،45،47،51،56،89،115،118.
الأنعام	6	17،139.
الأعراف	7	178،186.
الأنفال	8	13،19،49،62.
التوبة	9	23،96.
يونس	10	107.
هود	11	3،17،38.
يوسف	12	60،90.
الرعد	13	5،33.
إبراهيم	14	8.

النحل	16	.37
الإسراء	17	.110 ،97،25
الكهف	18	. 17
طه	20	.75،74،7
الأنبياء	21	. 94 ، 29
الحج	22	.30،18
المومنون	23	.117
النور	24	.52،40،33،21
الروم	30	.36
الأحزاب	33	.49،5
فاطر	35	.2
الزمر	39	.37،36،23،7
غافر	40	.33،28
فصّلت	41	. 24
الشورى	42	.48،46،44
الأحقاف	46	.32
محمد	47	.38

الفتح	48	.13
الحجرات	49	.11
الحديد	57	.24
المجادلة	58	.12،4
الحشر	59	.12،9،4
الممتحنة	60	.9،6
المنافقون	63	.9
التغابن	64	.16،14،12
الطلاق	65	.4،2
المعارج	70	.31
الجن	72	.23

أمّا قوله تعالى: (وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ﴿١٢٠﴾)[1] على رفع "يضرّكم" وهي قراءة غير نافع وابن كثير وأبو عمرو، فقد قرأها هؤلاء بالجزم[2]، فإنّه لا يُمكن تخريجه على الرّفع دون تقدير، لأنّ كون الشّرط مضارعا مجزوما

1 ــ آية 120، سورة آل عمران.

2 ــ انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،دط، دت،374/3.

والجواب مضارع مرفوع ليس من مجرى الكلام، ولا يكون إلا في ضرورة الشّعر، كقول الشّاعر:

يَا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ[1]

فلا مُسوّغ لرفع الفعل في الآية، وقال ابن هشام: «الصواب أنّه مجزوم، وأنّ الضمّة إتباع كالضمّة في قولك: لم يَشدّوا ولم يرُدّ،وقوله تعالى: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ..﴿١٠٥﴾)[2] إذا قُدّر "لايضرُّكم" جوابا لاسم الفعل»[3]، ويمكن أن يُخرّج على الرّفع بتقدير الفاء لتكون هي وما بعدها جوابا[4]، فتوافق القاعدة الثانية للخروج عن الأصل.

2 ــ القاعدة الثانية: ما دخله الفاء و كان جملة فعلية

وامتنع الجزم في هذه الحال لتقدير اسم قبل فعل الجواب،يقول الجرجاني: «ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه إلا على إضمار يصرفه عن الجزم،وذلك قوله تعالى: (فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ﴿١٣﴾)[5]، التقدير: "فهو لا يخافُ"، لأجل أنّك لو لم تُقدّر ذلك لم يكن للفاء وجه من حيث أنّها تأتي عند امتناع الجزم، وأنت لو قدّرت في قوله تعالى: (فلا يخاف) أنّه ليس على حذف المبتدأ نحوَ : (فهولا يخاف) لكنت قد أدخلت الفاء على ما يصحّ جزمه

---

1 ــ الكتاب، سيبويه، 66/3. ومغني اللبيب، ابن هشام: 633/2. والمقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني: 1103/2.

2 ــ من سورة المائدة، آية 105.

3 ــ مغني اللبيب، بن هشام،634/2.

4 ــ انظر: الدر المصون، السمين الحلبي،375/3.

5 ــ آية 13، سورة الجن.

نحوَ: (فمن يومن بربه لا يخفْ بخسا)، وإذا كان كذلك وجب أن يكون "لا يخافُ" خبر مبتدأ محذوفٍ،نحوَ : (فهو لا يخاف) ليكون ممتنعا من الجزم»[1].

فالأصل أن يكون الجواب في مثل هذا التركيب مضارعا مجزوما، ولما دخله الفاء قُدّر فيه الاسم وامتنع من الجزم، وله دليل من نظائره أيضا،وهو قوله تعالى: (فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝)[2] فدل العطف عليه بالمجزوم أنّ الأصل الجزم، وهو في معنى: إنْ أخّرتني أصدقْ.

والشّرط المقدّر هذا جعله ابن هشام من الشّروط حتى يصح أن تكون الفاء في موضع الجزم[3]،ودليل الحذف المقدّر في الجواب دليل صناعي[4] يختص بمعرفته النحويون، لأنّه يُعرف من جهة الصّناعة كقولهم في هذا الجواب أنّ الفاء لا تدخل على ما يصحّ جزمه.

فهرس الآيات:

والبيان التالي يبيّن الآيات التي وردت على هذا النسق في القرآن الكريم:

اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية
البقرة	2	108،126،137،196،256،269.
آل عمران	3	28،85،101،115،140،144.
النساء	4	30،38،48،74،80،88،112،114،116،119،

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1099/2.

2 ــ آية10، سورة المنافقون.

3 ــ مغني اللّبيب، ابن هشام، 549/2.

4 ــ نفسه، 694/2.

		.172،143،136
المائدة	5	.95،72،67،54،42،41،5
الأنعام	6	. 89 ، 16
الأنفال	8	.71،38،19،16
التوبة	9	. 80،40
يونس	10	.72
هود	11	.57
يوسف	12	.77
الإسراء	17	.97
الكهف	18	.57،17
طه	20	.112،81
الحج	22	.42
العنكبوت	29	.18
لقمان	31	.22
الأحزاب	33	.36
فاطر	35	.25،4
غافر	40	.9

الممتحنة	60	.1
الجن	72	.13

3 ــ القاعدة الثالثة: ما دخله "إذا" وكان جملة اسمية

فيمتنع الجزم في هذه الحال لكون الجواب اسما،يقول الجرجاني: «الضّرب الثّالث مما يُجاب به الشّرط "إذا" في نحو قوله عز وجل: (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾)[1]،فـ "هم" مبتدأ، ويقنطون خبره، وإذا بمنزلة الفاء في تعليقه الجملة بالشّرط، وذاك أنّ إذا هذه ظرف المفاجأة في قوله:

وَكنتُ أُرَى زَيدا كَمَا قيل سَيِّدا إذَا أنَّه عبدُ القَفا واللَّهازِمِ[2]

وهي دالة على التعقيب الذي يدل عليه الفاء، فإذا قلت: مررْتُ به إذا هو عبدٌ،فكأنّك قلت:مررت فبحضرتي هو عبد.فإذا بمنزلة قولك فبحضرتي،لأنّه ظرف مكان كحضرتي، ومتضمّن لمعنى التّعقيب الذي هو الفاء، وإذا كان كذلك كان قوله عز وجل ــ(إذا هم يقنطون) ــ بمنزلة قولك: (وإنْ تصبهم سيئة فهم يقنطون)»[3].

---

1 ــ آية 36، سورة الروم.

2 ــ استشهد به سيبويه، انظر: الكتاب، 143/3.

3 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1101/2.

التمثيل الشجري لبنية النص:

في قوله تعالى: وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾[1]، يمكن أن نمثّل لهذا التركيب وفقا للتفريع الشّجري على أساس بنية العامل والمعمول النحوي كما يلي:

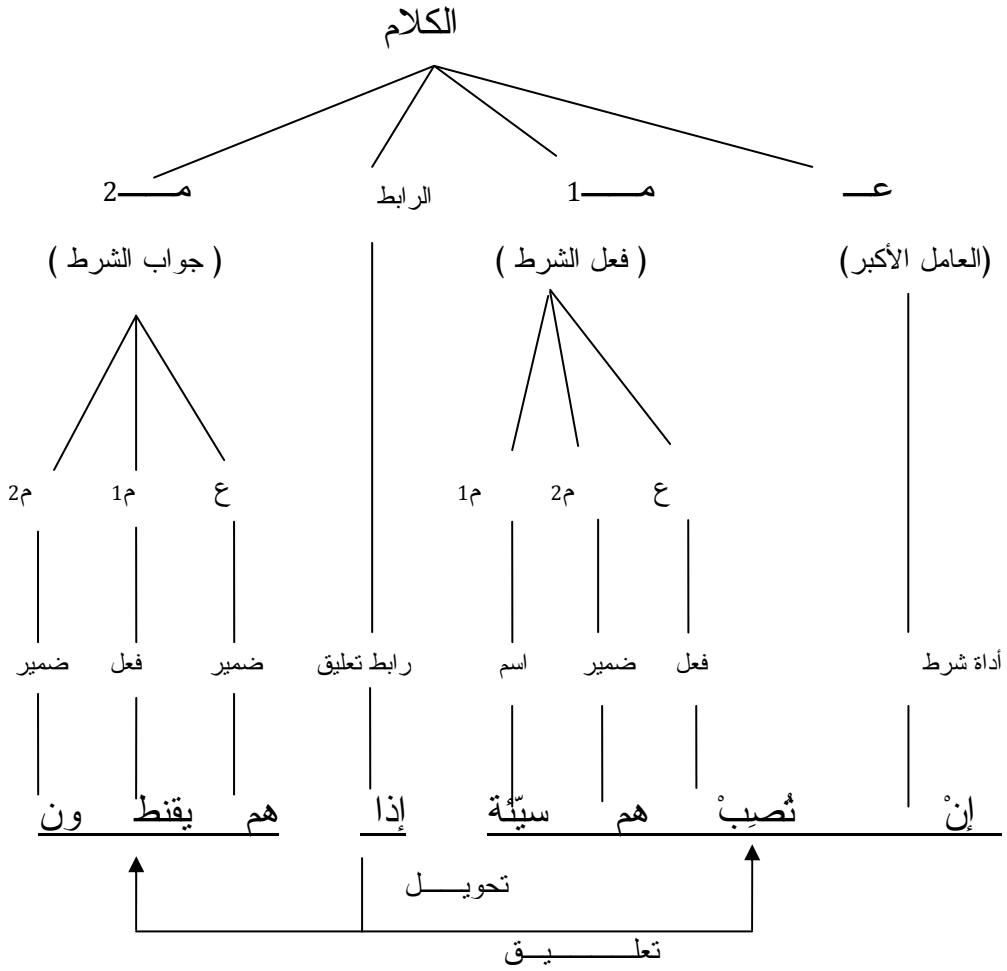

1 ــ آية 36، سورة الروم.

رابط البناء غير محقق في هذه التركيبة،لأنّ أداة الشّرط وفعله يعملان في الجزاء إذا كان فعلا وهو هنا ليس فعلا بل جملة اسمية، فكانت "إذا" في موضع الفعل، يقول سيبويه في هذه الآية: «هذا كلام معلق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأوّل، وهذا هاهنا في موضع قنطوا،كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل»[1]؛ ولأنّ الجواب جملة اسمية فاحتاجت إلى رابط هو "إذا" الذي يربطها بالشّرط قبلها ليتم دلالة الجزاء، وهذا الرابط دلالي يعلق الثاني على الأول، فوجود "إذا" دليل على أنّ (هم يقنطون) أصبح جوابا وليس مبنيا على الابتداء، فهذا العامل الدلالي هو الذي على أساس وجوده تحوّل الكلام الأساسي إلى كلام جزائي، فكان له التحويل و التعليق معا.

إنّ المسوّغ للخروج عن الجزم بنوي، وهو امتناع الجزم،فظهر التعليق في البنية التّجريدية لهذه الجملة، وذلك بوجود الرابط "إذا" وهو الذي يمثل العمل الوظيفي، يقول سيبويه: ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنّها لا تجيء مبتدأةً كما أنّ الفاء لا تجيء مبتدأةً[2]،ولم يظهر البناء بسبب عدم عمل الشّرط وأداته في الجواب؛ فالأداة الشّرطية عاملة في فعل الشّرط، وهذين الأخيرين لم يعملا في الجواب لتضمّنه مسوّغ الخروج.

والأصل في التّركيب هو جواب الشّرط المجزوم فحدث التحويل من الأصل إلى الفرع بوجود هذا الرابط،يقول الجرجاني: «وجملة: (إذا هم يقنطون) في موضع جزم لوقوعه موقع يقنطوا إذا قلت: (وإنْ تصبهم سيئة يقنطوا)»[3].

فهرس الآيات:

والبيان التالي يبيّن الآيات التي وردت على هذا النسق في القرآن الكريم:

---

[1] ــ الكتاب، سيبويه، 64/3.

2 ــ المصدر السابق، 63/3.

3 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1101/2.

اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية
التوبة	8	58
الروم	30	25، 33، 48.
الزمر	39	45

4 ــ القاعدة الرابعة: إذا كان الجواب بمنزلة الاسم

وتدخل الفاء على الجواب في هذه الحالة، ولكن امتناع الجزم لمسوّغ آخر ليس هو دخول الاسم في الجواب أو تقديره، بل لكون الجواب بمنزلة الاسم في امتناعه من الجزم لعدم اجتماع عاملين على معمول واحد، وذلك في مثل قولك: "إنْ يلق زيدٌ عمرًا فلْيُكرمْه" فامتناع الجزم في الجواب حاصل دون تقدير الاسم، فهو مجزوم بلام الأمر، فلا نستطيع أن نجزمه بِــ "إنْ" لأنّه لا يجتمع عاملان في معمول واحد[1]. وقولك: "إنْ تلق زيدا فأكْرِمْه"، في هذه الحال: "أكْرِمْه" أمر موقوف فلا يمكن جزمه، إذْ الساكن لا يُقدر على إسكانه، لذا فهو وإنْ كان فعلا فهو بمنزلة الاسم في امتناعه من الجزم[2]. لذا لا نقدّر اسما بعد الفاء كما قدّرناه في قوله تعالى: (فمن يؤمن بربه لا يخاف)، يقول الجرجاني: «لأجل أنّ الذي دعانا إلى تقدير ذلك هو أن يكون ما بعد الفاء على هيئة يمتنع الجزم اللّفظي معها. وقد حصل هذا المقصود في قولك: "إنْ يلق زيدٌ عمرًا فلْيُكرمْه"، "إنْ تلق زيدا فأكْرِمْه"، لأنّ الواقع بعد الفاء وإن كان فعلا فإنّه بمنزلة الاسم

---

1 ــ المصدر السّابق، 1099/2.

2 ــ نفسه، 1099/2.

في امتناعه من الجزم. فلا تقدر على أن تجعل لِــ "إنْ" عملا في قولك: ليكرمْه وأكرمْه، كما لا تقدر على ذلك في قولك: أنت مكرمٌ»[1].

فهرس الآيات:

والبيان التالي يبيّن الآيات التي وردت على هذا النسق في القرآن الكريم:

اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية
البقرة	2	.283،280،279،231،209،191،185،94،24،23
آل عمران	3	61
النساء	4	.91،89،16،6،4،3
المائدة	5	.118،92،49،42،41،6
الأنعام	7	.194 ،106،87
الأنفال	8	.72،61،41،40،32،1
التوبة	9	.24،12،6،3
يونس	10	.94،84،41،38

1 ــ نفسه، 1100/2.

هود	11	.32،14،13
يوسف	12	.43
النحل	16	.126،114،43
الأنبياء	21	.109،68،63
النور	24	.61،33،28
الشعراء	26	154
القصص	28	.50
الأحزاب	33	.53،28
الدخان	44	.36،21
الحجرات	49	9
الطور	52	34
الرّحمن	55	33
المجادلة	58	11
الجمعة	62	6
الطلاق	65	.6،1
المرسلات	77	39

5 ــ القاعدة الخامسة: إذا كان الجواب فعلا ماضيا

وهي تختلف عن الحالات الأخرى بعدم اقتران الجواب بِــ "الفاء" أو "إذا" في جواب الشّرط، فإذا كان الشّرط مضارعا مجزوما أو ماضيا والجزاء ماضي اللفظ فإنّه يبقى على مُضيّه، ويقدّر في محل جزم،فهو مجزوم الموضع يقول الجرجاني: «ومما يكون في موضع الجزم لوقوعه موقع المجزوم مثال الماضي إذا وقع في المجازاة، فإذا قلت:"إنْ ضربْتَ ضربْتُ"، كان كلّ واحد منهما مجزوم الموضع، لأنّ الأصل المستقبل نحو: "إنْ تَضربْ أضربْ"، وكفى دليلا على أنّه الأصل أنّ الماضي قد انقلب معناه حتى قلت: إنْ ضَرَبْتَ زيدا غدا ضَرَبْتُك بعد غد»[1]. هذا لأنّ " إنْ" ــ كما يذكر الجرجاني في موضع آخر ــ تدخل على الماضي فتقلب معناه إلى الاستقبال كما تقلب "لم" معنى يفعل إلى فعلَ، فتقول: إنْ خرجتَ خرجْتُ والمعنى: إنْ تخرجْ أخرجْ كما تقول لم يفعل والمعنى ما فعل، لذا لو قلت: إنْ خَرجتَ خَرجتُ أمس كان مُحالا، ولو قلت: لم يقمْ غدا كذلك[2]. ولذا لم يحتج الجزاء إلى الرابط في صيغة الماضي لأنّه مؤوّل على الأصل أبدا(المضارع المجزوم)، ولذا ذكر الجرجاني أنّ الجزاء يستحيل أن يكون بالماضي،وكل ماضٍ وقع فيه وجب أن يُناسب المستقبل ويعود إليه من وجه[3].

وعلى هذا التقدير أوّل السمين الحلبي (يجعلْ) على أحد أوجه القراءة بالجزم في قوله تعالى: (تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ

---

1 ــ المصدر السّابق، 1102/2.

2 ــالمصدر السابق، 1095/2.

3 ــ نفسه، 1098/2.

قُصُورًا ۞)[1] بأنّها جُزمت لعطفها على محل الجواب(جعلَ)، حيث يقول: «وأمّا القراءة الثانية[2] فتحتمل وجهين، أحدهما: أنّ سكون اللام للجزم عطفا على محل "جعل"؛ لأنّه جواب الشّرط»[3].

فهرس الآيات:

والبيان التالي يبيّن الآيات التي وردت على هذا النسق في القرآن الكريم:

اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية
البقرة	2	251،20
آل عمران	3	168
المائدة	5	81،66
الأنعام	6	149،148،137،112،107،88،35،28،9
الأعراف	7	203،201،188،176،155،96،89
الأنفال	8	42،31،23
التوبة	9	57،46،42،38
يونس	10	99
هود	11	118

1 ــ آية10، سورة الفرقان.

2 ــ وهي قراءة نافع والأخوان وحفص، انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، 460/8.

3 ــ نفسه، 460/8.

النحل	16	93،86،61،58،9
الإسراء	17	95،67،16،8،7
الكهف	18	109،39،18
طه	20	140
الحج	22	5
المومنون	23	75،71
النور	24	16
الفرقان	25	51،45،10
النمل	27	34
العنكبوت	29	10
السجدة	32	13
الأحزاب	33	20،14
غافر	40	12
فصّلت	41	44،39
الجاثية	45	9
الحجرات	49	7
الواقعة	56	70،65

الحاقة	69	45
الإنسان	76	28
عبس	80	22

المسوّغ الثاني(الحال):

وقد يكون المسوّغ وظيفيا بحمل الكلام على الحال،وذلك أنّ الأصل في الفعل المعترض بين المجزومين الجزم لكن يخرج إلى الرفع إذا لم يكن تفسيرا للأوّل وبدلا منه،يقول سيبويه: «ومما جاء مرتفعا قول الحُطيئة:

مَتَى تَأتِه تَعْشُو إلى ضوء نارِهِ تَجِدْ خيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ»[1]، ويبين سيبويه سبب رفع (تعشو) «وإنّما كان الرفع في قوله متى تأته تعشوا لأنّه في موضع عاشٍ، كأنّه قال: متى تأتِه عاشيا »[2]، ولم أعثر على ما جاء وفق هذا التّركيب في النص القرآني.

والفرقُ ــ في حالة الرّفع ــ بين الاستئناف،والحال أنَّ الفعل في الاستئناف يكون منقطعاً عمَّا قبله، فكأننا توقفنا وقطعنا الكلام السّابق، ثمَّ بدا لنا أنْ نستأنف الحديث، فنقف وقفةً لطيفةً على ما قبل الفعل،يقول سيبويه: «..أ ترى أنّك إذا قلت: إنْ يكن إتيان فحديثٌ أحدّثْك، فالحديث متصل بالأول شريك له، وإذا قلت: إنْ يكن إتيان فحديثٌ، ثم سكت وجعلته جوابا لم يُشرك الأوّل، وكان مرتفعا بالابتداء»[3]، ويتّضح هذا الأمر في المحادثة الشفهية، إذا كان

---

1 ــ الكتاب، سيبويه، 86/3.

2 ــ نفسه، 88/3.

3 ــ نفسه، 89/3.

المتحدِّث ممَّن يُحْسِن التعبير عن المعاني المختلفة بالأداء المناسب لكلّ معنًى، فنبرة الصوت لها أثرٌ في إبلاغ المعاني المرادة.

المسوّغ الثالث (دخول القَسَم):

وقد يكون المسوّغ معنويا وظيفيا أيضا،وذلك في قولك: إن تأتني لأفعلنّ؛يقول السيرافي: «فإذا لم يُجزم بها ــ أي إنْ ــ حسن كقولك: إنْ تأتني لأكرمَنّك، وإن لم تأتني لأغمَنّك، ومن أجل هذا ألزموا الشرط الفعل الماضي في اليمين كقولك: والله لإنْ أتيتني لأكرمنّك، ووالله لئنْ جفوتني لا أزورك؛ لأنّ جواب اليمين يغني عن جواب الشّرط ويُبطل جزمه ويصير بمنزلة ما ذُكر قبله»[1]، ويقول سيبويه: «ولو قلت: والله منْ يأتني آته، كان محالا، واليمين لا تكون لغوا كلا والألف»[2].

فالضابط كما تجلى في هذا المثال وظيفي يتمثل في الوظيفة التي يؤديها اليمين، يقول ابن القيم ما ملخصه[3]: إذا كان القصد والاعتماد على الشّرط جيء به مستقبلا؛ لأنّ ظهور القصد المعنوي إليه أوجب تأثير العمل اللفظي فيه ليطابق المعنى اللفظ، وإذا كان القصد والاعتماد على الجزاء جيء بالشرط ماضيا والجزاء مستقبلا، ومنه قوله تعالى: لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ[4]، «فانظر كيف جعل فعل الشرط ماضيا والجزاء مستقبلا، لأنّ القصد كان إلى دخول المسجد الحرام، وعنايتهم كلها مصروفة وهممهم معلقة به دون وقوع الأفعال بمشيئة الله تعالى، فإنّهم لم يكونوا يشكون في ذلك و لا يرتابون،..ويدل عليه تأكيده باللام المؤذنة بالقسم المضمر كأنّه قيل: والله لتدخلنّ المسجد الحرام،..ومثله قوله تعالى: وَلَئِن

---

1 ــ المصدر السّابق، 65/3، هامش 4.

2 ــ نفسه، 84/3.

3 ــ انظر: بدائع الفوائد، بن القيم 102/1، بتصرّف.

4 ــ آية 27، سورة الفتح.

شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ[1]، ومثله: قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ [2]،.. وهذا كلام غير منخرم وفيه نكتة حسنة هي اعتماد الكلام على القسم،فحسن الإتيان بلفظ الماضي إذ القسم أولى به لتحققه»[3]. ولذا كان اعتماد الكلام على القسم يُبطل عمل الجزاء، كما سنبيّن.

ويحسن في الكلام: إنْ أتيتني لأفعلنّ، ويقبح لئن تفعل لأفعلنّ؛ لأنّ لأفعلن على أوّل الكلام، وقبح في الكلام أن تعمل إنْ أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله[4].

تحليل بنية التركيب في قوله تعالى: لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ [5]، فالشّرط على اليمين لدخول لام القسم عليه، وجاء في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: «دخلت عليه اللام الموطئة للقسم فمن ذلك قوله تعالى : وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ .. ﴿١٤٥﴾[6]، وقوله تعالى: قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ .. ﴿٨٨﴾[7]، وقوله: وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ..﴿٨٦﴾[1] ،

---

1 ــ آية 86، سورة الإسراء.

2 ــ آية 88، سورة الإسراء.

3 ــ انظر: بدائع الفوائد، ابن القيم، 102/1.

4 ــ الكتاب، سيبويه، 66/3.

5 ــ آية 60، سورة الأحزاب.

6 ــ آية 145، سورة البقرة.

7 ــ آية 88، سورة الإسراء.

هذا ونحوه من الآي دخلت اللام على حرف الشّرط فيه مؤذنة بأنّ ما بعدها جواب قسم مضمر على تقدير: والله لئن اتبعت أهواءهم. وممّا يدل على أنّ الجواب جواب قسم مضمر دون جواب الشّرط ثبات النون في قوله: لا يأتون بمثله.

وقوله: لا يخرجون معهم ولو كان جواب الشرط لم يقل: لنذهبنّ ولا ليولنّ ولا إنّه ليئوس ولا إنكم لمشركون ولا ما تبعوا قبلتك»[2].

وفي هذه الآية ومثلها دخول(لم) على الفعل المستقبل، فإنّه مستقبل في اللّفظ ماض في المعنى، يقول ابن القيّم: «لا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان من جنس واحد، ولكن لما كان الفعل بعدها ماضيا في المعنى وكانت متصلة به حتى كأنّ صيغته صيغة الماضي لقوّة الدلالة عليه بِــ (لم) جاز وقوعه بعد(إنْ) وكان العمل والجزم لحرف(لم) لأنّها أقرب إلى الفعل وألصق به،وكان المعنى في الاستقبال لحرف(إنْ) لأنّها أولى وأسبق، فكان اعتبارها في المعنى واعتبار(لم) في الجزم، ولا ينكر إلغاء(إنْ) هنا لأنّ ما بعدها في حكم صيغة الفعل الماضي»[3].

والجدير بالملاحظة أنّ جميع الآيات التي دخلها القسم إلا وفعل الشّرط فيها ماضيا، ولا يكون مستقبلا في اللفظ إلا إذا دخلت عليه(لم)، ويرى ابن القيم أنّ الحكمة في وقوع الشّرط بلفظ الماضي هي تنزيل الشّرط بالنسبة إلى الجزاء منزلة الفعل الماضي، فإنّ الشّرط يكون سابقا للجزاء متقدما عليه فهو ماض بالإضافة إليه،...ولأنّه لا سبيل إلى نيل الجزاء إلا بتقدّم الشّرط عليه[4]، وعليه جاء الشّرط في آية الفتح السابقة الذّكر ماضي اللفظ ليدل على أنّ مشيئة

---

1 ــ آية 86، سورة الإسراء.

2 ــ انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب اللبناني، الشركة العالمية للكتاب، ط3: 1406هـ/1986م، م2، ص228،229 بشيء من التصرّف.

3 ــ بدائع الفوائد، ابن القيم، 102/1،103.

4 ــالمصدر السابق، 101/1.

الله عزّ وجل سابقة لهذا الدخول، وأنّه لا يتم إلا بعد مشيئته سبحانه وتعالى، فقد اجتمع في الآية غرضان: جيء بالشّرط ماضيا لهذا الغرض، وجيء بالجزاء مقدّما على شرطه ومستقبل اللفظ للاعتماد عليه في المعنى

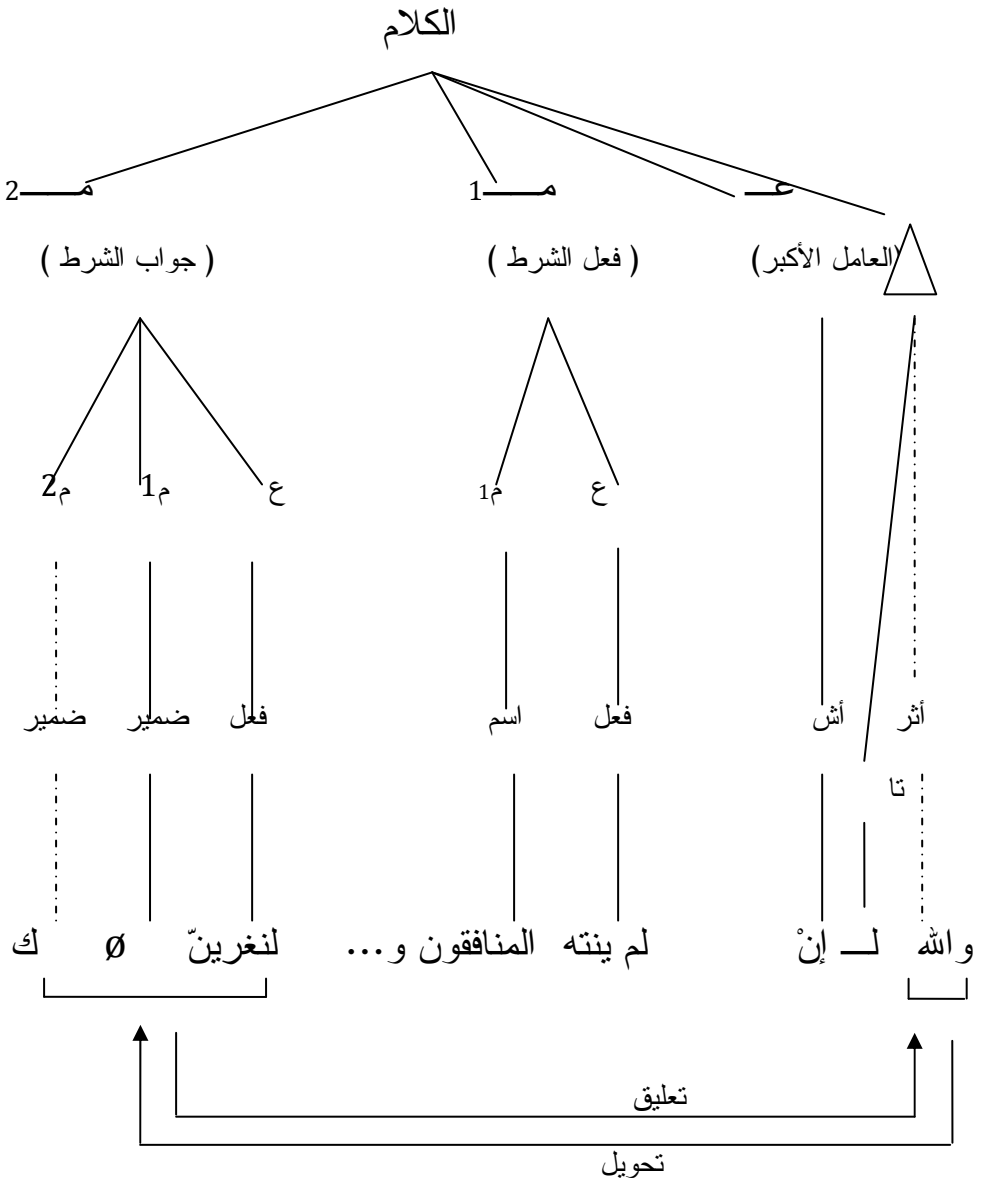

أش: أداة الشرط

تا: عنصر تابع يفيد التوكيد.

الأثر: عنصر معدوم من الوجهة الصوتية،غير أنّه يشير إلى الموقع الأصلي الذي كان يحتلّه في البنية العميقة عنصر معيّن،كان قد تمّ حذفه أو لإزاحته بواسطة تحويل معيّن...إنّ الأثر هو نوع من الذاكرة للبنية العميقة في البنية السطحية[1].

والذي جزم الفعل(ينته) هو الأداة(لم) وليس أداة الشرط،والجواب(نُغرِيَنّك) غير مجزوم لعدم عمل الشرط فيه بسبب دخول القسم الذي أبطل عمل الشّرط وعلق الجواب عليه، ولو عمل فيه فإنّ الكلام سيكون محالا، لأنّ الشّرط بـــ "إنْ" فيه معنى الشك، والقسم توكيد فلا يجتمع مع الشك. ولذا أخذ الفعل(نُغْرِينَّك) صفة الرفع، لذا يُعلّق على القسم ليكون جوابه.

القسم غيّر البنية بإبطال عمل الشّرط، وغيّر الدلالة والوظيفة التي يؤديها الجزاء عندما تعلّق الجواب به. فالقسم يقوى على العمل النّحوي البنوي كما يقوى على العمل الدلالي الوظيفي. بخلاف الاستفهام فإنّه يقوى على العمل الدلالي؛ حيث يُحوّل الكلام من حالة التصريح إلى حالة الاستفهام ولا يقوى على العمل البنوي، حيث يبقى العمل للشرط، كقولك: أإنْ تأتِني آتِك، بجزم(آتِك)، يقول سيبويه: «وذلك أنّك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيّره، وإنّما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيّر الكلام عن حاله، وليست كـــ "إذْ" وهل وأشباهها، ألا ترى أنّها تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعه على حاله ولا تغيّره عن لفظ المستفهَم، ألا ترى أنّه يقول: مررت بزيد فتقول: أزيدٍ؟، وكذلك تقول في النصب والرفع»[2].

وجاء في القرآن الكريم في عدة مواضع منها:

---

1 ــ انظر: محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والنشر، بيروت ــ لبنان، ط1، 2004م، ص 91.

2 ــ الكتاب، سيبويه، 3/82،83.

لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيًّا ﴿٤٦﴾[1]

وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾ [2].

وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾ [3].

وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ ﴿٥١﴾[4].

وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴿٤١﴾[5] ، أي ما يُمسكهما من أحد[6].

---

1 ــ آية46، سورة مريم.

2 ــ آية 32، سورة يوسف.

3 ــ آية 18، سورة الأعراف.

4 ــ آية 51، سورة الروم.

5 ــ آية 41، سورة فاطر.

6 ــ الكتاب، سيبويه، 109/3.

فهرس الآيات:

والبيان التالي يبيّن الآيات التي وردت على هذا النسق في القرآن الكريم:

اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية
البقرة	2	.145
المائدة	5	.72
الأنعام	6	.109،77،63
الأعراف	7	.149،134،23،18
يوسف	12	.32
إبراهيم	14	.7
الإسراء	17	.86
الكهف	18	.36
مريم	19	.46
الأنبياء	21	.46
النور	24	.53
الشعراء	26	.127،116
العنكبوت	29	.10
الروم	30	.51

لقمان	31	.25
الأحزاب	33	.60
فاطر	35	.42 ، 41
يس	36	.18
الزمر	39	.65،38
الزّخرف	43	.87،9
الحشر	59	.15،13،11
المنافقون	63	.8
العلق	96	15

2 ــ المسوّغ الرابع: تقدّم اسم على فعل الجزاء

بيّن ابن هشام أنّ من المواضع التي يقع فيها الوهم في الإعراب، أن نقول في نحــو قوله تعالى: إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴿١﴾[1]،وقوله تعالى: وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ .. ﴿٦﴾[2] أنّ المرفوع بعد أداة الشّرط مبتدأ[3]،لأنّ تخريجه عند سيبويه هو تقدير فعل محذوف بعد الأداة يُفسّره الفعل المذكور بعد ذلك الاسم فبيّن السيرافي ذلك فيما ملخّصه: «الذي عند أصحابنا البصريين أنّ الاسم الذي بعد (إنْ) يرتفع بإضمار فعل، ما ظهر تفسيره، كأنّه قال: وإنْ استجارك أحد من المشركين استجارك، والفعل الذي بعد أحد تفسيره الفعل المضمر، وموضع هذا الفعل جزم وإن كان ماضيا، يقوم في التقدير مقام الفعل الذي هو تفسيره، والدليل على ذلك أنّ الشاعر لما جعله مستقبلا جزمه، فمن ذلك:

فمتى واغلٌ يَنُبْهم

تقديره: فمتى ينبهم واغل»[4].

لما قَبُح تقدم الاسم على فعل الجزاء ــ عند هؤلاء النحاة ــ جعلوا تخريجه عندهم بربط الاسم الذي يأتي بعد الأداة بفعل محذوف يُفسّره ما بعده،بالتالي يُعلّق الاسم بهذا الفعل.يقول سيبويه: «واعلم أنّ قولهم في الشعر: إنْ زيد يأتك يكنْ كذا،إنّما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيدًا رأيتُهُ يكنْ ذلك؛لأنّه لا تُبتدأُ بعدها الأسماءُ ثم يُبنى عليها»[5].

---

1 ــ آية 1، سورة التكوير.

2 ــ آية 9، سورة التوبة.

3 ــ مغني اللّبيب، ابن هشام، 667/2.

4 – انظر: الكتاب، سيبويه، 111/3، هامش1.

5 – نفسه، 113/3، 114.

ولنمثّل لهذا النوع من التراكيب نأخذ من هذه الآيات قوله تعالى: وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ...﴿٦﴾،الأصل في هذه الجملة هو: إنْ استجارك أحد من المشركين استجارك فأجِرْهُ، أي هكذا:

عـــــ	مـــــ1			مـــــ2		
	ع	م1	ت إ	ع	م1	م2
إنْ	استجارك	أحد	استجارك	فأجر	(أنت)	هُ

ت إ: تركيب إسنادي

هذا هو تقديرها، وهو البنية العميقة للتركيب، أي له أصل مثالي، ثمّ حدث له تحويل بالحذف، فأصبح هكذا:

عـــــ	مـــــ1			مـــــ2		
	ع	م1	ت إ	ع	م1	م2
إنْ	Ø	أحد	استجارك	فأجر	Ø	هُ

التمثيل الشجري لبنية النص:

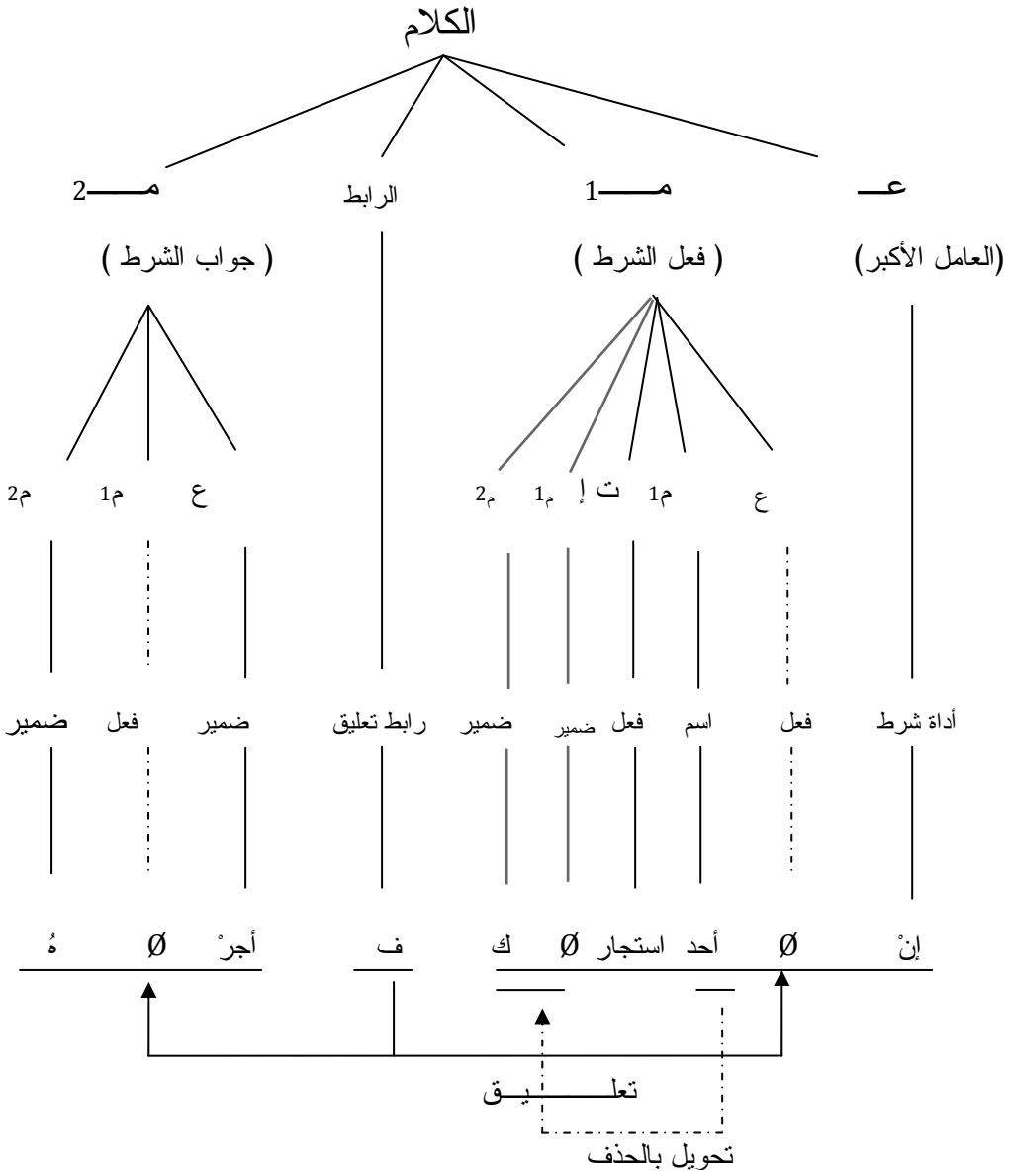

إنّ تقدّم الاسم على فعل الجزاء مما جعل الأداة تجتمع مع الاسم، وتخريجه عند سيبويه هو تقدير فعل محذوف بعد الأداة يُفسّره الفعل المذكور بعد ذلك الاسم، وبالتالي فالاسم سيعلق بهذا الفعل ويأخذ صفاته البنوية والدلالية، وهو ما سَوّغ الخروج عن الجزم في جواب الشّرط،

إضافة إلى كون الجواب طلبيا (فأجره)، فتحقق العمل الوظيفي عن طريق الرابط، ولم يتحقق العمل البنوي لعدم ظهور علامة الجزم، وتمثّل هذه الصياغة التجريدية نوعا آخر من التّحويل، يتمثّل في سلسلة من التحويلات يُتوصّل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه الشّواذ في القياس إلى الصورة المستعملة التي هي عليها،أي بين الصيغة المقدّرة وبين الصيغ الموجودة بالفعل[1]، وتم التحويل بالحذف، ونلاحظ دخول الرابط (الفاء) ليربط الجواب بالشّرط.

1 ــ انظر: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، عبد الرّحمن الحاج صالح، 43/2.

المبحث الثاني

قواعد الخروج في جواب الأمر

مسوّغات الخروج في جواب الأمر

والخروج الذي رأيناه في جواب الشّرط هو ما نراه أيضا في جواب الأمر، فالأصل في الطلب كما رأينا في الفصل الأوّل من البحث أنّه إذا قصدنا بالفعل الواقع بعد الأمر أنْ يكون مترتباً عنه، وأنْ يكون مشروطاً به، ومقيداً حصول الثاني بحصول الأوّل؛ فالجزم والكلام جملة واحدة، ولا يجوز السّكوت على الأمر دون الجواب؛ لأنَّ المعنى المراد عندئذٍ سيكون ناقصاً؛ وذلك نحو: ائْتني أكافئْك، فإنْ أردنا الأمر فقط دون القصد إلى النتيجة اكتفينا به. ولا يصح ــ إذا أردنا الجزاء ــ أنْ نكتفي بالأمر دون الجواب، كما لا يجوز في الشّرط أنْ نكتفي بالشّرط دون الجواب.

فالكلام العربي الصّحيح والمتولّد من القواعد الأصولية والمطّردة يقتضي مع جواب الأمر ما عرفناه من أقوال سيبويه في هذا الباب من كتابه: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمرٍ أو نهي أواستفهامٍ أو تمنٍّ أو عرضٍ»[1]، وهكذا جرى هذا في كلامِهم[2]. وجواب الأمر مجزوم في الأصل وهو فرع عن جواب الشّرط كما عرفنا في الفصل الأوّل.

لجواب الأمر أيضا فروع يمكن أن يظهر عليها في الكلام ذكرها النحاة.ولا يكون جواب الأمر بالجزم إلا إذا قُدّر فيه شرطا محذوفا، وإلا خرج عن الجزم. والموضع الأوّل للخروج هو أن **يكون صفة**، يقول الجرجاني: «وإذا لم يُضمر الشّرط في هذه المواضع لم يُجزم الفعل الواقع بعد الأمر وما أشبهه، وكان على وجوه، أحدها أن يكون صفة كقوله عز وجل: (خُذْ مِنْ

---

[1] ــ انظر: الكتاب، سيبويه، 93/3.

[2] ــ نفسه، 65/3.

أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا)[1]، وكقوله عز وجل: (فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَ)[2] كأنّه فهب لي من لدنك وليا وارثا »[3]. وقد يكون على الاستئناف، يقول سيبويه: «وتقول: ائْتني آتِك،فتجزم على ما وصفنا، وإنْ شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالأوّل، ولكنّك تبتدئُه وتجعل الأوّل مستغنيا عنه،كأنّه يقول: ائْتني أنا آتيك، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو الأخطل:

وقال رائِدُهُم أَرْسُوا نُزَاوِلُها فَكُلُّ حَتْفِ امرئ يمضي لِمِقْدَارِ[4] »[5].

وعلى مثله قوله تعالى:

قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ وَٱرۡزُقۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ۝١١٤[6]

قرأ الجمهور (تكونُ لنا) على أنّ الجملة صفة لمائدة، وقرأ عبد الله والأعمش(يكنْ) بالجزم على جواب الأمر، والمعنى: يكنْ يوم نزولها عيدا،وهو يوم الأحد، ومن أجل ذلك اتخذه النصارى عيدا، وقيل العيد: السرور والفرح، والعيد: المجتمع لليوم المشهود، وقيل العيد لغة:

---

1 ــ آية 103، سورة التوبة.

2 ــ الآية 6،5، سورة مريم.

3 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1125/2.

4 ــ نفسه، 1126/2.

5 ــ الكتاب، سيبويه، 96/3.

6 ــ آية 114، سورة المائدة.

ما عاد إليك من شيء في وقت معلوم سواء كان فرحا أو ترحا، وغلبت الحقيقة العرفية على الحقيقة اللغوية، وقال الخليل: العيد كل يوم يجمع الناس؛ لأنّهم عادوا إليه[1].

وقال السمين: «في(تكون) ضمير يعود على(مائدة) هو اسمها، وفي الخبر احتمالات أظهرها أنّه عيد، ولنا فيه وجهان، أحدهما: أنّه حال من عيد؛ لأنّها صفة له في الأصل. والثاني: أنّها حال من ضمير تكون عند من يجوّز إعمالها في الحال، والوجه الثاني: أنّ (لنا) هو الخبر، و(عيدا) حال من ضمير(تكون) عند من يرى ذلك، وإما من الضمير في: لنا؛ لأنّه وقع خبرا، فتحمل ضميرا، والجملة في محل نصب صفة لمائدة»[2].

وقرأ عبد الله (تكنْ) بالجزم على جواب الأمر في قوله أنْزل، قال الزمخشري وهما نظير: (يرثُني ويرث)[3] يريد قوله تعالى: فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا ۝٦ [4]، يقول: ابن خالويه: «(يرثني ويرث) قرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم جوابا للأمر، وإنّما صار جواب الأمر مجزوما؛ لأنّ الأمر مع جوابه بمنزلة الشّرط والجزاء، أي: هَبْ لي وليا فإنّك إنْ وَهبْته لي ورثني، وقرأ الباقون: (يرثُني) بالرفع على تقدير: فإنّه يرثني»[5] بالرفع صفة، وبالجزم جواب، ولكن القراءتين متواترتان، والجزم في الشاذ، فيتبين أنّه على قراءة عبد الله: (من السماء) متعلق بمحذوف صفة لمائدة وجملة تكون صفة ثانية

---

1 ــ البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الغرناطي، دار الفكر، بيروت، (دط)، 1412هـ/1992م، 60/4.

2 ــ الدر المصون، السّمين الحلبي، 503/4.

3 ــ انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم جار الله الزّمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، ط3: 1407هـ/1987م، 678/1.

4 ــ آية 6، سورة مريم.

5 – إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، 9/2.

لمائدة، أي يكون يوم نزولها عيدا، وعيدا: خبر تكون، و"لنا": متعلق بمحذوف حال؛ لأنّه كان في الأصل صفة تقدمت على موصوفها وهو قوله(عيدا)[1].

وجرى على مثل هذا قوله تعالى: فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى ﴿٥٨﴾ قــرأ أبــو جعفر: (لا نُخلفْهُ) بإسْكان الفاء جزما على جواب الأمر،والباقون بالرّفع على الصفة لموعد[2]، وقوله:

فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴿٧٧﴾[3]، ورفع (يخاف) على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف ولا خاش[4].

---

1 ــ الكشاف، الزمخشري، 678/1.

2 – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي الشّافعي، صححه وعلّق عليه: علي محمد الضبّاع، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، (دط)، 1359م، ص304.

3 ــ آية 77، سورة طه.

4 ــ انظر: الكتاب، سيبويه، 98/3.

التمثيل الشجري لبنية النص:

بنية التركيب في قوله تعالى: فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴿٧٧﴾

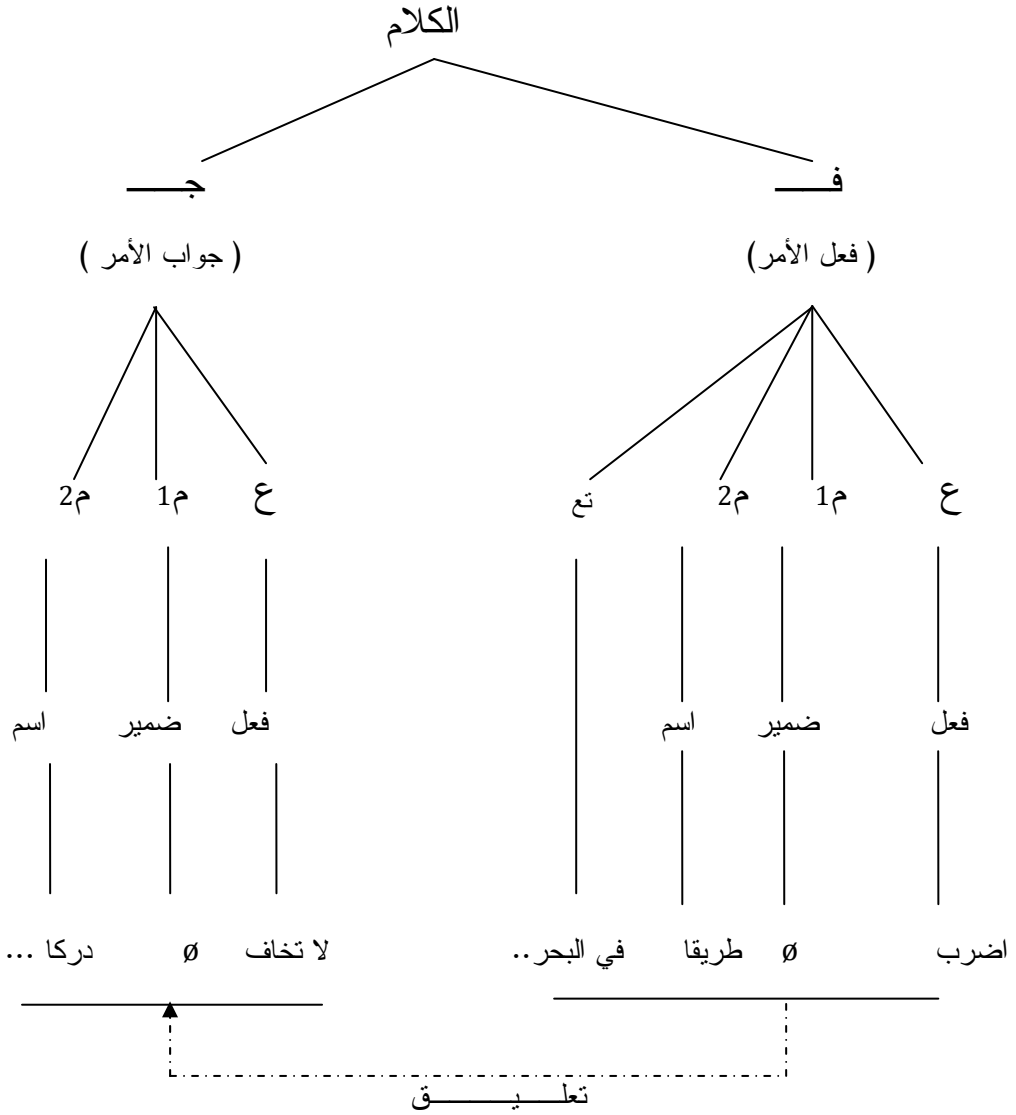

لا يظهر عامل البناء في البنية التّجريدية لعدم تحقق الجزم إذْ لم يظهر العامل الوسيط، وإنّما يبقى التعليق ليدل على العمل الوظيفي الذي يتمثل في كون التركيب(لا ًتخاف) مرتبطا بالأمر قبله.

ويُعد التّركيب(لا تخاف) جوابا من النّاحية الوظيفية ــ وإنْ رُفِع على الابتداء ــ لأنّه يمثل نتيجة مترتبة عن الأمر.

فهرس الآيات:

اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية
البقرة	2	.189،186،63
آل عمران	3	.123،72
المائدة	5	.35
الأعراف	7	.204،176،171،158،69
الأنفال	8	.57،45
التوبة	9	.12
يوسف	12	.62
إبراهيم	14	.37
طه	20	.44
الأنبياء	21	.46
الحج	22	.77
النور	24	.56،31
غافر	40	.36
فصّلت	41	.26

الحجرات	49	.10

المسوّغ الثاني (أن يدل على الحال):

يقول الشاعر، وهو الأخطل:

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُم تعمرُونها كَمَا تَكُرُّ إلى أَوْطَانِها البقرُ[1]

أوّل سيبويه قوله: (تعمرُونها)على الحال، أي : كُرّوا عامرين[2]

وعلى هذا حمل الجرجاني قوله تعالى:﴿لا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦﴾ في سورة المدثر، حيث يقول: «والوجه الثاني: أنْ يكون حالا، كقوله عز وجل: (ولا تمنن تستكثر) هو بمنزلة قولك: ولا تمنن مُستكثرا، فـَ "مستكثرا" حال من الضّمير في تمنن»[3]، وقال أبو البقاء: «قوله: (تستكثر) بالرفع على أنّه حال، وبالجزم على أنّه جواب،أوبدل، وبالنصب على تقدير: تستكثر، والتقدير في جعله جوابا: إنّك إن لا تمنن بعملك، أو بعطيتك تزدد من الثواب لسلامة ذلك عن الإبطال بالمن على ما قال تعالى: يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ [4]»[5].

---

1 ــ انظر: الكتاب، سيبويه، 98/3.

2 ــ نفسه، 98،99.

3 ــ المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني، 1125/2.

4 ــ آية 264، سورة البقرة.

5 ــ إملاء ما من به الرّحمن، أبو البقاء العكبري، 272/2.

وعلى مثله جاء قوله تعالى: وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ ﴿٦٠﴾ [1]

خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ... ﴿١٠٣﴾ [2]

جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج قوله في هذه الآية: «فيمكن حمله على الخطاب أوعلى الغائبة فمن ذلك قوله تعالى: خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ "[3]، يجوز أن يكون : "تطهرهم أنت" وأن يكون التقدير: تطهرهم هي، يعني الصّدقة فيكون الأوّل حالا من الضّمير في"خذ" وفي الثانية صفة لِـــ "صدقة". قال أبو علي: يمكن أن يكون حالا للمخاطب أي خذها مطهراً لهم فإن جعلت "تطهر" صفة لِـــ "صدقة" لم يصح أن يكون "تزكيهم" حالا من المخاطب فيتضمن ضميره لأنّك لو قلت: خذ مزكيا وأنت تريد الحال فأدخلت الواو لم يجز ذلك لما ذكرنا ويستقيم في "تطهرهم" أن يكون وصفا وكذلك " تزكيهم"وصفا له وكذلك " تزكيهم»[4].

---

1 ــ آية 60، سورة الأنفال.

2 ــ آية103، سورة التوبة.

3 ــ آية 103 ، سورة التوبة.

4 ــ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، 820/3.

التمثيل الشجري لبنية النص:

وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ... ﴿٦٠﴾[1]

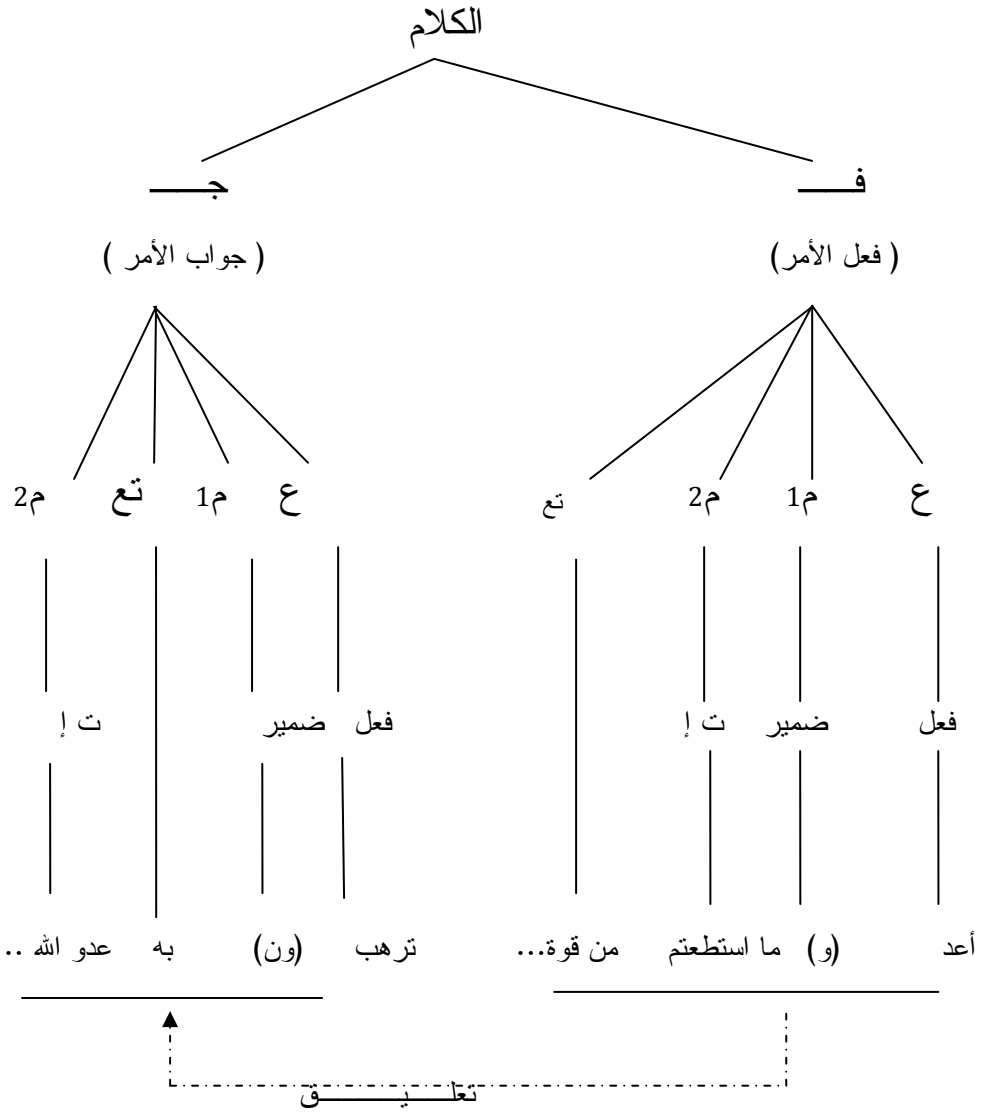

ت إ: تركيب إضافي

1 ــ آية 60، سورة الأنفال.

تع: متعلق

إنّ خروج الفعل المجاب به(ترهبون) إلى الدلالة عن الحال هو ما سوّغ الخروج عن أصل القاعدة، أي الخروج من الجزم إلى الرفع،بالتالي لم تتحقق البنية، فالأمر مع جوابه في هذه الحالة لا يشكل مجازاة أو بنية مستقلة، أي ليس هناك اندماج بين الأمر والجواب ولا يصح تقدير شرط فعنصر البناء لايظهر على المشجر، فلم يظهر العامل الوسيط،ولم يظهر التحويل كونه تابع للبناء، إنما يظهر التعليق ليدل على الارتباط الوظيفي لكون الفعل(ترهبون) مترتب عن الفعل (أعدوا)، والارتباط الوظيفي حاصل ليدل على أنّ الأصل هو الجزم على المجازاة لكن دخول معنى الحال منع من ذلك.

وجود معنى الحال في هذه الجملة إذن غيّر البنية بإبطال العمل لعدم صحة تقدير المعنى على الشرط، وغيّر الوظيفة بتعلق الجواب عليه.

خلاصة:

عرفنا مما سبق من البحث أنّ أصل العمل في بنية المجازاة هو الجزم، ويكون التّعليق بالمجازاة في جواب الأمر بحمله على وجود شرط مقدّر، وما نلاحظه من خلال ما تقدم من قواعد الخروج أنّه: كلما تغيّر المعنى الذي سيتخذه المتكلّم تغيّرت معه حركة الجواب لتدل بين الشّرط والأمر أنّ آلية نظرية المعنى تؤثّر في آلية نظرية العامل وتتأثر بها. والقياس في هذه التراكيب ــ كما يقول ابن هشام[1] ــ هو أن يُقدّر الشّيء في مكانه الأصلي لئلا يُخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشّيء في غير محله، وهذا موافق لما رأيناه في مسوّغات الخروج في هذه الجوابات،فلا يكون فيها الخروج عن الأصل إلا إذا تعذّر الأصل كتعذّر الجزم في جواب الشّرط، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك كما رأينا في مسوّغات الخروج عن جواب الأمر.

وجواب الشّرط مع شرطه يشكل بنية مستقلة وهو الأصل، وجواب الأمر فرع عليه فلا يشكل بنية مستقلة إلا إذا تحقق فيه الجزم بنية ووظيفة، أي أنّ تقدير الشّرط في جواب الأمر هو تصوّر للبنية الأصلية، وهذا النوع من التقدير هو رد للفرع إلى أصله. وكل كلام خرج عن الجزم في جواب الشّرط في جميع الحالات المذكورة في هذا الفصل هي فرع عن هذا الأصل، لذا قَدّر فيها النحاة البنية الأصلية.

---

1 ــ انظر: مغني اللّبيب، ابن هشام، 703/2.

الفصل الثالث

جواب الشّرط وجواب الأمر دراسة وظيفيّة في علم المعاني

المبحث الأوّل

جواب الشّرط وجواب الأمر في نظريّة النّظم

تمهيد:

عرفنا من الفصول السابقة أنّ جواب الأمر يُعد فرعا عن جواب الشّرط، وأنّه مُقَدّرٌ عند النّحاة بحمل صورة الكلام المنجزة على الصور الأصلية التي بُني عليها الشّرط، والمتكلّم كثيرا ما يتصرف في كلامه بالحذف والاستغناء والتقديم والتأخير وغيرها، لأغراض تواصلية إبلاغية،يمكن إجمالها بأنها أغراض تداولية. لكن هذا التصرّف ليس عشوائيا، بل يقوم به المتكلّم دائما مع الاستناد إلى نظامه النّحوي، ولذلك انطلق النّحاة في تفسير هذه التّراكيب من اعتبارها فروعا لأصول تركيبية معينة، وما التقدير إلا إعادة رسم مراحل التغيّر الطارئة على الكلام المنجز، والعودة به إلى بنيته الأصلية التي عَنْها تفرّعت صورته. وكما يقدّر النّحاة الجانب اللغوي البنوي في دراسة هذه التراكيب فإنّهم يُقدّرون أيضا الجانب الدّلالي الوظيفي لما بينهما من الارتباط، ولذا فإنّ بين الأصل والفرع من المناسبة ما يتجلى في معاني كل منهما، وما يعتبره "إدوارد سابير" لا يبتعد عن هذا المفهوم، حيث يرى أنّ الوظيفة النّحوية في أيّ لغة هي ما تتخذه هذه اللّغة من طريقة أو أخرى من الطّرق الشكلية للدلالة على العلاقة بين المفهوم الفرعي والمفهوم الأساسي للمادة اللغوية الأصلية[1]، أي أنّ الزيادة أو النقصان في نفس المادة اللغوية في اللغة يؤدي إلى تغيير معنى هذه المادة. وعلى هذا خصّصنا هذا الفصل لمبحث أوجه المقاربة الدلالية بين جواب الأمر وجواب الشّرط.

---

[1] ــ انظر: اللّغة مقدّمة في دراسة الكلام، إدوارد سابير، ترجمة: المنصف عاشور،الدار العربية للكتاب،1995م،(دط)،83/1.

المطلب الأوّل: النّظم واختلاف صورة المعنى

إنّ ما تم الإشارة إليه من حدوث الفروق الدّلالية إذا اختلفت الألفاظ هو ما يبحثه علم المعاني،وما تسعى إليه نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني،حيث يقول: «وذلك أن ليس كلامنا فيما يُفهم من لفظتين مفردتين نحو "قعد" و"جلس"،ولكن فيما فُهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر»[1]، وعليه لا يكون جواب الشّرط وجواب الأمر الشّيء نفسه عند أهل المعاني، لأنّه لا يكون تركيبان اختلفا لفظا معنييهما واحدا، وبيّن الجرجاني أنّ قول الناس بهذا فيه تسامح، يقول: «و المراد أنّه أدى الغرض، فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في الكلام الأول حتى لا تعقل ههنا إلا ما عقلته هناك، وحتى يكون حالهما في نفسك حال الصورتين المشتبهتين في عينيك كالسّوارين والشنفين، ففي غاية الإحالة»[2]، وعلى أساس هذا سنحاول بحث الفروق الدقيقة بين التركيبين من خلال ما بحثه الجرجاني في النّظم.

والنّظم هو ربط كل بنية بوظيفتها الحقيقية في الاستعمال اللغوي، يقول الجرجاني: «وجُملة الأمر أنّ صُور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتّساع ومجاز وحتى لا يُراد من الألفاظ ظواهر ما وُضعت له في اللغة، لكن يُشار بمعانيها إلى معان أخر، واعلم أنّ هذا كذلك ما دام النظم واحدا، فأمّا إذا تغير النّظم فلا بد حينئذ من أن يتغيّر المعنى»[3]، ويقول أيضا : «اعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو...وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب

---

1 – دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – المؤسسة السعودية بمصر ودار المدني بجدة، ط3، 1413هـ/1992م، ص261.

2 – نفسه، ص 261.

3 – نفسه، ص265 .

وفروقه..فينظر في الشّرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إنْ تَخرجْ أَخرجْ" و"إنْ خَرجتَ خَرجتُ" و"إنْ تَخرجْ فأنا خارجٌ" و"أنا خارجٌ إنْ خَرجتَ" و"أنا إنْ خَرجتَ خارج"»[1].

النّظم في أسلوب الشّرط:

إنّ الشّرط والجزاء هو مزاوجة بين المعاني على اختلاف التراكيب، لذا يقول الجرجاني: «ومن النّظم أن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأنْ يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك..فمن ذلك أنْ تزاوج بين معنيين في الشّرط والجزاء معا»[2]، وهذه المزاوجة تقتضي العقد بين أجزاء الكلام، وإنْ تعدّدت تراكيبه فإنّ العطف سيحافظ على هذه المزاوجة؛ إذ التركيب الشّرطي نوع من العطف كما يبين الجرجاني، لأنّ أحوال الجمل ثلاثة: إمّا ترك للعطف للاتّصال إلى الغاية وهذا في: «جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف..فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه»[3]، وإما ترك العطف للانفصال إلى الغاية وهذا في: «جملة سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى بل هو شيء إن ذكر لم يُذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينهما رأسا»[4]، وإما العطف وهو الحال الثالثة للجمل، وهو في: «جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنّه يُشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا فيكون حقها العطف»[5]، فهذا الصنف هو الذي يدخل تحته التركيب الشّرطي.

---

1 – نفسه، ص82.

2 – المصدر السّابق، ص93.

3 – نفسه، ص243.

4 – نفسه، ص243.

5 – نفسه، ص243.

يقول الجرجاني: «وينبغي أن يُجعل ما يُصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلا يُعتبر به، وذلك أنّك ترى متى شئت جُملتين قد عُطفت إحداهما على الأخرى ثُمّ جُعلتا بمجموعهما شرطا،ومثال ذلك قوله تعالى:وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا فَقَدِ ٱحۡتَمَلَ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴿١١٢﴾ [1] ، الشّرط كما لايخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جزاءين، وليس معنا إلا جزاء واحدا، وإن قلنا إنّه في واحد منهما دون الأخرى لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشّرط، وذلك ما لا يخفى فساده،ثم إنّا نعلم من طريق المعنى أنّ الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد ولا لرمي البريء بالخطيئة على الانفراد بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أوإثم كان من الرامي »[2]،وقد يكون الشّرط متعددا أو جوابه فإذا ارتبط الشّرط بجوابه فالتركيب واحد لا يحصل في واحد مما عُطف دون الآخر شرطا كان أو جوابا بل كلاهما هو ما يُحقق الجزاء،مما يؤكد أنّ التركيب فيهما بمنزلة الجملة الواحدة.ويؤكد الجرجاني هذا في موضع آخر ــ بالنسبة للشّرط ــ بقوله: «واعلم أنّ سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزأين تُعقد منهما الجملة ثم يُجعل المجموع خبرا أو صفة أو حالا،كقولك: زيد قام غلامه ومررت برجل أبوه كريم،وجاء زيد يعدو به فرسه، فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزأين لا في أحدهما،كذلك يكون الشّرط في مجموع الجملتين لا في إحداهما»[3]،وبيّن في موضع آخر أن حرف الشّرط مع فعله ليس كلاما حتى يتضمن الجزاء: «وجملة الأمر ألاّ يكون كلام من حرف وفعل أصلا»[4].

---

1 ــ آية 112، سورة النساء.

2 – دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص246.

3 – نفسه، ص247.

4 – نفسه، ص8.

النّظم في جواب الأمر:

يرى الجرجاني أنّ النّظم في هذا الأسلوب كباقي الأساليب تابع لمعاني النحو وأنّ الواضع له يقصد ذلك ويَعِيهِ، فذكر هذا في سياق ردّه على هذه الشبهة: «..قالوا: لو كان النّظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط،ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام، وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو»[1]، ثم يقول ردا على هذا: «ويكفيك أن يلزم على ما قالوه أن يكون امرئ القيس حين قال:

قِفَا نَبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ و مَنْزِلِ

قاله وهو لا يعلم ما نعنيه بقولنا: أنّ "قفا" أمر،و"نبك" جواب أمر، و"ذكرى" مضاف إلى"حبيب"،و"منزل"معطوف على "حبيب"،وأن تكون هذه الألفاظ قد ترتبت له من غير قصد منه إلى هذه المعاني،وذلك يوجب أن يكون قال: "نبك" بالجزم من غير أن يكون عرف معنىً يوجب الجزم،وأتى به مؤخرا عن قفا من غير أن عرف لتأخيره موجبا سوى طلب الوزن»[2]، ثم يقدم جوابا على هذا بقوله: «ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء إنّما يقع في النفس أنّه نسق، إذا اعتبرنا ما تُوخّي من معاني النّحو في معانيها، أما مع ترك اعتبار ذلك فلا يقع،..لو فرضت في قول امرئ القيس ــ السابق ذكره ــ ألا يكون "نبك" جوابا للأمر،لخرج ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون نسقا،ذلك لأنّه إنّما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقا وترتيبا إذا كان ذلك قد كان لموجب أوجب أن يُقدّم هذا ويُؤخّر ذاك..»[3].

---

1 – المصدر السّابق، ص418.

2 – نفسه، ص 419.

3 – نفسه، ص468.

وقوله أنّه (نسق) يعني أنّ الترتيب في هذا التركيب واجب ولا يستغني أحد التركيبين عن الآخر، مما يجعل الجزاء لا يحصل في إحدى البنيتين الأمر أو جوابه بل في كليهما ولا يحصل الثّاني منهما إلا بالأول.

ويتبيّن من أقوال الجرجاني السّابقة أنّه وإن اشترك التركيبان في الغرض العام من تحقيق المجازاة إلا أنّ لكل تركيب طريقته في تحقيق هذا النظم، لا سيما وقد رأينا في الفصل السّابق أنّ الارتباط الدلالي في التّركيب الشّرطي يختلف عنه في التّركيب الطّلبي، والنّظم في الشّرط يتحقق بطريق العطف، وفي الأمر يتحقق بطريق الترتيب بين الأمر وجوابه أو ما يسميه الجرجاني نسق، فهناك إذن مناسبة بين التّعليق والنّظم، لذا نجد الجرجاني يُلح في كثير من مواضع كتابه "دلائل الإعجاز" على ربط النظم بالنحو، يقول: «فلا ترى كلاما قد وُصف بصحّة نظم أو فساده أو وُصف بمزيّة وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه»[1].

1 ــ المصدر السّابق، ص83.

المطلب الثاني: الغرض البلاغي لخروج الجواب عن الجزم

إنّ قواعد الخروج في جزاء الشّرط وجزاء الأمر التي عرفناها في الفصل السّابق، يتبع فيها الخروج غرضا بلاغيا لا يؤديه لو كان خلاف ما هو عليه، ويتبيّن ذلك فيما يـــلي:

1ــ إذا جاء الجزاء ماضيا: يجيبنا الجرجاني على هذا الإشكال بأنّ الماضي يدخل لغرض بلاغي هو تأكيد الانتفاء، ولهذه النكتة كان بين الحال والاستقبال هذه المشاركة، يقول الجرجاني: «ويوضّح الفصل بينهما أنّك تجد الانتفاء بالماضي أخصّ بالمستقبل من حيث أنا نعلم أنّ النفي وارد على الإثبات والإثبات الأصل والسابق لا محالة و الماضي ثبت ثم انتفى، فالنفي واقع فيه على حقيقته وحده»[1].

أيضا، قد تتغير صيغة فعل الشرط حسب المعنى الذي يقصده المتكلّم، فيجد في الشّرط إمكانية التوسّع في الأغراض التي يريد إيصالها للمخاطب، فأحيانا يُعدل به من الاستقبال إلى المضي لغرض بيان التّرتيب، وهذا لا يقع ولا يتأتى في شكل آخر من المجازاة يقول السّهيلي: «أما وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة، ليس هي مما ذكروه من أنّ حروف المجازاة تدل على الاستقبال، واستغنوا عن صيغة المستقبل إيثارا للخفة، لأنّ هذه العلة لا تستقل بنفسها؛ إذ يلزم فيما يختص بالمستقبل ولا يقع بعدها لفظ الماضي، نحو: لن وكي ولام الأمر، ولكن الحكمة في هذه المسألة أنّ الفعل بعد حروف المجازاة ــ وإنْ كان مستقبلا ــ فإنّه ماض بالإضافة إلى جوابه؛لأنّ الجواب لا يقع إلا بعده مترتبا عليه، نحو قولك: "إنْ قام زيد غدا قام عمرو بعده" فصار قيام زيد غدا بالإضافة إلى قيام عمرو ماضيا، فأتوا بلفظ الماضي تأكيدا للجزاء وتحقيقا، لأنّ الثاني لا يقع إلا بعد الأوّل، مع ما أمِنوا من اللّبس حيث حصّنت حروف المجازاة المعنى وقطعت الإشكال»[2]، فإذا أراد المتكلم التأكيد على شرطه

---

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، 1105/2.

2 – نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معرض، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان، ط1: 1412هـــ/1992م، ص113.

وبيان الرتبة فيه بالنسبة إلى جزائه جاء بصيغة الماضي، ويؤكّد ابن القيّم هذا بقوله: «وعُدِل عن المستقبل هنا إلى صيغة الماضي إشارة إلى نكتة بديعة هي تنزيل الشرط بالنسبة للجزاء منزلة الفعل الماضي، فإنّ الشرط يكون سابقا للجزاء متقدما عليه فهو ماض بالإضافة إليه»[1].

ويدل الماضي على هذا المعنى في الشّرط مع محافظته على معنى الاستقبال، فهو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، وجاء ماضي اللفظ ليدل على المعنى الذي بيناه. فالاستقبال معنى مشترك بين الشّرط والأمر، يقول ابن القيّم: «المشهور أنّ الشرط والجزاء لا يتعلقان إلا بالمستقبل، فإنْ كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى، كقولك: "إنْ مِتَّ على الإسلام دخلت الجنة"»[2]، وبين ابن القيم أنّ لهذا التّركيب تقديران للنحاة[3]: الأول،أنّ الفعل ذو تغيّر في لفظه فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة المحقق، والثاني، أنّ الفعل يتغيّر معناه فلما دخلت أداة الشّرط قلبت معناه إلى الاستقبال وبقي لفظه على حاله، وبين أنّ التقدير الأوّل هو الشائع في الاستعمال اللغوي، يقول: «والتقدير الأوّل أفقه في العربية لموافقته تصرّف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل، وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن، كقوله تعالى: أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ.. ﴿١﴾[4]، وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ.. ﴿٩٩﴾[5] ، أيضا تغيير الألفاظ أسهل عليهم من تغيير المعاني، لأنّهم يتلاعبون بالألفاظ مع محافظتهم على المعنى»[6].

---

1 – بدائع الفوائد، ابن القيم، 101/1.

2 – نفسه، 49/1.

3 – نفسه، 49/1 بتصرف.

4 ــ آية1، سورة النحل.

5 ــ آية 99، سورة الكهف.

6 – بدائع الفوائد، ابن القيم، 49/1.

هذا وقد يتعلق الشّرط بمعان أخرى فيخرج إلى أغراض بلاغية لا يصح معها الاستقبال أصلا، فيأتي الشّرط ماضي اللفظ والمعنى في بعض الحالات، يقول ابن القيم: «جملة الشّرط والجزاء تارة تكون تعليقا محضا غير متضمن جوابا لسائل: هل كان كذا؟ ولا يتضمن لنفي قول من قال: قد كان كذا، فهذا يقتضي الاستقبال، وتارة يكون مقصوده ومضمونه جواب سائل: هل وقع كذا؟ أو ردّ قوله: وقع كذا،فإذا عُلّق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا هنا لا لفظا ولا معنى، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال، كمن يقول لرجل: هل أعتقت عبدك؟ فيقول: إنْ كنت قد أعتقته فقد أعتقه الله»[1] ، وهذا يتبلور في بعض الآيات القرآنية، كقوله تعالى: إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ ..[2]،حيث يقول ابن القيم : «فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعا، لأن المسيح إما أن يكون صدر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين فإنما تعلق الشّرط وجزاؤه بالماضي، وغلط على اللّه من قال: إنّ هذا القول وقع منه في الدنيا قبل رفعه، والتقدير: إنْ أكنْ أقول هذا فإنّك تعلمه، وهذا تحريف للآية، لأنّ هذا الجواب إنّما صدر منه بعد سؤال الله له عن ذلك، والله لم يسأله وهو بين أظهر قومه، ولا اتخذوه وأمّه إلهين إلا بعد رفعه بمئين من السنين، فلا يجوز تحريف كلام الله انتصارا لقاعدة نحوية، هدم مائة أمثالها أسهل من تحريف معنى آية .. ومن هذا الباب قوله تعالى: إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٢٦[3] »[4].

---

1 – المصدر السابق، 50/1.

2 ــ آية 119، سورة المائدة.

3 ــ آية 26، سورة يوسف.

4 – بدائع الفوائد، ابن القيم، 49/1.

2 ــ إذا جاء الجزاء جملة اسمية: تدخل الجملة الاسمية على الجواب لتؤدي غرضا بلاغيا هو ثبوت المعنى وصفا للشيء، ففي قوله تعالى: (فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ)[1] تقدير الجملة الاسمية (فهو لا يخاف) يوجب ثبوت انتفاء المخافة[2] بخلاف ما لو لم نقدّرها فنقول: (فلا يخفْ)، ولما كان "لا يخاف" محمولا على مبتدأ زال عن حدّه ـــ أي الفعلية ـــ واكتسب طرفا مما للاسم لوقوعه موقعه[3].

ويقول بعدها: «فظهر أنّ الأوّل لا يوجب من ثبوت انتفاء المخافة ما يوجبه الثاني، كما أنّ قولك : "إنْ تَأتني أُكرمْك"، ليس للإكرام فيه معنى ثُبوته وصفا للمخاطب ما يكون إذا قلت: "إنْ تَأتني فَأنت مُكرمٌ"»[4]

---

1 ــ آية 13، سورة الجن.

2 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1107/2.

3 ــ نفسه، 1107/2.

4 ــ نفسه، 1108/2.

المطلب الثالث: المعاني الملازمة لأدوات الشّرط

يذكرالقزويني بعض معاني أدوات الشّرط، في قوله:«و"متى" لتعميم الأوقات في الاستقبال،و"متى ما" أعم منه،و"أين" لتعيين الأمكنة و الأحياز و"أينما" أعم منه، قال تعالى: أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ..[1]، و"حيثما" نظير "أينما"،قال تعالى: وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ...[2]،و"مَن" لتعميم أولي العلم،قال تعالى: وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ...[3]، و"ما" لتعميم الأشياء، قال تعالى : وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ...[4]،ومهما أعم منه،قال تعالى: وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ...[5]

والمطلوب بهذه المعممات ترك تفصيل إلى إجمال مع الاحتراز عن تطويل، ما غير واف بالحصر، أو ممل، ألا تراك في قولك: من يأتني أكرمه،كيف تستغني عن التطويل والتقسيم في قولك: إنْ يأتني زيد أكرمه، وإنْ يأتني عمرو أكرمْه...إلى عدد تعذّر استيعابه مع قيام الإملال؟»[6]، وعلى هذا يقول الجرجاني: «ومعنى: من تضربْ أضربْ: إنْ تَضربْ زيدا أَضربْ زيدا، وإنْ تضربْ عمرا أضربْ عمرا..إلى ما لا يمكن حصره ولا يقدر على استفائه

---

1 ــ آية 78، سورة النساء.

2 ــ آية 144، سورة البقرة.

3 ــ آية 100، مسورة النساء.

4 ــ آية 215، سورة البقرة.

5 ــ آية 132، سورة الأعراف.

6 – الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الجيل ــ بيروت، ط3: 1414هـ/1993م، 244/1 .

ــ فأُتِي باسم عام يشمل الجميع بضرب من الإيجاز والاختصار، ولهذا تُرك استعمال إنْ مع مَن »[1]، وكلمات الشرط إنّما تضمنت معنى "إنْ" لهذه الغاية، يقول الرضي: «إنّما وجب إبهام كلمات الشرط لتضمنها معنى "إنْ" التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به،لا يقال مثلا: "إنْ غربت الشمس أو طلعت"، فجعل العموم في أسماء الشّرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد إنْ **في** احتمال الوجود والعدم»[2].

وعلى هذا كان لكل أداة معنى تختص به يُخالف ما تؤديه الأدوات الأخرى من معان، يقول الخطيب القزويني: «وأما تقييده ــ يعني الجواب ــ بالشرط فلاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل»[3]،فمعاني الأدوات المستعملة هي مما يضيف معنى للجزاء بالشرط زيادة على معنى المجازاة العام، وهو التقييد الذي يشترك فيه مع الأمر، يقول السكاكي: «وأما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشّروط المختلفة: كان، إنْ، ما، إذا، إذما، متى، أينما، حيثما، مهما، وأي وأنى ولو، فالذي يكشف عنها القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل:

أما (إنْ) فهي للشرط في الاستقبال، والأصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط، كما يقول القائل: إنْ تكرمني أكرمك، وهو لا يعلم أتكرمه أم لا، فإذا استعملت في مقام الجزم لن تخلو عن نكتة هي: إما التجاهل لاستدعاء المقام إياه، وإما أن المخاطب ليس بجازم، كما تقول لمن يكذبك فيما أنت تخبره: إنْ صدقت فقل لي ماذا تعمل؟ وإما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، كما يقول الأب لابن لا يراعي حقه : افعل ما شئت إنّي إنْ لم أكنْ لك أبا كيف تراعي حقي؟ ولامتناع الجزم بتحقيق المعلق بما في تحققه مشبهة..و"إذا"

---

1 – العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف ــ القاهرة، ط2 : (د تا)، ص217، 218.

2 – شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، 97/4.

3 – الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القز ويني، 133/2.

للشّرط في الاستقبال، والأصل فيها القطع بوقوع الشرط،..قال تعالى: فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ .. ﴿١٣١﴾[1]، بلفظ (إذا) في جانب الحسنة، حيث أريد الحسنة المطلقة..وبلفظ (إنْ) في جانب السيئة..إذ لا تقع إلا في الندرة بالنسبة للحسنة المطلقة، ومنه: وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴿٣٦﴾[2]»[3].

ويقول الجرجاني: «الأصل في (إنْ) ألاّ يكون الشّرط فيها مقطوعا بوقوعه والأصل في(إذا) أن يكون الشّرط فيها مقطوعا بوقوعه»[4]،يبين ابن القيم هذا المعنى مجسّدا في قوله تعالى: وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِنَّا رَحۡمَةٗ فَرِحَ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَإِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ كَفُورٞ ﴿٤٨﴾[5] حيث يقول: «فتدبر قوله تعالى ــ أي السابق ــ كيف أتى في تعليق الرّحمة المحققة إصابتها من الله تعالى بِــ (إذا) وأتى في إصابة السيئة بِــ(إنْ)، فإنّ ما يعفوا الله عنه أكثر، وأُتى في الرّحمة بالفعل الماضي الدال على تحقيق الوقوع، وفي حصول السيئة بالفعل المستقبل الدال على أنّه غير محقق، ولا بد، وكيف أتى في وصول الرّحمة بفعل الإذاقة الدالة على مباشرة الرحمة لهم وإنّها مذوقة لهم والذوق هو أخصّ أنواع الملابسة وأشدها، وكيف أتى في الرحمة بحرف ابتداء الغاية مضافة إليه، فقال: منا رحمة، وأتى في السيئة بباء السببية مضافة إلى كسب أيديهم، وكيف أكّد الجملة الأولى التي تضمّنت إذاقة الرحمة بحرف "إنّا" دون الجملة

---

1 ــ آية 131، سورة الأعراف.

2 ــ آية 36، سورة الروم.

3 – انظر: مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2 : 1407 هـ/1987 م، 241/1.

4 – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص64.

5 ــ آية 48، سورة الشورى.

الثانية؛ وأسرار القرآن أكثر وأعظم من أن تحيط بها عقول البشر. وتأمل قوله تعالى: وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ .. ﴿٦٧﴾ [1] ، كيف أتى ب (إذا) ههنا لما كان مس الضرّ لهم في البحر محققا بخلاف قوله : لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴿٤٩﴾ [2] فإنّه لم يقيّد مس الشر هنا،بل أطلقه،ولما قيّده بالبحر الذي هو متحقق فيه ذلك أتى بأداة (إذا) »[3]، فإنْ لا يُعلّق عليها إلا محتمل الوجود والعدم، لكن قد استشكل هذا في بعض الآيات ــ ذكرها ابن القيم[4] ــ حيث وردت إنْ في معلوم الوقوع قطعا، كقوله تعالى : وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ..﴿٢٣﴾ [5] وهو سبحانه يعلم أنّ الكفار في ريب منه، وقوله: فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ .. ﴿٢٤﴾ [6]، ومعلوم قطعا انتفاء فعلهم، وأجاب عن هذا بقوله: «إنّ الخصائص الإلهية لا تدخل في الأوضاع العربية بل الأوضاع العربية مبنية على خصائص الخلق، والله تعالى أنزل القرآن بلغة العرب، وعلى منوالهم،فكل ما كان في عادة العرب حسنا أنزل القرآن على ذلك الوجه، أو قبيحا لم ينزل في القرآن، فكل ما كان شأنه في العادة مشكوكا فيه بين الناس حسن تعليقه بأنْ من قبل الله ومن قبل غيره، سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا، كذلك يحسن من الواحد منا أن يقول: إنْ كان زيد في الدار فأكرمْه، مع علمه بأنّه في الدّار؛ لأنّ

---

1 ــ آية 67، سورة الإسراء.

2 ــ آية 49، سورة فصّلت.

3 ــ بدائع الفوائد، ابن القيم، 51/1.

4 – نفسه، 51/1.

5 ــ آية 23، سورة البقرة.

6 ــ آية 24، سورة البقرة.

حصول زيد في الدار شأنه أن يكون في العادة مشكوكا فيه، فهذا هو الضابط لما تعلق على إنْ فاندفع الإشكال»[1].

الفرق بين (إنْ) و(لو):

هذا بالنسبة للفرق بين (إنْ) و(إذا)، أما بالنسبة للفرق بين (إنْ) و(لو) يقول ابن الحاجب: «ومن أصناف الحروف حرف الشرط،وهو كل حرف دخل على جملتين فعليتين، فجعل الأولى سببا للثانية ولم يقع من الحروف كذلك إلا (إنْ) و(لو)..إلا أنّ (إنْ) يرتبط بها الشّرط والمشروط في الاستقبال، و(لو) يرتبطان بها في المضي على سبيل التقدير، كقولك في "إنْ": "إنْ أكرمتني أكرمتك" فمعناه الاستقبال فيهما، وفي "لو": "لو أكرمتني أكرمتك" فمعناه المضي على سبيل التقدير لأنها دلت على ارتباط كان معدوما،وأما الثاني فلأنّه إذا كان الأول معدوما، فالأول فيها مرتبط بالثاني على سبيل تقدير الأوّل، وظاهرها الدلالة على أنّ الثاني منتفٍ، فيلزم منه انتفاء الأوّل ضرورة؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب»[2].

---

1 – بدائع الفوائد، ابن القيم، 51/1.

2 – الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني المعروف بابن الحاجب، تحقيق : إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين – دمشق،ط1: 1425هـ/2005م، 237/2.

المبحث الثاني

أوجه الاتّفاق والاختلاف الدّلاليين لجوابي الشّرط والأمر

المطلب الأوّل: أوجه الاتّفاق بين معاني التركيبين

يحمل الجرجاني المعنى في الشّرط على المعنى في الاستفهام من حيث ما بينهما من المناسبة، وهي أنّ كل واحد منهما الكلام فيه مَبني على الشك، حيث يقول: «فإذا قلت: أَضربْت زيدا؟ كنت طالبا ما لم يستقرّ عندك، كما أنّك إذا قلت: إنْ تضربْ زيدا أضربْ، كان كلاما معقودا على الشك من حيث أنّ كل واحد من الشّرط والجزاء علّة لصاحبه، وليس قصدك أنْ تُثبت الضّرب على الإطلاق، كما يكون ذلك إذا قلت: اضْربْ زيدا»[1]، ونأخذ من قوله هذا أنّ معنى المجازاة مبني على الشّك بين الوقوع وعدمه بالنسبة لعلم الشخص المتكلّم بهذا الأسلوب من الكلام، وصيغة الأمر دون مجازاة تُفيد الإطلاق بدليل قوله في آخر النص السابق. أما إذا استعملت هذه الصيغة في أسلوب المجازاة فإنّها ستأخذ ما أخذه الشّرط من انعقاد معنى الكلام على الشّك، والشّرط ــ على قوله السّابق أيضا ــ صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل، وهو الحدث والزمن، لأنّ الفعل في جملة الشّرط معلق حدوثه، أو وقوعه، فهو إذن ليس تام الدلالة، في قولك: (إنْ تضربْ أضربْ) تعلّق ضربَك على ضربِ المخاطب، فأنت لم يقع منك ضرب، والمخاطب كذلك لم يقع منه ذلك، وإنّما علقت ضربك على ضربه بأداة الشّرط.

وجواب الأمر يلحق بجواب الشّرط في هذا المعنى، فلو قلت: "ائتِني آتِك" فإنّك تُعلّق إتيانك على إتيان المخاطب، فأنت لم يقع منك إتيان، والمخاطب كذلك لم يقع منه ذلك، وإنّما علّقت إتيانك على إتيانه، يقول ابن مالك: «ثم بيّنت أنّ جواب غير النفي إذا خلا من الفاء وقصد به الجزاء جزم بما هو له جواب، لأنّه شبيه بالشّرط في جواز وقوعه، وعدم جواز وقوعه بالنسبة إلى علم الشّخص المتكلّم به»[2]. أي أنّ الأمر إذا عُلّق على جزاء فهو مُعلّق على

---

[1] ــ المقتصد، عبد القاهر الجرجاني، 2 /1120.

[2] – شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن مالك بن عبد الله الطائي، تحقيق: أحمد بن يوسف القــادري، دار صــادر – بيروت، ط1: 1427 هــ/2006 م، 110/2.

شيء لم يحصل، وعدّه ابن القيّم ضمن الأشياء التي تتعلّق بالمعدوم، حيث يقول: «فائدة: عشر حقائق لا تتعلق إلا بمعدوم، الشّرط وجزاؤه والأمر والنّهي والدعاء والوعد والوعيد والترجي والتمني والإباحة»[1].

والذي بحثه الجرجاني في هذه الجوابات يُفسّر لنا لِم كان تقدير الشّرط في جواب الأمر: وهو أنّ الجواب في حقيقته المعنوية للشّرط، والذي أوجب هذا الجواب هو معنى الشّرطية وليس الأمر في حد ذاته ويعلل لنا الجرجاني هذا المعنى بدقة، حيث يقول: «اعلم أنّ فعل الشّرط يُضمر بعد هذه الأشياء الخمسة لدليلها عليه، فالأوّل الأمر، كقولك: "ائْتِني أُكرمْك"، والتقدير: "ائْتِني فإنّك إنْ تأتِني أُكرمْك"، ولو حملت بالكلام على ظاهره أحلت، لأجل أنّ الأمر بالإتيان لا يكون مُوجِبًا الإكرام، وإنّما يُوجب ذلك الإتيان، ولو كان جزم "أُكرمْك" بنفس "ائتني" على من لا يظنّه من لا خبرة له بهذا العلم لوجب أن يُقال: إنّ المعنى في قولك: "ائْتِني أُكرمْك": "إنْ آمرُك بالإتيان أُكرمْك"»[2]، فالأمر إذا اقترن بالجزاء صار على معنى الشّرط. وهو ما يزيده وُضوحا قول السيرافي: «جزم جواب الأمر والنّهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كلّه، والدليل على ذلك أنّ الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنّما هي ضمانات يضمنها الآمر والنّاهي، وليست بضمانات مطلقة ولا عِدات واجبة على كلّ حال، وإنّما هي معلّقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضمان والعِدة،وإنْ لم يوجد لم يجبْ،أترى أنّه إذا قال: ائْتِني آتِك،لم يُلزم الآمر أن يأتِي المأمور إلا بعد أن يأتِيه المأمورُ، ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى والذي يكشفه الشرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء»[3].

---

1 – بدائع الفوائد، ابن القيم، 174/4.

2 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، 1124/2.

3 ــ انظر: الكتاب، سيبويه، 94/3، هامش1.

الشّرط بين الخبرية والإنشائية والتداخل الوظيفي بين التركيبين :

هذا المبحث من المباحث التي تبحث في تداخل معاني التركيبين من حيث الخبرية والإنشائية، وما يتبع ذلك ويلحقه من المعاني، فإذا كان الأمر طلبا محضا يمثل مصدر الإنشاء ورأسه بما اتفق عليه أهل الفقه والعربية.. فهلا كان الشّرط إنشاء ما دام أنّ الأمر يقع بلفظه وقوع الفعل المستقبل في باب الشّرط، نحو: قم أكرمْك؟ وما دام أنّ الأمر فرع عن الشّرط في دخول المجازاة عليه؟ أيضا نرى دخول الإنشاء في طرفيه كقولك: إنْ جاء زيد أكرمْه، وإنْ جاء زيد فلا تهنه، وإنْ جاء زيد فمن يكرمْه؟

اختلف النحاة والبلاغيون في هذه المسألة، فمنهم من رأى أنّ الشّرط لا يكون خبرا أوإنشاء لجواز وقوعه فيهما، يقول الرّضي الاستراباذي: «ولا يكون الشّرط جملة طلبية ولا إنشائية، لأنّ وضع أداة الشّرط على أنْ تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصِّدق، إمّا في الماضي، نحو: لو جئتني أكرمتك، أو في المستقبل نحو: إنْ زرتني أكرمْك، أما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتّب على أمر مفروض، فجاز وقوعه جملة طلبية وإنشائية نحو: إنْ لقيت زيدا فأكرمْه، وإنْ دخلت الدار فأنت حر»[1]. ومنهم من جعلها خبرية محضة، يقول السكاكي: «وأما الحالة المقتضية لكونه جملة ــ أي الشرط ــ فهي إذا أُريد تقوي الحكم بنفس التّركيب..وقولك: بكر يشكرك إنْ تُعطه، أو بكر إنْ تعطه يشكرك لما عرفت أن الجملة الشّرطية ليست إلا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص كقولك: زيد في الدار، أو إذا كان المسند سببا فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع إثبات أو نفي لكون ما بعده سببا مما قبله، وما ذكرت لك إذا تحققت مضمونه أعثرك على وجه حكم النحويين، لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع إلى المسند إليه لفظا أو تقديرا»[2]، وجعلها السيوطي في قسم الإنشاء[3]، وجعل التفتازاني

---

1 – شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، 120/5.

2 ــ مفتاح العلوم، السّكاكي، 217/1.

3 ــ الإتقان في علوم القرآن،جلال الدين السّيوطي، مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة، ط4، (دتا)، 627/2.

الحكم في إنشائيتها أو خبريتها تابع للجزاء، فإن كان خبرا كانت الجملة خبرية، وإن كان إنشاء كانت إنشائية، «والتحقيق في الجملة الشّرطية عند أهل العربية أنّ الحكم هو الجزاء وحده وأنّ الشّرط قيد له بمنزلة الظّرف والحال حتى إنّ الجزاء إنْ كان خبرا فالشّرطية خبرية، وإن كان إنشاء فإنشائية، وعند أهل النّظر، أنّ مجموع الشّرط والجزاء كلام واحد دال على ربط شيء بشيء وثبوته على تقدير ثبوته من غير دلالة على الانتفاء عند الانتفاء، فكل من الشّرط والجزاء جزء من الكلام بمنزلة المبتدأ و الخبر»[1].

أما ابن القيم فبيّن أنّ مثل قولك: ″سلام عليكم″ وقولك : ″ويل له″ هي إنشاءات وأخبار في الوقت ذاته، ولا تناقض بين خبريتها وإنشائيتها، لأنّ نسبة الخبر والإنشاء في الكلام نأخذها باعتبار نسبتين اثنتين هما،نسبة للمتكلم ونسبة للكلام، على التفصيل التالي: «أنّ هذا ونحوه من ألفاظ الدّعاء متضمن للإنشاء والإخبار، فجهة الخبرية فيه لا تناقض جهة الإنشائية، وهذا موضع بديع يحتاج إلى كشف وإيضاح، فنقول: الكلام له نسبتان نسبة إلى المتكلّم به نفسه ونسبة إلى المتكلّم فيه إمّا طلبا وإمّا خبرا، وله نسبة ثالثة إلى المخاطب لا يتعلق بها هذا الغرض إنما يتعلق تحقيقه بالنسبتين الأوليين، فباعتبار تينك النسبتين نشأ التّقسيم إلى الخبر والإنشاء، ويُعلم أين يجتمعان وأين يفترقان، فله بنسبته إلى قصد المتكلم وإرادته لثبوت مضمونه وصف الإنشاء، وله بنسبته إلى المتكلم فيه والإعلام بتحققه في الخارج وصف الإخبار، فكل موضع كان المعنى فيه حاصلا بقصد المتكلّم وإرادته فقط، فإنّه لا يجامع فيه الخبر الإنشاء نحو قوله: بعتك كذا ووهبتكه وأعتقت وطلّقت، فإنّ هذه المعاني لم يثبت لها وجود خارجي إلا بإرادة المتكلّم وقصده، فهي إنشاءات، وخبريتها من جهة أخرى، وهي تضمنها إخبار المتكلم عن ثبوت هذه النسبة في ذهنه، لكن ليست هذه هي الخبرية التي وضع لها لفظ الخبر، وكل موضع كان المعنى حاصلا فيه من غير جهة المتكلم، وليس للمتكلم إلا دعاؤه بحصوله ومحبته، فالخبرية فيه لا تناقض الإنشائية، وهذا نحو ″سلام عليكم″ فإنّ

---

1 ــ انظر: مباحث التّخصيص عند الأصوليين والنّحاة، محمود سعد، نشأة المعارف ــ الإسكندرية، (دط)، (د تا)، ص176.

السّلامة المطلوبة لم تحصل بفعل المسلّم، وليس للمسلم بها إلا الدعاء بها ومحبتها، فإذا قال: سلام عليكم تضمن الإخبار بحصول السّلامة والإنشاء للدعاء بها وإرادتها وتمنيها»[1].

والشّرط على كلام ابن القيّم يتضمن نسبة للمتكلم بطلب حصول فعله الذي لم يثبت له وجود خارجي، ونسبة للكلام بما تحمله الأداة من عقد الأوّل على الثاني والإعلام بتحقّقه في الخارج أي بالنظر إلى معناه الذهني، يقول ابن القيّم: «وفصل الخطاب في ذلك أنّ لهذه الصيغ نسبتين نسبة إلى متعلقاتها الخارجية فهي من هذه الجهة إنشاءات محضة كما قالت الحنابلة والشافعية، ونسبة إلى قصد المتكلم وإرادته، وهي من هذه الجهة خبر عما قصد إنشاؤه كما قالت الحنفية فهي إخبارات بالنظر إلى معانيها الذهنية، إنشاءات بالنظر إلى متعلقاتها الخارجية»[2].

ولعل أحسن ما يمكن أن يُقال في هذه المسألة أنّ الشّرط من بين الأساليب التي تدل على الخبرية والإنشائية في آن واحد، وهذا جارٍ في بعض التّراكيب العربية على ما بيّنه ابن القيم، حيث إنّ وقوفنا على هذه الحقيقة من إمكانية احتمال الكلام لنسبتين في آن واحد يؤكّد لنا أنّ ما قاله الرضي الاستراباذي هو الصواب في هذه المسألة، لأنّ البحث فيها متعلق بهذه النسب؛ يقول الرضي في شرحه على الكافية: «كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلّم به عليه، وحامله على الكلام الخبري: إفادة المخاطب بمضمونه،تقول: ضربَ زيدٌ أو ما ضربَ زيدٌ، إذا قصدت إفهام المخاطب ضَرْب زيد أو عدم ضَرْبه، وأمّا الحامل على الكلام الطلبي، فكون المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره، ومعنى كونه مقصودا لغيره، أنّه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشّرط،أعني توقف غيره عليه»[3]، هذا يعني أنّ الطلب إذا عُلّق على جزاء كان الجزاء متوقّف علي ذلك الطّلب، أمّا إذا قُصد الطلب لنفسه فلا يرد له جزاء يتوقف

---

1 – بدائع الفوائد، ابن القيم، 113/2،114.

2 ــ المصدر السابق، 21/1.

3 ــ شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، 128/5.

عليه، وعندها يخلو من معنى الشّرط، لذا يقول الرضي مرة أخرى: «فإذا ذكرت الطّلب ولم تذكر بعده ما يصح توقّفه على المطلوب جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره، وإنْ ذكرت بعده ذلك غلب على ظنّه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشّرط في الطّلب مع ذكر ذلك الشّيء ظاهرا»[1].

بهذا اتضح أنّ كلا التركيبين ــ من الأمر المجازى أو الشّرط المجازى ــ يدل على الخبرية بالنسبة للكلام وبالنسبة للمُخاطَب، وجهة الطّلب في الأمر بيّنه على ما ذكرنا أنّه مطلوب للآمر من كلام ابن القيم، وعلى قول الرضي الاستراباذي أنّ الحامل للكلام الطّلبي هو كون الكلام مقصودا لغيره بالنسبة للمتكلّم به.

---

1 ــ نفسه، 128/5.

المجازاة ومعنى الحث والمنع:

لقد ذكر الأصوليون أنّ الشّرط يشارك الأمر في معنيين اثنين هما: الحث و المنع، كأن يَقول الرجل لامرأته: "إنْ دخلت الدار فأنت طالق" يُريد منعها الدخول، أو"إنْ لا تدخلي الدار فأنت طالق" يُريد حثّها على الدخول، يقول ابن قدامى: «..ولأنّ في الشّرط معنى القسم من حيث كونه جملة غير مستقلة دون الجواب، فأشبه قوله: واللّه وباللّه وتاللّه،وقال القاضي في المجرد هو تعليقه على شرط يقصد به الحث على الفعل أو المنع منه، كقولك: إنْ دخلت الدار فأنت طالق، أو إنْ لم تدخلي الدار فأنت طالق..»[1]، فقوله تعالى: يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ..﴿٢٩﴾[2]، المجازاة فيه تفيد معنى الحث والتشجيع والترغيب في التقوى، فهي مطلوبة ضمنا،وقوله تعالى: وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾ [3]، المجازاة بالعذاب في هذه الآية تفيد معنى الترهيب والتحذير من التولي،فهي متضمّنة لطلب الكف عن هذا الفعل ضمنا. وقد يأتي الطلب في جملة الشّرط صريحا إذا كان جوابها طلبيا كقوله تعالى: قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ.. ﴿٣١﴾[4] ، وقوله : فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ... ﴿٢٤﴾ [5].

---

1 ــ انظر: المغني ومعه الشرح الكبير: موفق الدين ابن قدامى، وشمس الدين ابن قدامى المقدسي، دار الكتاب العربي ــ بيروت، لبنان، (دط)، (دتا)، 334/8.

2 ــ آية 29، سورة الأنفال.

3 ــ آية 38، سورة محمد.

4 ــ آية 31، سورة آل عمران.

5 ــ آية 24، سورة البقرة.

فيمكن إذن أن نستنتج نتيجة أخيرة هي أنّ جواب الشّرط يشارك جواب الأمر في معنى الطّلب لمشاركته إيّاه في معنى الحث والمنع، وأنّ جواب الأمر يشارك جواب الشّرط في معنى الخبر لأنّ كلاهما المقصود منه إفادة المخاطَب بمضمونه.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف الدّلالي بين التركيبين

أوّلا؛ عند الجرجاني:

ذكر الجرجاني أنّ وجوه التعليق في النظم ثلاثة[1]: تعلّق اسم باسم وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما، والشّرط داخل تحت الوجه الثالث منها، يقول الجرجاني: «والضرب الثالث؛ تعلُّق بمجموع الجملة، كتعلُّق حرف النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أنّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد، وبعد أن يسند إلى شيء»[2]، فالحرف يعمل دور التقييد وهو المعنى الذي يختص به الجزاء دون غيره، ويقول ــ مبيّنا طريقة التقــييد في الشّرط ــ: «وإذا قلت: "إنْ يَأتني زيدٌ أكرمْه" لم تكن جعلت الإتيان شرطا،بل الإتيان من زيد،وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاء للإتيان، بل الإكرام واقعا منك، كيف؟ وذلك يُؤدي إلى أشنع ما يكون من المُحال، وهو أنْ يكون هاهنا إتيان من غير آتٍ وإكرامٌ من غير مُكرمٍ، ثمّ يكون هذا شرطا وذلك جزاء»[3].

والجزاء مقيّد على هذا المعنى سواء أفي الشّرط أم في الأمر، فالأمر ذو الجواب المجزوم يحصل فيه هذا التقييد؛ لأنّه كما عرفنا في الفصل السّابق أنّه يُقدر فيه شرط، وعرفنا أيضا أنّ التعليق يحصل في وجود فعل الأمر بشرط مقدّر بخلاف الشّرط فإنّ التّعليق يحصل بوجود أداة الشرط، فهنا موضع الفارق بين التركيبين؛ إذ المعنى سيتبع الأداة في الشّرط، فلكل أداة معنى خاص بها، يقول الجرجاني: «وإذا نظرنا إلى ذلك، علمنا ألا محصول لها غير أنْ تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا..أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر،

---

1 – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص4.

2 – نفسه، ص6.

3 – نفسه، ص7.

فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمّنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس»[1]. فلكل حرف أو أداة من أدوات الشّرط معنى وُضع له.

الظاهر من هذه النصوص أنّ التقييد بالأداة يفيد في الشّرط معنى خاصا لا يُؤديه جواب الأمر، وهو أوّل شيء يحصل في ذهن المتكلّم ثم تتبعه المعاني الثانوية، فإذا قصد المتكلم لمعنى من تلك المعاني أتى باللّفظ والأداة المناسبة لهذا المعنى، وبين الجرجاني اختيار المتكلّم للتعليق باللّفظ المناسب للمعنى المقصود على اعتبار أنّ اللّفظ تابع للمعنى كما يقول:«..إنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أوّلا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أوّلا في النطق، فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون أولا قبل المعاني..أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه إلى أنْ تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظنّ ووهم يتخيّل إلى من لا يوافي النظر حقه، وكيف تكون مفكرا في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا إذا عرفتها عرفت أنّها تنظم على وجه كذا؟»[2]، ويقول مرة أخرى مؤكدا ذلك: «..وأنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتبُ لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها، ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[3].

---

1 – نفسه، ص55.

2 – المصدر السابق، ص52، 53.

3 – نفسه، ص54 .

ثانيا؛ عند ابن القيّم:

إنّ المقام الذي يستعمل فيه التعبير بأسلوب الشّرط غير المقام الذي يستعمل له الأمر في الجزاء، والشّرط في حد ذاته تتعدد معانيه حسب المعنى الذي تفيده كل أداة تستعمل له وحسب صيغة الفعل المستعمل له وزمنه ــ وهذا من بين الفروق بين معاني هذه التراكيب عند أهل المعاني.

إنّ المعنى يتبع الفعل في جملة الأمر المجازى، فها هو ابن القيم يبين لنا متى يُستعمل الجزاء بالأمر ومتى يُستعمل الجزاء بالشرط؟ أو ما هو الموضع الدقيق الذي يُعبّر فيه عن الجزاء بأسلوب الأمر وجوابه، يقول: «وأما وقوع المستقبل بلفظ الأمر في باب الشّرط، نحو: "قُمْ أكرمْك"، فقيل حكمته أنّ صيغة الأمر تدل على الاستقبال فعدلوا إليها إيثارا للخفة، وليست هذه العلة مطردة، فإنّ الأفعال المختصة بالمستقبل لا يحسن إقامة لفظ الأمر مقام أكثرها نحو: سيقوم وسوف يقوم ولن تقوم وأريد أن يقوم ولكن أحسن ما ذكروه أنْ يُقال في قوله: "قم أكرمْك" فائدتان ومطلوبان: أحدهما جعل القيام سببا للإكرام ومقتضيا له اقتضاء الأسباب لمسبباتها، والثاني كونه مطلوبا للآمر مرادا له، وهذه الفائدة لا يدل عليها الفعل المستقبل فعدل عنه إلى لفظ الأمر تحقيقا له، وهذا واضح جدا»[1]، فيؤدي هذا الأسلوب من الأمر وجوابه معنى لا يؤديه الشّرط وجوابه، كقوله تعالى: قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٤﴾[2]، فهذا النسق من التركيب يدل على أنّ القتال مطلوب بخلاف ما لو كان: (إنْ تقاتلوهم يعذبْهم) فإنّه لا يفيد أنّ القتال مطلوب، وكذا قوله تعالى: وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ...﴿٦٠﴾[3] يفيد أنّ الدعاء مطلوب من العبد مراد الله

---

1 ــ بدائع الفوائد، ابن القيم ،100/1،101.

2 ــ آية 14، سورة التوبة.

3 ــ آية 60، سورة غافر.

تعالى، بخلاف ما لو قيل: (إنْ تدعوني أستجبْ) ويقول ابن مالك: «كل فعل مأمور به أو منهي عنه فلا بدّ أن يكون سببا لجلب مصلحة أو دفع مفسدة وإلا فلا فائدة في طلبه، فمن لوازم الأمر بكل فعل أو النّهي عنه كونه سببا لأمر، فلهذا إذا خلا الجواب في غير النّفي من الفاء وقصد الجزاء جُزِم لأنّه جوابُ شرطٍ مقدرٍ دلّ عليه ما قبل»[1].

ويقول ابن القيم: «الأفعال ثلاثة،ماض ومضارع وأمر؛ فالأمر لا يكون إلا للاستقبال، ولذلك فلا يقترن به ما يجعله لغيره، أما وروده لمن هو ملتبس بالفعل فلا يكون المطلوب منه إلا أمرا متجددا وهو إما الاستدامة وإما تكميل المأمور به نحو: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ .. ﴿١٣٦﴾)[2]»[3]. فيتبيّن من كلامه مايلي :

ــ في قوله: "أما وروده لمن هو ملتبس بالفعل" إشارة إلى أنّ الأمر في القرآن الكريم وارد على هذين النمطين:

1 ــ ما كان موجّها للمتلبّس بالفعل.

2 ــ ما كان موجّها لمن ليس متلبّسا بالفعل، وهو الأصل في الأمر بدليل قوله قبل ذلك: "فلا يقترن به ما يجعله لغيره".

ومن خلال تتبّعنا لصيغ الأمر في القرآن الكريم نلاحظ أنّ النّمط الأوّل لم يقترن به الجواب مطلقا. وهذا يؤكّد الفارق ــ الذي ذكره ابن القيّم ــ من استعمال الجزاء مع الأمر؛ وهو كون الأمر مطلوبا للآمر مرادا له بخلاف الجزاء في الشّرط، ولذلك كان الأمر الموجّه لمن هو متلبّس بالفعل غير مستعمل معه أسلوب المجازاة في القرآن الكريم، لأنّ الغرض منه

---

1 ــ شرح التّسهيل، ابن مالك، 39/4.

2 ــ آية 136، سورة النساء.

3 – بدائع الفوائد، ابن القيم، 152/4.

ليس طلب الفعل بل تكميل المأمور به والمداومة عليه. وفي هذا ذكر الجرجاني أنّ الجزاء إذا أُتِي فيه بالمخصوص لم تحصل المجازاة؛ لأنّها لا تكون إلا في المعنى الشّائع، يقول: «وأمّا اعتبار معنى الشّياع فيه فلأجل أنّ الجزاء لا يكون إلا في الشّائع، تقول: "مَنْ يَخرجْ فله درهم"، ولا تقول: "زيد يخرج فله درهم"، فتأتِي بالمخصوص. وكذلك إذا قلت: الذي يأتيني، وأنت تريد واحدا بعينه قد عَهِده المتكلّم، لم يجزْ أن تُدخِل الفاء في خبره فتقول: الذي يأتِيني فله درهم. كما لا يجوز أن تقول: الرجلُ فله درهمٌ »[1]، فهذا القول يُؤكّد أنّ المجازاة بجميع أشكالها بعد الشّرط أو بعد الأمر تتضمّن معنى الشّياع، لذا لاحظنا أنّ الأمر إذا كان مخصوصا بمن هو متلبّس به لم تلحقه المجازاة.

1 ــ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1/ 223.

خلاصة:

ما يمكن أن نستخلصه من جملة المباحث الدلالية السابقة ما يلي:

أوّلا، مما يخالف فيه جواب الشّرط جواب الأمر:

المعنى في سياق الشّرط معلق حدوثه بوجود الجواب ولو تقديرا، أحيانا يستغني عن فعله في اللفظ فيلي الأداة الاسم ويبقى الفعل مضمرا تقديرا، أمّا الأمر فقد يأخذ معنى دون جوابه إذا لم يُقصد فيه المجازاة.

أحيانا يخرج الشّرط عن معنى الاستقبال إلى المضي ليطابق السؤال الجواب ويصح التعليق الخبري، لأنّه شرط في سياق جواب لسؤال،فالمعنى في الشّرط تابع للمعنى الذي تفيده الأداة المستعملة فيه، ولما يقتضيه الفعل المستعمل حسب صيغته وزمنه، فالشّرط فيه يأتي فعلا ماضيا أو مضارعا، أما المجازاة في الأمر تقتضي الطّلبية، والمعنى في الأمر المجازى تابع لفعل الأمر.

ومما شابه فيه الشّرط الأمر تعلقه بالاستقبال، والجواب متعقب لفعله في كليهما.

كلاهما يفيد الجزاء والسّببية، وكلاهما يفيد غرضا خارجا عنه.

الأمر شبيه بالشّرط في جواز وقوعه، وعدم جواز وقوعه بالنّسبة إلى علم الشّخص المتكلم به، والجواب في كل من التركيبين يتعلق بغيره من الأفعال فجواب الأمر متعلق بفعل الأمر، وجواب الشرط متعلق بفعل الشّرط، وكلا الجوابين يدل على عدم الوقوع، فمن أهم أوجه التداخل بين معاني الجوابين أنّ الدلالة في كليهما مبنية على الشك في وقوع الجزاء وعدمه، والجزاء متضمّن لمعنى الحث والمنع في كليهما، وأنّ جواب الشّرط يشارك جواب الأمر في معنى الطّلب لمشاركته إياه في معنى الحث والمنع، وأنّ الثّاني يُشارك الأوّل في معنى الخبر لأنّ كليهما المقصود منه إفادة المخاطَب بمضمونه.

إنّ الغالب على صيغ الشّرط بأدواته في الاستعمال الكلامي المتداول أنّه يستعمل في مواطن الجحود والإنكار أو الشك أحيانا، أو في الأمر الذي ليس متيقّن حصوله، أو ما يسميه النّحاة محتمل الوجود والعدم، فتقول لصديقك: إنْ تأتني آتك وأنت شاك في مجيئه، والعكس بالنسبة لجواب الأمر؛ لذا يستعمل المتكلم مثلا عبارة: إنْ خرجت أو فعلت أو كذا..فأنت طالق، إذا جرّته نفسه لذلك في حالة غضب أو نفور، وتراه يقول لابنته: افْعلي كذا أو كذا.. أكافئْك، إذا أراد أن يرغبها في أمر خير أو ينهاها أو يبعدها عن أمر شر، وغالب من يستعمل هذا أن يكون في حالة استقرار نفسي أو موقف رفق،لذا كان الغالب على جزاء الأمر أنْ يستعمل في الأمر الممدوح وفي مواطن الترغيب، كما هو حاصل في مواضع الأمر بالعبادة في النص القرآني، قال تعالى: (وَقَالَ مُوسَىٰ يَـٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾)[1]، وقال تعالى: (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)[2].

إنّ المعطيات النّحوية التي تم بسطها في الفصول السابقة من مبحث العامل في جزم هذه الجوابات، ومبحث البنية التجريدية لها ما هي إلا عمليات وصفية للبُنى التّركيبية في اللّغة العربية معتمدة أساسا على لغة متخصصة ليست نتاج وضع اعتباطي، بل هي نتاج ملاحظات ومواضعات تمت بطريقة استنتاجية(déductive)،انطلاقا من تبصر النحاة العرب في الفروق بين الاستعمالات المختلفة، وهي التي سماها الجرجاني بعد ذلك "معاني النحو".

إذا عرفنا من نتائج الفصل السّابق أنّ جواب الشّرط أصل وجواب الأمر فرع عليه في البنية لأنّ الثّاني (جواب الأمر) تضمّن الأوّل(جواب الشّرط) وزيادة، فإنّ الشّأن في الدلالة قد اتّفق والشّأن في البنية؛ إذ يشتركان في معنى الشّك في وقوع الجزاء وعدمه ومعنى السّببية ويزيد جواب الأمر عن الشّرط كونه مطلوبا للآمر مرادا له، فالمعنى في جواب الأمر يتضمّن المعنى في جواب الشّرط وزيادة وكل تركيب يؤدي وظيفة دلالية لا يؤديها التّركيب الآخر.

---

1 ــ آية 84، سورة يونس.

2 ــ آية 175، سورة آل عمران.

وتدلّنا هذه النصوص من حيث اختيار المتكلّم للفظ المناسب للتعبير عن الغرض المناسب على أنّ الألفاظ تابعة للمعاني، وأنّ المكوّن الدّلالي ليس مجرّد مكوّن تفسيري بل هو نظير للمكوّن التركيبي، وهما معا يحققان النّظم كوظيفة للأداء اللغوي في التّراكيب.

إنّ التّحليل الدّلالي للكلام عند الجرجاني وابن القيّم، وغيرهم من اللّغويين العرب مرافق للتّحليل البنوي التّجريدي غير مستقل عنه، وبهذا نتبين ما للدلالات المتخصّصة من دور في تحديد مسارات التحليل الإعرابي، وما لها من أثر في تصوّر البنية التركيبية للنصوص، وقد كان لهذه الجهة أثر عظيم في تعامل ابن القيّم مع كثير من النصوص في كتابه: "بدائع الفوائد"، خاصة القرآنية منها،حيث حرص على استشارة التفسير قبل اختيار وجه مما تطرحه الاحتمالات البنوية الصورية،لذا فلا يُفسّر القرآن بمجرّد ما تطرحه الاحتمالات التّركيبية دون النّظر في الدلالات على رأي ابن القيّم.وفي المطلب التالي نعرف هذا في مسألة تقدّم الجواب في الشّرط عند ابن القيّم.

المطلب الثالث: الغرض الوظيفي لتقديم الجزاء عند ابن القيّم

بيّن ابن القيم أنّ تقديم الجواب في هذه المواضع لم يعد تابعا للعمل البنوي فقط بل تابع للعمل الدلالي، وبما يهتمّ به المتكلّم، وقال ابن القيم: «فإنْ قيل: الشرط له التّصدير وصفا، فتقديم الجزاء عليه يخلّ بتصديره، قلنا: هذه هي الشّبهة التي منعت القائلين بعدم تقديمه، وجوابه إنّكم إنْ عنيتم بالتصدير أنّه لا يتقدم معموله عليه، والجزاء معمول له فيمتنع تقديمه، فهو نفس المتنازع فيه، فلا يجوز إثبات الشّيء بنفسه، وإن عنيتم به أمرا آخر، لم يلزم منه امتناع التقديم، ثم نقول: الشّرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشّرط جملة واحدة، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان، فأشبها المفردين في باب الابتداء والخبر، فكما لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ فكذلك تقديم الجزاء، وأيضا فالجزاء هو المقصود والشّرط قيد فيه، وتابع له، فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعا، ولهذا كثيرا ما يجيء الشرط متأخّرا عن المشروط، لأنّ المشروط هو المقصود وهو الغاية، والشرط وسيلة،فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها،ورتبتها التقديم ذهنا، وإن تقدمت الوسيلة وجودا فكل منهما له التقدّم بوجه، وتقدم الغاية أقوى، فإذا وقعت في مرتبتها، فأي حاجة إلى أن نقدرها متأخرة، وإذا انكشف الصواب، فالصواب أن تدور معه حيثما دار»[1].

يتبيّن من كلام ابن القيّم أنّ البصريين حملوا تركيبة الشّرط على المبتدأ والخبر في مسألة العمل ولم يحملوه عليه في مسألة التقديم والتأخير، رغم أنّ الدلالة تقتضي ذلك، وأنّ لكل منهما رابط. إذ عدّ ابن القيّم الجزاء متقدّما على شرطه لأنّه هو المقصود والشّرط قيد فيه وتابع له، ولهذا ورد كثيرا في القرآن الكريم وهو من تقديم الغايات على الوسائل، ورتبتها التقديم في اعتقاد المتكلّم وإن تقدّمت الوسيلة وجودا.

---

1 ــ بدائع الفوائد، ابن القيم، 55/1.

كان محور اهتمام ابن القيّم هو التّأثير الدلالي، أما النحاة البصريين نظروا إلى هذه المسألة من منظور عدم تقدّم العامل على معموله ــ كما تبيّن من الفصل الأوّل ــ.

ففي قوله تعالى: قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣١﴾[1] ، تقدم الشّرط لأنّ الاهتمام كان بدعوى اليهود محبة الله فاشتُرط لهذه المحبة شرطا هو إتّباع الرّسول، أما قوله تعالى :قُلۡ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمَآ أَتَّبِعۡهُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ [2] قدم الجواب عن الشّرط للاهتمام بالجواب؛ حيث أراد أن يدحض حجة المعاندين الذين ادّعوا على موسى وهرون عليهما السّلام أنّهما ساحران، يقول الألوسي: «ومثل هذا الشّرط يأتي به من يدل بوضوح حجته؛ لأنّ الإتيان بما هو أهدى من الكتابين أمر بيّن الاستحالة، فيوسّع دائرة الكلام للتبكيت والإلزام، وإيراد كلمة إنْ في قوله تعالى (إنْ كنتم صادقين) أي في أنّهما ساحران مختلفان مع امتناع صدقهم نوع تهكم بهم»[3].

---

1 ــ آية 31، سورة آل عمران.

2 ــ آية 49، سورة القصص.

3 ــ روح المعاني، الألوسي، 92/20.

التمثيل الشجري لبنية النص:

تحليل التركيب الشّرطي في قوله تعالى وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ [1]

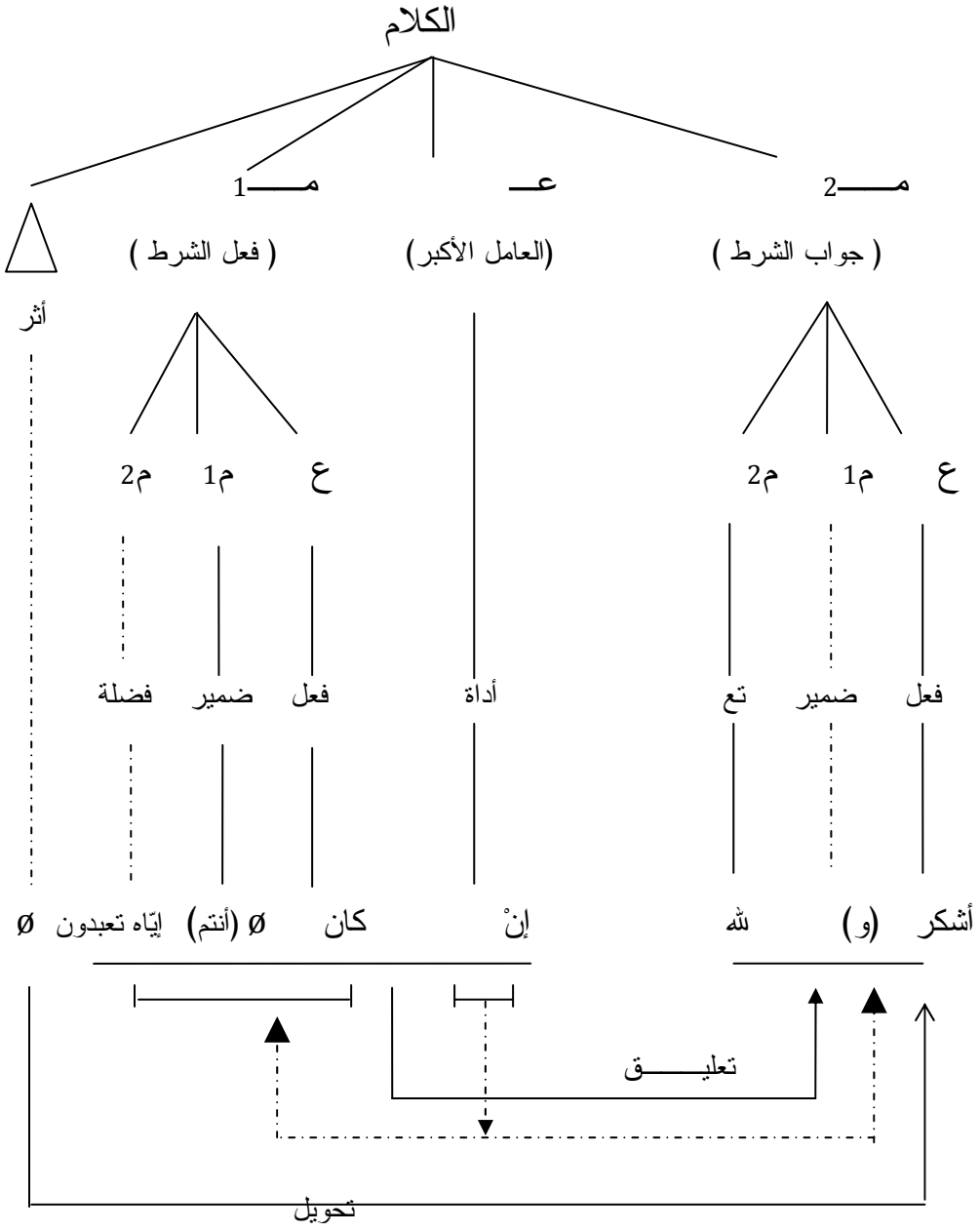

1 ــ آية 172، سورة البقرة.

البناء لا يظهر لعدم ظهور الجزم أي ليس للشّرط وأداته عمل في الجزاء، وهو على قول ابن القيّم جزاء لفظا ومعنى، لذا يحصل التّعليق، لأنّ الكلام عند ه يتبع بعضه بعضا ويرتبط بعضه ببعض وإن تقدم منه جزء وتأخّر، حيث يقول: «فإنّ الكلام مبني أوّله على آخره ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض،كارتباط التوابع من الصفات وغيرها بمتبوعاتها»[1]، وما دام الكلام موصولا فإنّ الحكم للجزاء، فالوصل هو المؤثّر في الحكم لا تقدّم الجزاء وتأخّره، فإذا قلت : آتيك إنْ أتيتني، كان الشّرط متّصلا بآتيك لذا كان المتقدّم هو الجواب والكلام مرتبط به[2].

فالمعنى في الآية على المجازاة والذي تقدّم هو الجزاء والكلام مرتبط به، وإنّما تقدم لأداء غرض ذكره ابن القيم في قوله: «الذي حسن مجيء (إنْ) ههنا الاحتجاج والإلزام، فإنّ المعنى: إنّ عبادتكم لله تستلزم شكركم له، بل هي الشكر نفسه، فإن كنتم ملتزمين بعبادته داخلين في جملتها فكلوا من رزقه واشكروه على نعمه، وهذا كثيرا ما يورد في الحجاج كما تقول للرجل: إنْ كان الله ربك وخالقك فلا تعصه»[3].

يمكن أن نستنتج مما تقدّم:

أنّ ما يحصل من تقديم ما ظاهره جواب عن أداة الشّرط في بنية الشّرط ليس بجواب عند البصريين إنّما يدل على الجواب ويسدّ مسدّه فيبقى موضع الجزاء متساويا بين التّركيبين عندهم، ومحلّه التأخير، وقد خالفهم الكوفيون وابن القيّم في هذا، وأنّ ما تقدّم على عامل الشّرط هو جواب له تقدّم ليؤدي دورا وظيفيا بلاغيا لايتحقق مع تأخيره.

تبيّن أنّ محور اهتمام ابن القيم هو المعنى من أجل الوصول إلى الهدف الشّرعي فهو الغاية المراد تحقيقها لذا غلب على دراسته لهذه التّراكيب المعالجة الوظيفية أما النّحاة ومنهم

---

1 ــ بدائع الفوائد، ابن القيم، 54/1.

2 ــ نفسه، 54،53/1، وذكر ابن القيم أنّه اختيار الجرجاني.

3 ــ نفسه،52/1.

سيبويه فكان هدفهم الوصول إلى البنية المثالية للغة لذا اعتمدت دراستهم لهذه التراكيب المعالجة البنوية وفق مبدأ العمل النّحوي.

تقدّم الجزاء على شرطه مبنى على أساس التقييد بعد الإطلاق ليفيد غرضا بلاغيا يستدعيه المتكلّم كتعظيم شأن الجواب كما في قوله تعالى: (قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم .. ﴿٨٩﴾)[1]، فالاهتمام بمعنى الجواب يجعله يتقدم ليوافق تقدّمه في اللّفظ تقدّمه في المعنى، لاهتمام المتكلّم بالمعنى المتقدّم.

1 ــ آية 89، سورة الأعراف.

فهرس الآيات:

وفيما يلي فهرسا يبيّن أرقام الآيات التي تقدّم فيها الجزاء على شرطه في القرآن الكريم:

اســـــــــم السورة	رقـــــم السورة	رقم الآية
البقرة	2	23،31،91،93،102،103،111،172،184، 217،228،278،280.
آل عمران	3	49،93،118،139،168،175،183.
النساء	4	11،12،129،59،176.
المائدة	5	5،23،57،112.
الأنعام	6	40،41،81، 118 ،143،152.
الأعراف	7	70،77،85،89،106،113،194.
الأنفال	8	1،41.
التوبة	9	13،23،41،62.
يونس	10	38،48،84.
هود	11	13،30،32،33،34،63،86.
يوسف	12	3،10،43،74،99.
الحجر	15	7،71،77.
النحل	16	43،95،114.
الكهف	18	39
مريم	19	18
الأنبياء	21	7،17،38،63،68.
المومنون	23	84،88.
النور	24	2، 7،17،33.

الشعراء	26	.187،154،41،40،31،28،24
النمل	27	.71،24
القصص	28	.49
العنكبوت	29	.29،16
السجدة	32	.28
سبأ	34	.29
يس	36	.48
الصافات	37	.57
الزخرف	43	.5
الدخان	44	.36،7
الجاثية	45	.25
الأحقاف	46	.22،4
الفتح	48	.27
الحجرات	49	.34،17
الواقعة	56	.87
الحديد	57	.8
الحشر	59	.9
الممتحنة	60	.1
الصف	61	.11
الجمعة	6	.9
الملك	67	.41،25
القلم	68	.41،21
نوح	71	.4
المزمل	73	.17

الفصل الرابع

جواب الأمر في القرآن الكريم ونظرة المفسّرين

المبحث الأوّل

جواب الأمر عند المفسّرين وحمل جواب الأمر على جواب الشّرط

تمهيد:

لقد تبيّن مما تقدّم بحثه ما يتعلق بجواب الأمر من مباحث، وفي هذا الفصل سنتطرّق إلى معرفة مدى ما تم التوصّل إليه فيما يخص جواب الأمر في القرآن الكريم مدوّنة الدراسة، ومن خلال إحصاء آيات الدراسة وعرضها على أقوال المفسّرين في كتب التفسير، و تبيّن أنّ الشّرط أصل في المجازاة وجواب الأمر فرع عليه فكان علينا الآن أن نعرف ونلمس ذلك في هذه المدوّنة، فنبحث دلالات جواب الأمر عند المفسّرين لننظر مدى موافقتها لما تم التوصّل إليه سابقا. وفي مقابل ذلك سيصادفنا في هذا الفصل آيات لا يصح تقدير المجازاة أي الشّرط في معانيها، رغم أنّ الجواب جاء مضارعا مجزوما، أي تحققت فيها البنية، وقد ورد المضارع المجزوم في جواب الأمر في تسع وسبعين موضعا(79)، منها تسع وخمسون موضعا(59) تحقق فيا معنى المجازاة وقُدِر فيها شرطا، ونسمي الجواب هنا بجواب الأمر الوظيفي، ومنها عشرون(20) موضعا لم يتحقق فيها معنى المجازاة نسمي الجواب فيها بجواب الأمر البنائي.

جواب الأمر الوظيفي:

1 ــ سورة البقرة:

يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾

يقول السمين الحلبي: «"أوف" مجزوم على جواب الأمر، وهل الجازم الجملة الطلبية، نفسُها لما تضمنته من معنى الشّرط، أو حرف شرط مقدّر؟ قولان، وهكذا كل ما جُزم في جواب طلب يجري فيه هذا الخلاف»[1].

المعنى: جاء في تفسير السعدي: «(يابني إسائيل) المراد بإسرائيل يعقوب عليه السلام،والخطاب مع فِرق بني إسرائيل الذين بالمدينة وما حولها، ويدخل فيهم من أتى من بعدهم، فأمرهم بأمر عام فقال: ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ، وهو يشمل سائر النعم التي سيذكر في هذه السورة بعضها، والمراد بذكرها بالقلب اعترافا، وباللسان ثناءً، وبالجوارح في استعمالها فيما يحبّه ويرضاه.

وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ، وهو ما عهده إليهم من الإيمان به وبرسله وإقامة شرعه، أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ: وهو المجازاة على ذلك»[2].

---

1 ــ الدر المصون، السّمين الحلبي، 313/3.

2 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، قدم له : عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل ومحمد الصّالح العُثيمين، تحقيق: عبد الرّحمن بن معلاّ اللّويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط1 : 1421هـ/2000م، ص50.

إذن (أُوفِ) مجزوم لفظا بحذف الياء، ومعنى الآية على المجازاة فيصح تقدير شرط، يقول أبو حيان: «وانجزام المضارع بعد الأمر،نحو: اضربْ زيدا يغضب، يدل على معنى شرط سابق، وإلا فنفس الأمر وهو طلب إيجاد الفعل لا يقتضي شيئا آخر، ولذلك يجوز الاقتصار عليه فتقول: اضرب زيدا، فلا يترتب على الطلب بما هو طلب شيء أصلا، لكن إذا لوحظ معنى شرط سابق ترتب عليه مقتضاه،..»[1]، إنّ قوله: (فلا يترتب على الطلب بما هو طلب شيء أصلا...) يدل على أنّ الطلب لا يقتضي جوابا إلا إذا تضمن معنى الشّرط.

وجمعا بين دلالة الآية وما عرفناه في الفصول السّابقة من عامل جزم جواب الأمر فإنّ عامل الجزم حقيقة هو الشّرط المقدّر لا الأمر ولا حرف الشّرط ــ على قول السّمين السّــابــق ــ،لأنّ المعنى ليس على تقديرنا: إنْ آمركم بالوفاء بالعهد أوف بعهدكم، بل على تقدير: إنْ توفوا بعهدي أوفِ بعهدكم،وإنّما أتت المجازاة على صيغة الطّلب لكون المأمور به وهو الوفاء بالعهد مطلوبا للآمر وهو الله عزّ وجل، وما أمر الله بشيء إلا وهو يُحبّه، والمكلّف شرعا مُخيّر بين الإتيان وعدمه فجعل الله عز وجل الجزاء على المحبوب بالمحبوب وهو النعيم المقيم. فليس وفاء الله لهم مترتّب عن أمره إيّاهم، بل عن وفائهم.

أما قوله:(وإياي فارهبون)، فيقول العلامة الجمل: «هذه جملة أمرية عطفٌ على الأمرية قبلها، والفاء في قوله: "فارهبون" فيها قولان للنحويين: أحدها أنها جواب أمر مقدر تقديره: تنبهوا فارهبون، وهو نظير قولهم: زيدا فاضرب، أي تنبه فاضرب زيدا،ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا،ثم قدم المفعول إصلاحا للّفظ لئلا تقع الفاء صدرا، وإنما دخلت الفاء لتربط هاتين الجملتين، والقول الثاني في هذه الفاء أنّها زائدة، فلفظ (أوف) فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، و"إيّاي" ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم لــ "أرهبوا" مقدر،لاستيفاء فارهبون مفعوله، وهو الياء المقدرة، والأصل فارهبوني(فارهبون)»[2]، أما ابن عاشور فقد قال

---

1 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 284/1.

2 ــ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 : 1416هــ/1996م، 45/1،46.

في هذه الفاء: «والفاء عند بعضهم جزائية زُحلقت من الجزاء المحذوف إلى مفسره ليكون دليلا على تقدير شرط، والمعنى: إن كنتم متصفين بالرهبة فخصوني بالرهبة، وحذف متعلق الرهبة للعموم؛ أي ارهبوني في جميع ما تأتون وتذرون»[1]، أي الآية على تقدير الشّرط: إنْ توفوا بعهدي أوف بعهدكم.

2 ــ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾

يرى الزمخشري ــ في قوله: (حطة) ــ والأصل النصب بمعنى حط عنا ذنوبنا حطة، وإنّما رفعت لتعطي معنى الثبات كقوله:

صَبْرٌ جَمِيلٌ فكِلانَا مُبْتَلَى[2]

والأصل اصبر صبرا...مما تقدم يتبن أنّ حطة خبر لمبتدأ محذوف أي مسألتنا حطة، أو أمرنا حطة، والجملة الاسمية مقول القول، والأصل فيها النّصب لأنّ معناها حط عنا ذنوبنا، ولكنه عدل إلى الرّفع للدلالة على ديمومة الحط والثبات عليه[3]، إنّ الأسلوب الجاري في سياق هذه الآية يشبه دخول الشّرط على الشّرط، فالأوامر متعددة والجواب واحد، يقول أبوحيان: «وجزم هذا الفعل أي (تُغفرْ) لأنّه جواب الأمر، وهنا تقدمت الأوامر أربعة: (ادخلوا،فكلوا،وادخلوا الباب، وقولوا حطة) والظاهر أنّه لا يكون جوابا إلا للآخرين، وعليه المعنى؛ لأنّ تَرتُب الغفران لا يكون على دخول القرية ولا على الأكل منها، وإنّما يترتب على دخول الباب لتقييده بالحال التي هي عبادة وهي السجود، وبقوله: (وقولوا حطة)، لأنّ فيه السؤال بحط الذنوب

---

1 ــ روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسّبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، دار الفكر ــ بيروت، (دط)، 1408هـ/1987م، 243/1.

2 ــ انظر: الكشاف، الزمخشري، 142/1.

3 ــ نفسه، 142/1.

وذلك لقوة المناسبة والمجاورة، ويدل على تَرتُّب ذلك عليها ما في الأعراف من قوله تعالى: (وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا نَّغۡفِرۡ)[1]، والقصة واحدة، فرتب الغفران هناك على قولهم حطة وعلى دخول الباب سجدا لما تضمنه الدخول من السجود، وفي تخالف هاتين الجملتين في التقديم و التأخير دليل على أنّ الواو لا ترتب، وإنما لمطلق الجمع»[2].

مما تقدم يتبين أنّه: يمكن أن يكون الجواب الواحد لأكثر من أمر، وأنّ المعنى والسّياق هو الحاكم في إعراب بعض الآيات التي تشكل، فاستعان أبو حيان بسياق آخر في سورة أخرى لتخريج هذا الإشكال كما تبين، والنّظر في المعنى سابق للنّظر في المبنى بدليل أنّه لم يحمل الجواب على جميع الأوامر. وقد أشكل المعنى في قوله تعالى:

فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ١٥٢

وأصل الذّكر التنبيه بالقلب بالمذكور والتيقظ له، وسمي الذّكر باللّسان ذكرا؛ لأنّه دلالة على الذّكر القلبي غير أنّه لما كثر إطلاق الذكر على القول اللّساني صار هو السّابق للفهم،.. وقوله (فاذكروني أذكركم) أمر وجوابه، وفيه معنى المجازاة فلذلك جُزم[3]. وقال أبوحيان: «(فاذكروني أذكركم) هو أمر له جواب،فلا تتعلق(كما) به، ولا يجوز ذلك إلا على التّشبيه بالشّرط الذي يجاوب بجوابين،وهو قولك: إذا أتاك فلان فأته ترضه، فتكون(كما) و(فاذكروني) جوابين للأمر والأول أشهر»[4]، يعني أنّ الأمر إذا كان له جواب اشتغل به لاشتغال العامل المقدّر فيه وهو الشّرط بمعموله فلا يتعلّق به ما قبل الفاء. فيتبين أنّ المعنى: إذا شئتم الاهتداء

---

1 ــ آية 161، سورة الأعراف.

2 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 362/1.

3 ــ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، المجلد الأول، (دط)، (دتا)، 115/2.

4 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 46/2.

إلى طريق الصواب فاذكروني، واذكروني: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل،والنون للوقاية،والياء مفعول به، (أذكركم) فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الأمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والكاف مفعول به.

التحليل الشجري لبنية التركيب: فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴿١٥٢﴾

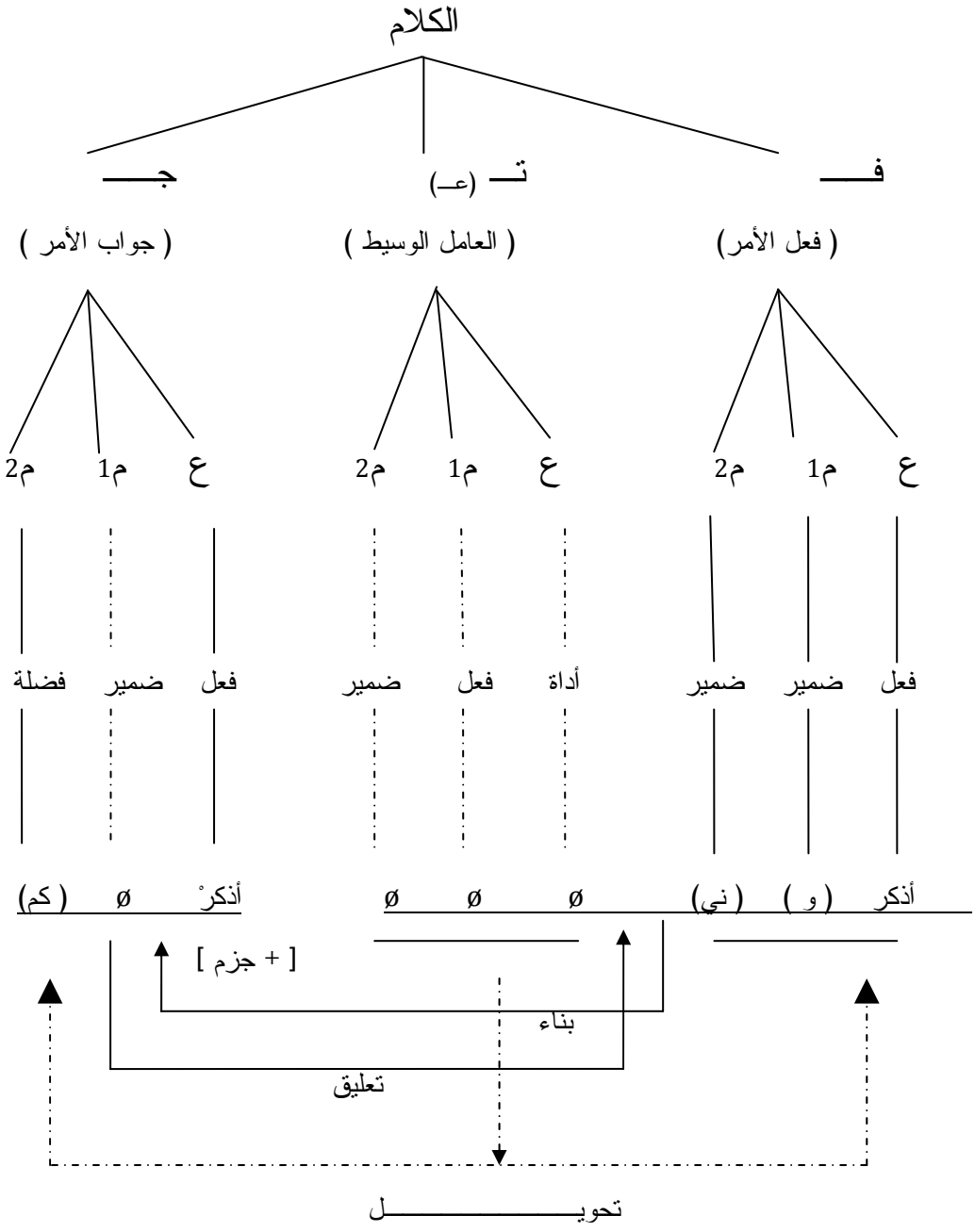

إنّ الرابط الجزائي المقدّر في البنية التجريدية لهذه الجملة يعمل في فعل الأمر وجوابه بنويا، أي إنّه قام بتحويل الكلام الأساسي(أي على مستوى البنية التجريدية) من مجرّد طلب إلى مجازاة من خلال دمج الجواب بطلبه،وظهر أثر هذا العمل البنوي بظهور علامة الجزم في الجواب، والكلام في الآية يصح حمل معناه على الشّرط من خلال تحقق الجواب بتحقق الأمر كما تبين. بالتالي فالعمل الوظيفي أيضا محقق في هذا التحويل.

... قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ وَٱعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴿٢٦٠﴾

ادعهن؛ أي قل لهن: تعالين بإذن الله يأتينك سعيا، أي مسرعات في طيرانهن، أو في مشيهن على أرجلهن، وأمره بضمها إليه ليتأملها فلا تلتبس عليه[1]، قال أبوحيان: «أمره بدعائهن، وهن أموات ليكون أعظم له في الآية، ولتكون حياتها متسببة عن دعائه، ولذلك رَتَّب عن دعائه إيّاهن إتيانهن إليه»[2]، فالجواب مترتب عن الأمر ترتب الجزاء عن شرطه، فيأتينك: فعل مضارع مبني على السكون في محل جزم جواب الأمر، والنون فاعل، والكاف مفعول به، والجملة جواب الطلب لا محل لها من الإعراب، وسعيا منصوب على الحال.

وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٣٥﴾

أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ ... ﴿٢٤٦﴾

---

1 ــ الكشاف، الزمخشري، 310/1.

2 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 647/2، وأنظر: الدر المصون، السمين الحلبي، 2 /181،182.

2 ــ آل عمران:

قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣١﴾

يقول الألوسي في هذه الآية: «(يحببكم الله) أكثر المتأخرين على أنّ مثل ذلك جواب شرط مقدر، أي إنْ تتبعوني يحببكم»[1]، فيكون هذا الشّرط المقدر مع جوابه ــ (الطّلب وجوابه) ــ جوابا للشرط الأول؛ فالمعنى إذن : إنْ كنتم تحبون الله إنْ تتبعوني يُحببْكم الله ، يقول ابن كثير: «أي يحصل لكم فوق ما طلبتم من محبتكم إيّاه وهو محبته إياكم وهو أعظم من الأوّل كما قال بعض العلماء الحكماء: ليس الشأن أن تُحِب إنّما الشأن أن تُحَب...ثم قال تعالى: (ويغفر لكم ذنوبكم) أي بإتباعكم الرسول»[2].

واستعمل الأمر في الآية نظرا لتوالي شرطين فحتى لا يتكرر الشرط الأول جيء بالأمر، هذا من حيث الأسلوب؛ ثم جيء بالأمر مكان الشّرط لكونه مطلوبا للآمر ــ وهو الله جل شأنه ــ ومُرادا له، لأنّ اتباع الرسول واجب، فأتى في الآية بالمجازاة عقب الأمر باتّباع الرسول، وإلا فالتقدير: فإنْ تتبعوني يحببْكم الله، لذا يقول العلامة السعدي في معناه: «ومن لم يتبع الرسول فليس محبا لله تعالى، لأنّ محبته لله توجب له اتّباع رسوله، فما لم يُوجد ذلك دلّ على عدمها وأنّه كاذب إن ادعاها، مع إنّها على تقدير وجودها غير نافعة بدون شرطها»[3]، فعُلِم أنّ محبة اللّه مترتّبة عن محبّة الرسول فتوافق المَعنى مع المَبنى في تقدير شرط. وقد تعددت: (يحببْكم..ويغفرْ لكم)،ثم أعقب هذه المجازاة بقوله: (قل أطيعوا الله والرسول)، قال ابن كثير: «دل على أنّ مخالفته في الطريقة كفر والله لا يحب من اتّصف بذلك وإن ادّعى في نفسه أنّه محب

---

1 ــ روح المعاني، الألوسي، 129/3.

2 ــ تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، دار الفكر ــ بيروت،1404هـ/1984م، 359/1.

3 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنان، السّعدي، ص128.

لله و يتقرب إليه حتى يُتابع الرسول»[1]، فاستعمل الشّرط في الحديث عن زعم اليهود بهذا الذي ادعوه، واستعمل الطّلب في بيان حقيقة المحبة وهي تكمن في اتّباع الرّسول الذي هو مطلوب الخالق ومراده من خلقه، فلا يجيء الشّرط في موضع الأمر، ولا العكس.

أيضا أتى الشّرط لغرض تنويع الكلام في الفصاحة والبلاغة والبيان، وحتى لا يتكرر أسلوب واحد في الكلام.

(يُحْبِبْكم): فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، والكاف مفعول به، و(يغفر لكم) معطوفة على(يحببكم)، يقول النحاس: **(يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ)** جواب الأمر وفيه معنى المجازاة والمحبة من الله جل وعز الثناء والثواب، إذن التقدير في الآية يكون: (فإنْ تتبعوني يحببْكم الله)، لذا نجد ابن عبد السلام يدرج مثل هذه الآيات ضمن باب الحذف، ويسمي الأسلوب في هذه الآيات بِـــ: حذف الشّرط[2]، وذكره ابن هشام من الحذف(حذف فعل الشّرط والأداة)[3]، وذكر أنّ ذلك مطرد بعد الطّلب.

فَمَنۡ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾

3 ــ المائدة :

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

---

1 ــ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 359/1.

2 ــ انظر: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السّلام السّلمي الشافعي، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1: 1416هـــ/1995م، ص28،29.

3 ــ مغني اللّبيب، ابن هشام، 847/2.

المعنى: يقول العلامة السعدي : «يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ، **أي** : اجتهدوا في إصلاحها وكمالها وإلزامها سلوك الصراط المستقيم، فإنّكم إذا صلحتم لا يضرّكم من ضل عن الصراط المستقيم ولم يهتد إلى الدين القويم،إنّما يضر نفسه...»[1]

(لا يضُرُّكم) بهذا اللفظ على قراءة الجمهور[2] تحتمل أنْ تكون جوابا للأمر، أو على وجه أنها نهي مستأنف، وفي كليهما الجزم وإنما ضُمت الراء اتّباعا لحركة الضاد، يقول ابن عاشور: «ويحتمل أن يكون مجزوما جوابا للأمر، والمعنى: إنْ لزمتم أنفسكم لا يضرّكم، وإنما ضمت الراء اتّباعا لضمة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة والأصل لا يضرُرْكم، ويجوز أن يكون نهيا، وينصر احتمال الجزم قراءة: من قرأ:(لا يضِرْكم)»[3]، وقال الزمخشري: «وعليكم من أسماء الفعل، بمعنى: الزموا إصلاح أنفسكم، ولذلك جزم جوابه»[4]، والذي يتعين من سياق الآية أنّ الجزم على جواب الأمر، لأنّ الأمر إذا احتمل معنى الشّرط تعين له الجواب، وما هو حاصل في سياق الآية على ذلك. والأمر باسم فعل الأمر، ويأتي عليه الجواب مثل الأمر، يقول سيبويه: «هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأنّ فيها معنى الأمر والنهي، فمن تلك الحروف: حَسْبُك، وكفْيُك، وشرْعُك، وأشباهها، تقول: حسْبُك ينَمِ النّاس، ومثل ذلك: اتّقى الله امرؤٌ فعل خيرا ويُثبْ عليه،لأنّ فيه معنى: لِيتّقِ الله امرؤٌ ولْيفْعل خيرا، وكذلك ما أشبه هذا»[5].

---

1 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص246.

2 ــ انظر: الدر المصون، السّمين الحلبي، 452/4.

3 ــ تفسير التّحرير والتنوير، ابن عاشور، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، الدار التونسية للنشر، (دط)، (دتا)،45/7.

4 ــ الكشاف، الزمخشري، 686/1.

5 ــ الكتاب، سيبويه، 100/3.

4 ــ الأنعام:

قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ ... ﴿١٥١﴾

يقول ابن هشام: «المسألة الثالثة: حذف أداة الشّرط وفعل الشّرط، وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط،فالأول نحو: ائتني أكرمْك، تقديره: ائْتني فإنْ تأتني أكرمْك، فأكرمْك: مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الأمر المذكور، هذا هو المذهب الصحيح نحو قوله تعالى: (قل تعالوا اتل ما حرّم ربكم عليكم) أي تعالوا فإنْ تأتوا اتل، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا؛ لأنّ (تعال) فعل جامد لا مضارع له، ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل»[1].

فجملة "تعالوا" في محل نصب مقول القول، وهو فعل أمر مبني على حذف النون، و(اتل) فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، لصحة تقدير شرط محذوف، إذ معناه كما يقول ابن كثير: «فيقول تعالى لنبيه ورسوله محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ قل يا محمد لهؤلاء المشركين الذين عبدوا غير الله، وحرموا ما زقهم الله وقتلوا أولادهم، وكل ذلك فعلوه بآرائهم وتسويل الشّياطين لهم(قل) لهم (تعالوا) أي هلمّوا واقبلوا(أتل ما حرم ربكم عليكم)..»[2]. فرتّب على الأمر الأوّل جوابا، وهو قوله: "أتل ما حرّم ربّكم"، ثمّ ذكر جملة أخرى من الأوامر كالإحسان إلى الوالدين يُوهم أن يكون ما بعد جواب الأمر منهيا عنه في الظّاهر، لكن أجاب السّمين على هذا بأنّ المعنى: أمرهم أوّلا بأمر يترتّب عليه ذكر مَناهٍ، فالذّكر الذي في قوله: أتل مترتّب عن الأمر،ثمّ أمرهم ثانيا بأوامر، فالتقدير: وما أمركم به،ولما تقدمهن جميعا ــ أي

---

1 ــ شرح شذور الذّهب، ابن هشام الأنصاي المصري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب لمحمد محي الدين عبد الحميد، (دط)، (دتا)، ص 344.

2 ــ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 188/2.

الأوامر ــ فعل التحريم، واشتركن في الدخول تحت حكمه عُلِم أنّ التّحريم راجع إلى أضدادها، وهي الإساءة إلى الوالدين وبخس الكيل[1]...

5 ــ الأعراف:

قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ١١١ يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٖ ١١٢

أي:أَخِّرْه، ومعناه: أخر أمره، ولا تعجل في أمره بحكم فتكون عجلتك حجة عليك[2]. والمضارع (يأتوك) مجزوم في جواب الأمر[3]، والملاحظ في هذه الآية أنّ الأمر متعدد والجواب واحد، فهل يعم الجواب جميع الأوامر؟، فالشّرط مفهوم من سياق الكلام، يعني إنّك إنْ ترجهما يكنْ غاية ما تناله أنّك تغلبهما بالحجة، وهي الغاية من إتيانك السحرة، أو إنْ قتلتهما ظُنّ أنّهما صدقا، أو بعبارة أخرى: فالجواب الذي يتحقق، مشروط بإرجائه لموسى وهارون وإرساله إلى السحرة، فالأوامر المذكورة مطلوبة لهم مما يؤكد دخولها في الجواب.

وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ ... ١٤٣

يقول الألوسي: «أنظر إليك،مجزوم في جواب الدعاء، واستشكل بأنّ الرؤية مسببة عن النظر متأخرة عنه،كما يدلك على ذلك النظر قولهم: نظرت إليه فرأيته، ووجهه أنّ النّظر تقليب الحدقة نحو الشيء التماسا لرؤيته والرؤية الإدراك بالباصرة بعد التقليب، وحينئذ كيف يُجعل النظر جوابا لطلب الرؤية مسببا عنه وهو عكس القضية،وأجيب بأن المراد بالإراءة ليس إيجاد

---

1 ــ انظر: الدر المصون، السّمين الحلبي، 5 /213 .

2 ــ إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، 139/2.

3 ــ انظر: الكشاف، الزمخشري، 23/2.

الرؤية بل التمكن منها مطلقا، أو بالتجلي والظهور وهو مقدم على النظر وسبب له، ففي الكلام ذكر الملزوم وإرادة اللازم أي مكني من رؤيتك أو تجل لي فأنظر إليك»[1].

فـ "أنظر": مجزوم في جواب الأمر على معنى الشّرط، أي إنْ تمكني أنظرْ إليك، وجملة الأمر وجوابه مقول القول. ومثله قوله تعالى:

وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٰٓـَٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾

6 ــ التوبة:

قَـٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥﴾

هذه الآية في تقدير المجازاة،وتعليق حصول شيء بشيء، والمقام مقام تربية (تربية الله لعباده المومنين) لذا كان بالطلب لا بالشرط؛ فجعل الجواب في الطلب للشّرط لأنّه على تقدير المجازاة. وقوله تعالى: (قاتلوهم يعذّبْهم..) يدل على أنّ القتال مطلوب، بخلاف ما لو قلنا: (إنْ تقاتلوهم يعذبْهم..) فإنّه لا يفيد أنّ القتال مطلوب صراحة.

والملاحظ أنّ الفعل(يعذّبْهم) مجزوم في جواب الأمر وهو واحد من خمسة أجوبة، وهي: يعذبْهم، ويخزِهم، وينصركْم، ويشفِ،ويذهبْ، وهي جميعا معطوفة على الجواب الأول(يعذبْهم)، وظاهر العطف يدل على المغايرة[2]؛ فشفاء الصدور غير إذهاب الغيظ، وهذا غير الآخر... وكلها في جواب الأمر؛لأنّه ــ كما نقل الألوسي[3] ــ أنّ سياق الآية هذا كقولك :

---

1 ــ روح المعاني، الألوسي، 45/9.

2 ــ المصدر السّابق، 62/10.

3 ــ نفسه، 63/10.

إنْ تزرني أحسن إليك وأعط زيدا،كذا على أنّ المسبب عن الزيارة جميع الأمرين لا أنّ كل واحد مسبب بالاستقلال.

أما قوله: (ويتوب) فهو مستأنف،بدليل أنّه لم يُجزَم،فتوبته تعالى على من يشاء ليست جزاء على قتال الكفار،قال الفراء والزجاج وأبو الفتح: «وهذا أمر موجود سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا، فلا وجه لإدخال التوبة في جواب الشّرط الذي في قاتلوهم»[1].

وقال بعض المفسّرين[2] إنّه يمكن أن تدخل التوبة في الجزاء من طريق المعنى؛ لأنّ توبة بعض الكافرين قد تكون متسببة عن القتال، فالداخل في الإسلام قد يدخل على بصيرة، وقد يدخل كرها واضطرارا، ويكون ذلك بقتال المسلمين للكفار.أو قد تدخل في معنى الجزاء إذا قيل إنّ التوبة يُراد بها أنّ قتال الكافرين والجهاد في سبيل الله هو توبة للمؤمنين وكمال لإيمانهم، فتدخل في شرط القتال، يقول العلامة السعدي: «وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ ،من هؤلاء المحاربين بأنْ يوفقهم للدخول في الإسلام، ويزينه في قلوبهم، ويكرّه إليهم الكفر والفسوق و العصيان»[3].

7 ــ هود:

وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ ... ﴿٣﴾

المعنى: في هذه الآية أمر يتعقبه أمر وجزاء يتعقبه جزاء، ومن المفسرين من جعل الاستغفار هو التوبة فيكون بذلك الأمر الثاني (ثم توبوا) بمعنى: أخلصوا التوبة، والظاهر أنّهما

---

1 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 383/5.

2 ــ نفسه، 383/5.

3 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص331.

معنيان متباينان؛ فالاستغفار هو طلب المغفرة، والتوبة: الانسلاخ من المعاصي والنّدم على ما سلف منها، والعزم على عدم العودة إليها[1]؛ وتدل معاني الجزاء المترتبة على هذين الأمرين على ما ذهب إليه أبو حيان، حيث يقول: «تَقدّم أمران بينهما تراخ، ورُتّب عليهما جوابان بينهما تراخ؛ ترتّب على الاستغفار التمتيع المتاع الحسن في الدنيا، وترتّب على التوبة إيتاء الفضل في الآخرة، وناسب كل جواب ما وقع جوابا له؛ لأنّ الاستغفار من الذنب أوّل حال الراجع إلى الله، فناسب أن ترتب عليه حال الدنيا، والتوبة هي المنجية من النار، والتي تدخل الجنة، فناسب أن يترتب عليها حال الآخرة»[2]. فتعدّد الأمر مستدعي إليه المقام؛ استغفروا ربكم من الذنوب السالفة،وتوبوا إليه فيما تستقبلونه[3]، لأنّ التوبة الصّادقة أن تستمروا على ذلك الاستغفار والندم عما سلف.

ومثلها قوله تعالى: وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ ... ﴿٥٢﴾

مما هو جدير بالملاحظة هنا أنّ الأمر يتعدّد كما يتعدد الفعل في الشرط، وجوابه يتعدّد كما يتعدد الجواب في الشرط، إلا أنّ التعدد في الأمر وجوابه هنا كان بالعطف، وفي الشّرط يكون بالعطف وبغيره.

فالأوّل كقولك: إنْ تأتِني ثمّ تسألْني أُعْطِك، وإنْ تأتِني فتسألْني أُعْطِك، وإنْ تأتِني وتسألْني أُعْطِك، وذلك لأنّ هذه الحروف يُشركن الآخر فيما دخل فيه الأوّل[4]. لذلك إذا دخلت هذه الحروف على الفعل الواقع بين المجزومين لم يكن إلا جزمه[1].

---

1 ــ نفسه، 121/6، بتصرف.

2 ــ نفسه، 121/6.

3 ــ انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 436/2.

4 ــ انظر: الكتاب، سيبويه، 87/3،88.

وأمّا الثّاني أي إذا كان تعدد الفعل في الشّرط وجوابه بغير العطف فإنّه لا يُجزم إلا إذا كان الثاني تفسيرا للأوّل بدلا منه، كقول الشاعر[2] :

مَتَى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنَا تَجِدْ حطبًا جزلاً ونارًا تأجّجا.

يقول سيبويه: «تُلمِمْ بدلٌ من الفعل الأوّل،ونظيره في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبد الله، فأراد أن يُفسِّر الإتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الأوّل بالاسم الآخر»[3]، وعلى مثله قوله تعالى:... وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾، يقول سيبويه: «هذا كالأوّل؛ لأنّ مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الأثام. ومثل ذلك من الكلام: إنْ تأتِنا نُحسِنْ إليك نُعْطِك ونحملْك،تُفسِّر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخِر بدل من الأوّل»[4].

أمّا إذا كان الآخر ليس على تفسير الأوّل فإنّه يرفع، (وقد رأينا ذلك في الكلام عن قواعد الخروج وتداخل الأمر و الشرط) ومثاله قول الشاعر[5] :

مَتَى تَأْتِه تَعْشُو إِلى ضَوءِ نَارِه تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِندَهَا خَيرُ مُوقِدِ

يقول سيبويه: «وإنّما كان الرّفع في قوله : متى تأته تَعْشُو، لأنّه في موضع عاشٍ، كأنّه قال: متى تأته عاشيا»[6].

---

1 ــ نفسه، 89/3.

2 ــ نفسه، 86/3، الشاهد 446.

3 ــ نفسه، 86/3.

4 ــ نفسه،87/3.

5 ــ المصدر السابق، 86/3، الشاهد 445

6 ــ نفسه، 88/3.

من خلال ما تقدم يمكن أن نقول: يتعدد الجواب في الأمر كما يتعدد الجواب في الشّرط مما يؤكد أنّ الأمر يُجاري أحكام الشرط وحالاته في غالب السياقات التي يمكن أن يتصرّف إليها في الإستعمال اللغوي. والمعنى على تقدير شرط في كل جواب.

8 ــ يوسف:

...ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ ٩

المعنى: يقول العلامة السعدي: « ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا، **أي:** غيّبوه عن أبيه في أرض بعيدة لا يتمكّن من رؤيته فيها. فإنّكم إذا فعلتم أحد هذين الأمرين: يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ، أي يتفرّغ لكم، ويقبل عليكم بالشفقة والمحبة، فإنّه قد اشتغل بيوسف شغلا لا يتفرّغ لكم، وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ،أي من بعد هذا الصنيع قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ،أي تتوبون إلى الله وتستغفرون من بعد ذنبكم، فقدموا العزم على التوبة قبل صدور الذنب منهم تسهيلا لفعله، وإزالة لشناعته وتنشيطا من بعضهم لبعض»[1].

الأمر في هذه الآية متكرّر على التخيير بِـــ "أو" والجواب متعدد بواو العطف مما يدل أنّ الجوابين محققين لكل أمر على حدة،أي: إنْ تقتلوا يوسف يخل لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده قوما صالحين، وإنْ تطرحوه أرضا يخل لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده قوما صالحين، فهو عكس ما جرى في الآية السابقة، وهذا من تنوّع السياقات في الأسلوب القرآني، واستعمال السّياق الطّلبي دليل على أنّ القتل كان مطلوبا لهم، وقد أعطاه تعدد الجواب مرتين صبغة بلاغية خاصة تدل على توكيده، وهو على معنى المجازاة كما تبيّن من معنى الآية؛ إذ التقدير: إن تقتلوا يوسف أو تطرحوه أرضا يخل لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده قوما صالحين. وليس على معنى إنْ أمرتكم بقتله يخل لكم وجه أبيكم بل الجواب مترتّب عن القتل في حد ذاته.

---

1 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص 394.

... وَأَلۡقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ﴿١٠﴾

... أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾

ما يمكن أن نضيفه معني هذه الآية هو دلالتها الصريحة على الطلب، فالإرسال مطلوب لإخوة يوسف من أبيهم،وهو الغرض الذي قصدوه؛ أي أنْ يُرسل معهم يوسف ليفعلوا به ما تآمروا عليه به، ولم يستعملوا الشّرط لأنّ الكلام في مقام طلب لمطلوب هو غير حاصل في إرادتهم، لأنّ أباه كان يمسكه، يقول أبو حيان: «وفي لفظة أرسله دليل على أنّه كان يمسكه»[1].

فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٦٣﴾

المعنى: يقول العلامة السّعدي: « فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمۡ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلۡكَيۡلُ، أي إن لم تُرسل معنا أخانا، فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ، أي ليكون ذلك سببا لكيلنا»[2]، هذا المعنى يُؤكّد أنّ نكتل واقع في جواب شرط مقدّر، أي: أرسل معنا أخانا فإنْ ترسله معنا نكتل...

"نكتل" مجزوم في جواب الأمر لأنّه في معنى الشّرط والجزاء، وإنّما استُعمل السّياق الطّلبي لأنّ الإرسال كان مطلوبا لهم، والفعل (أرسل) يدل على أنّ أباه كان يمسكه عنهم كما بينا في الآية السابقة، لذا طلبوا إرساله؛لذا أكثروا من الأدلّة المقنعة لأبيهم ليرسله معهم (وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ، وقالوا ترغيبا في إرسال أخيهم معهم: قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبۡغِيۖ ،أي: أي شيء نطلب بعد هذا الإكرام الجميل حيث وَفَّى لنا الكيل، وردّ علينا بضاعتنا على الوجه الحسن المتضمّن

---

1 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 5 /171.

2 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص401.

للإخلاص ومكارم الأخلاق)[1]، ولأنّهم منعوا كلهم من الكيل إنْ لم يأتوا به، والدليل على ذلك قوله (فإن لم تاتوني به فلا كيل لكم عندي).

ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلۡقُوهُ عَلَىٰ وَجۡهِ أَبِي يَأۡتِ بَصِيرٗا ... ﴿٩٣﴾

استعمال الطّلب وجوابه في هذه الآية كان له الأثر العظيم في أداء الغرض المراد على أنسب وجه، وهو من إعجاز هذه الآية، تتمثل في إعطاء النتيجة المتوصل إليها فورما نفذوا المقصود بالطلب المتمثل في الأمر بإلقاء القميص على وجه أبيهم، «وأدمج الأمر بإتيان أبيه في ضمن تبشيره بوجوده إدماجا بليغا،إذ قال: يأت بصيرا»[2]، أي يدل على فورية الجواب عقب الأمر مباشرة، وترتّب الجواب على الأمر، وما دام جواب الطّلب هو إظهار نتيجة الامتثال للأمر فورما ينفذ المأمور ما أمر به فإنّه يجسّد مظهرا إعجازيا من خلال مقصد الطلب المتمثل في تعجيل المسرة لأبيه وهو يتوافق مع اشتياق يوسف لأبيه لحبه العظيم له،وهذا الغرض لا يؤديه لو كان بأسلوب الشّرط.

وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦٓ أَسۡتَخۡلِصۡهُ لِنَفۡسِيۖ ... ﴿٥٤﴾

9 ــ إبراهيم:

وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رَبَّنَآ أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَۗ أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ ﴿٤٤﴾

المعنى: يقول العلامة السعدي: «فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بالكفر والتكذيب وأنواع المعاصي، نادمين على ما فعلوا،سائلين للرجعة في غير وقتها: رَبَّنَآ أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ، أي: رُدّنا إلى

---

1 – المصدر السّابق، ص402.

2 ــ التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 51/13.

الدنيا فإنّا قد أبصرنا،نُجِب دَعْوَتَكَ : والله يدعوا إلى دار السلام،وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ۗ وهذا كلّه لأجل التخلّص من العذاب، وإلا فهم كذبة في هذا الوعد..ولهذا يوبّخون ويقال لهم: أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ عن الدنيا وانتقال إلى الآخرة، فها قد تبيّن حنثكم في إقسامكم وكذبكم فيما تدعون»، وترتّب عن الأمر جوابان ، فكان لتكرا الجواب نوعا من التّأكيد لأنّهم في مقام يستدعي الطّلب بإلحاح، يقول الألوسي:«لا يخلوا ذكر الجملتين(نجب دعوتك ونتبع الرسل) عن تأكيد والمقام حري به»[1]، فتكرار الجواب يفيد التأكيد.

والتقدير: إنْ تؤخّرنا نجبْ دعوتك ...

والتأخير مطلوب لهم ومراد؛ لذا جاء بسياق الطلب بخلاف ما لو قلنا: (إنْ تؤخرنا نجبْ) فإنّه لا يؤدي هذا الغرض، لأنّهم في حال يطلبون التخلّص من العذاب.

10 ــ الكهف:

وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا ١٦

(فأووا إلى الكهف) أي اجعلوه مأوى لكم تقيمون فيه،وتأوون إليه، وقوله: (ينشر) فيه ما كانوا عليه من التوكل؛ حيث أووا إلى الكهف ورتبوا على مأواهم إليه نشر رحمة الله عليهم وتهيئة رفقه تعالى بهم[2] .

الفاء ترتيبية رابطة؛ أي: إن شئتم النجاة بدينكم فأووا، و(أْأُوُوا) فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، (إلى الكهف) متعلق بفعل الأمر، ينشر: مجزوم في جواب الأمر، وقد

---

1 – روح المعاني، الألوسي، 248/13.

2 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 150/7.

ترتب عليه هنا بنية ووظيفة كما تبين من خلال معنى الآية، (لكم) متعلق بِـ (ينشر) ومتعلّق بِـ (ربكم) فاعل ينشر، (من رحمته) متعلق بمحذوف صفة لمفعول ينشر، تقديره: ينشر لكم نجاحا من رحمته، أو نشرا من رحمته[1].

قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجۡعَلۡ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُمۡ رَدۡمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴿٩٦﴾

ءَاتُونِي: الأصل(أيتيُوني) فاستثقلوا الضمة على الياء فحذفوها،فالتقى ساكنان: الواو والياء، فحذفوا الياء لالتقاء السّاكنين[2].

وجملة ءَاتُونِي: مقول القول، و"أفرغ" مضارع مجزوم؛ لأنّه جواب الطلب، وفاعله (أنا)، و(عليه) متعلق بِـ (أفرغ)، و(قطرا) مفعول به لأفرغ، والتقدير: وآتوني قطرا أُفرغ عليه قطرا، فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه، والمسألة من باب التنازع، فقد أعمل الثاني، ولو أُعمِل الأوّل لقالوا: آتوني أُفرغ عليه قطرا، إذ التقدير: آتوني قطرا أفرغه عليه[3].وعلى الأوّل يكون التقدير: إنْ تأتوني قطرا أفرغه عليه...

11 ــ مريم:

وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ﴿٢٥﴾

---

1 – انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، دار الكتاب الحديث، (دط)، (دتا)، 272/3.

2 – انظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، 421/1، بتصرّف.

3 – المصدر السابق، 421/1.

"تُساقطْ" على جواب الأمر؛ وذلك أنَّ الله أمرها بهزّ الجذع اليابس لترى آية أخرى في إحياء موات الجذع[1]، فالتساقط مترتّب على هزّ الجذع؛ أي: إنْ تهزّي تُساقطْ، وليس المقصود وصف النخلة بأنّها نخلة تساقط رطباً ــ ولا يتأتى ذلك فيها؛ لأن الفعل مسبوق بمعرفة ــ وليس المقصود بيان حال النخلة عند هزِّها، ولا استئناف الكلام والإخبار بأنَّ النخلة تُساقطُ رطباً، لذلك فالقراءة المتواترة بالجزم، وعليها القراء السبعة، ولم تردْ قراءة بالرفع –، بل في كلمة تساقط كما يقول الزمخشري[2] تسع قراءات وكلّها على جزم تساقط في جواب الطّلب.

وَهُزِّى: فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل، تُسَـٰقِط: مجزوم في جواب الأمر، ورُطَبًا: مفعول به.

يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾

12 ــ طه:

وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴿٢٢﴾

يقول أبو حيان: «لابد هنا من حذف والتقدير: واضمم يدك تنضم وأخرجها تخرج، فحذف من الأول و الثاني، وأبقى مقابليهما ليدلا على ذلك إيجازا واختصارا، وإنما احتيج إلى هذا؛ لأنه لا يترتب على مجرد الضم الخروج»[3]، فيكون "تخرجْ": مجزوم على جواب أخرج المقدر، واضمم، له جواب محذوف هو "تنضمْ"، وهذا من براعة التراكيب القرآنية؛ حيث جمع بين جملتين في جملة واحدة بالحذف في كل منهما،والمحذوف في الأول غير المحذوف في

---

1 ــ انظر: البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 173/6.

2 ــ الكشاف، الزمخشري، 13/7.

3 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 255/7.

الثاني،ويسمى هذا بالاحتباك[1]، لكن نعربه على الظاهر، فنقول: (تخرجْ) مضارع مجزوم في جواب الأمر(اضمم).ومثله في سورة النمل قوله تعالى: وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖۖ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ﴿١٢﴾ ، وفي سورة القصص قوله تعالى : ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ ... ﴿٣٢﴾.

وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴿٢٨﴾

أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴿٣٩﴾

قال أبو حيان: «(فليلقه) أمر معناه الخبر، وجاء بصيغة الأمر مبالغة،إذ الأمر أقطع الأفعال،وأوجبها،ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: قوموا فلأصل لكم،أخرج الخبر في صيغة الأمر لنفسه مبالغة ومن حيث خرج الفعل مخرج الأمر حسن جوابه كذلك وهو قوله (يأخذه)»[2].

وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾

---

1 ــ انظر: روح المعاني، الألوسي، 179/16.

2 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي،330/7.

مَن جزم تَلْقَفْ جعله جوابا للأمر،ومن رفعه وهو ابن ذكوان رفع على الحال من (ما) وهي العصا[1]، والمعنى[2]: وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ،أي عصاك تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ ... أي: كيدهم ومكرهم، ليس بمثمر لهم ولا ناجح،فإنّه من كيد السّحرة الذين يموّهون على النّاس ويلبّسون الباطل ويخيّلون أنّهم على الحق،فألقى موسى عصاه فتلقّفت ما صنعوا كلّه وأكلته، والنّاس ينظرون إلى ذلك الصنيع،فعلم السّحرة علما يقينا أنّ هذا ليس بسحر، وأنّه من الله فبادروا للإيمان.

قال أبوحيان: «قرأ الجمهور:(تلَقّف) بفتح اللام وتشديد القاف مجزوما على جواب الأمر، وقرأ ابن عامر كذلك،وبرفع الفاء على الاستئناف أو على الحال من الملقي،وقرأ أبو جعفر وحفص وعصمة عن عاصم (تلْقفْ) بإسكان اللام والفاء»[3].

وقال ابن خالويه :«تلقّف، بتشديد التاء أراد تتلقّف فأدغم وجزم الفاء؛ لأنّه جواب الأمر، والأمر مع جوابه كالشّرط والجزاء»[4].

13 ــ الحج:

وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ ٢٧

قال أبوحيان: « وقرأ الجمهور (وأذن) بالتشديد أي ناد،روى أنه صعد أبا قبيس فقال يا أيها الناس حجوا بيت ربكم، وتقدم قول من قال إنّه خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، وقاله

---

1 – مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، تحقيق : ياسين محمد السوّاس، دار اليمامة، دمشق، ط2: 1421هـ/2000م، 69/2.

2 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص509.

3 – البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 356/7.

4 – إعراب القراءات السبع وعللها، بن خالويه، 43/2.

الحسن قال أُمر أن يفعل ذلك في حجة الوداع، وقرأ الحسن وابن محيصن وآذن بمدة وتخفيف الذال، ويصير (يأتوك) جزما على جواب الأمر»[1].

والمعنى: وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ، أي أعلمهم به، وأدعهم إليه، وبلّغ دانيهم وقاصيهم فرضه وفضيلته، فإنّك إذا دعوتهم أتوك حجّاجا وعمّارا،**رِجَالا** أي مشاة على أرجلهم من الشوق[2].

(أذّن): فعل أمر بمعنى نَاد و أعلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال أي مُعْلِما.

(يأتوك) مضارع مجزوم في جواب الأمر، والواو فاعل،والكاف مفعول به، رجالا: حال[3].

14 ــ الشعراء:

قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٖ ﴿٣٧﴾

قال الزمخشري: «قُرِئ أرجئه،وأرجه بالهمزة والتخفيف وهما لغتان يقال أرجأته وأرجيته إذا أخرته،ومنه المرجئة وهم الذين لا يقطعون بوعيد الفسّاق ويقولون هم مرجئون لأمر الله، والمعنى: أخّره ومناظرته لوقت اجتماع السحرة وقيل أحبسه، فالفعل(يأتوك) مضارع مجزوم لأنّه جواب الأمر»[4]. فينعقد المعنى على تقدير الشّرط، والجواب هنا متعلّق بأمرين اثنين، والتقدير: أخّر أمره وابعث من يجمع لك كل ساحر ماهر عليم في سحره، فإنّ السّاحر يُقابل بسحرٍ من جنس سحره[5].

---

1 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 501/7.

2 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص537.

3 – انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 422/3.

4 ــ الكشاف، الزمخشري، 311/3.

5 – انظر: تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص591.

15 ــ النمل:

وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖۖ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ١٢

حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٨

قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرۡشَهَا نَنظُرۡ أَتَهۡتَدِيٓ أَمۡ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهۡتَدُونَ ٤١

16 ــ القصص:

ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖۖ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ٣٢

وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفۡصَحُ مِنِّي لِسَانٗا فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ٣٤

قُلۡ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمَآ أَتَّبِعۡهُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٤٩

معنى الآية: أنّ هؤلاء الكفرة لما أرادوا محاجة النبي ــ صلى الله عليه وسلّم ــ بقولهم: لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓۚ ، أي أنزل عليه كتاب من السماء جملة واحدة، قال لهم النبي صلى الله عليه وسلّم: أنا مقصودي الحق والهدى والرشد وقد جئتكم بهذا الكتاب المشتمل على ذلك، الموافق لكتاب موسى،فيجب علينا جميعا الإذعان لهما واتّباعهما، من حيث كونهما هدى

وحقا، فإنْ جئتموني بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعْه، وإلا فلا أترك هدى وحقا قد علمته لغير هدى وحق[1].

قل: فعل أمر، وفاعله مستتر تقديره أنت،آتوا : فعل أمر، وبكتاب متعلق بِـ فأتوا، من عند الله متعلق بمحذوف صفة، وهو مبتدأ، أي: "هو من عند الله"، والجملة من(فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه) في جواب الشّرط(إنْ كنتم صادقين)، فتكون الفاء رابطة للجواب(جواب الشّرط)، لأنه جملة طلبية، وجواب الشّرط مقدم، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في مثل هذه المسألة؛ فأما البصريون فقالوا إنّ المتقدم ليس بجواب إنّما دل على الجواب وسدّ مسدّه والجواب محذوف[2]، و**أَتَّبِعْه:** فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره(أنا) و(الهاء) مفعول به، وقُرِئ(أتّبعُهُ) بالرّفع على الاستئناف، أي: أنا أتّبعه[3].

17 ــ السجدة:

وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا فَٱرۡجِعۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾

18 ــ الأحزاب:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴿٢٨﴾

---

1 ــ انظر: المصدر السّابق، ص618 وما قبلها.

2 ــ انظر: الكتاب، سيبويه،3/66،67.

3 – انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 312/8.

قال الزمخشري: «أصل "تعال" أن يقوله مَنْ في المكان المرتفع لمن في المكان المستوطيء،ثم كثر حتى استوت في استعماله الأمكنة،ومعنى تعالين: أقبلن بإرادتكن واختياركنّ لأحد أمرين،ولم يرد نهوضهن إليه بأنفسهن كما تقول: أقبل يخاصمني،وذهب يكلمني،وقام يهددني،(أمتعكن) أعطكن متعة الطلاق»[1].

الفاء واقعة في جواب الشّرط لأنّه جملة طلبيه، وتعالين فعل أمر مبني على السّكون، ونون النّسوة فاعل، وأمتعكن مجزوم في جواب الأمر، والواو عاطفة، وأسرحكن عطف على الجواب، وسراحا مفعول مطلق، وجميلا صفة،وهذا أولى من جعل تعالين معترضة في جواب الشّرط، وأمتعكن جواب الشّرط.

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾

19 ــ <u>فاطر:</u>

وَهُمۡ يَصۡطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَـٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ أَوَلَمۡ نُعَمِّرۡكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُۖ فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴿٣٧﴾

20 ــ غافر:

وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَـٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾

وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمٗا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٩﴾

---

1 ــ الكشاف، الزمخشري، 534/3.

وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾

21 ــ فصلت:

وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ ﴿٢٩﴾

22 ــ الأحقاف:

يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُجِرۡكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٣١﴾

قال النحاس[1]: يغفر جواب الأمر، وكذا (ويجركم)

23 ــ الحديد:

يَوۡمَ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ قِيلَ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗا فَضُرِبَ بَيۡنَهُم بِسُورٖ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحۡمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ ﴿١٣﴾

ذكر النحاس[1] أنّ في "أُنظرونا" قراءة بفتح الهمزة بمعنى: أخّرنا وأمهلنا، وإنّما يكون (نقتبس من نوركم) مجزوم في جواب الأمر على قراءة "أُنظرونا" بضم الهمزة، بمعنى: تمهّل علي وترفّق.

---

1 ــ إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس،تحقيق: زهير غازي زاهد،مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ط2: 1409هـ/1988م، 173/4.

وإنّما طلب المنافقون هذا لأنّهم سُلبوا النور الذي يمشون به في ظلمة القيامة،يقول القرطبي: «فذلك قوله تعالى: يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتۡمِمۡ لَنَا نُورَنَا...﴿٨﴾[2] يقوله المؤمنون خشية أن يسلبوه كما سلبه المنافقون، فإذا بقى المنافقون في الظلمة لا يبصرون مواضع أقدامهم قالوا للمؤمنين أُنظرونا نقتبس من نوركم»[3].

جملة (أنظرونا) مقول القول، وهو فعل أمر مبني على حذف النون،والواو فاعل،و(نا) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و(نقتبس) فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الأمر.

فالمنافقون في هذه الحال لا يعبرون عن موقف المؤمنين تجاههم، بل عبّروا عن موقفهم تجاه المؤمنين وهم طالبون منهم النور، فالأمر مطلوب لهم لأنّهم مضطرون إليه، فالمعنى الذي يؤديه الطلب لا يمكن أن يُؤديه الشّرط في موضعه.

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٢٨﴾

24 ــ المجادلة:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴿١١﴾

---

1 ــ المصدر السّابق، 357/4.

2 ــ آية 8، سورة التحريم.

3 ــ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي،246/17.

25 ــ الصف:

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿١٠﴾ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٢﴾

قد يكون الجواب للاستفهام إذا حملنا معنى تؤمنون على الاستفهام، أي بتقدير : (هل أدلكم هل تؤمنون بالله وتجاهدون في سبيله يغفر لكم)، وإذا حملناه على قراءة عبد الله ابن مسعود فالجواب للأمر، والمعنى: (آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفرْ لكم)، وهو على تقدير المجازاة، أي: إنْ فعلتم ذلك يغفر لكم. وجيء به على صورة الخبر للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنّه امتثل[1]. وجاء في معاني القرآن للفراء[2] أنّ(يغفر) جواب الاستفهام، وهذا يصح حملا على المعنى، وذلك أن يكون (تؤمنون بالله وتجاهدون) عطف بيان على قوله هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، كأنّ التجارة لم يُدْرَ ما هي فبيّنت بالإيمان والجهاد.

يقول عز الدين بن عبد السلام: « قوله: تُؤْمِنُون، معناه: آمنوا..ولذلك أجيب بالجزم في قوله: يَغْفِرْ لَكُمْ ، ولا يصح أن يكون جوابا للاستفهام،في قوله: هَلْ أَدُلُّكُمْ؛ لأنّ المغفرة

---

1 ــ انظر البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 167/10.

2 ــ انظر: معاني القرآن للفراء، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، 154/3.

وإدخال الجنات لا يترتّب على مجرّد الدلالة، وهذا من مجاز التشبيه؛ شبّه الطلب في تأكّده بخبر الصادق الذي لا بدّ من وقوعه، وإذا شبّهه بالخبر الماضي كان آكد»[1].

جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج: «..وفي التذكرة في قوله: هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ..إلى قوله: يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ، قيل: تؤمنون على إرادة "أنْ" فلما حذفت رفع، كأنّه هل أدلكم على أنْ تؤمنوا، على أنّه بدل من تجارة فلما حذف رفع، فيكون المعنى معنى أن، وإن حذفت، وأن يكون بمعنى آمنوا أقوى، لانجزام قوله يغفر، ألا ترى أنّه لا يخلو من أن يكون جوابا لقوله هل أدلكم، أو يكون جواب "آمنوا"، فلا يكون جواب "هل أدلكم" لأنّه ليست المغفرة تقع بالدلالة، إنما تقع بالإيمان، فإذا لم يمتنع أن يكون جوابا له ثبت أنه بمعنى الأمر هذا قول سيبويه وقال قوم إنّ قول الفراء أجود، وذا كأنّ تؤمنوا لا يقتضى جوابا مجزوما، لأنّه مرفوع والاستفهام يقتضيه، وإذا وجب بالإجماع حمل الكلام على المعنى، فأن يقدر هل تؤمنوا يغفر أولى، لارتفاع تؤمنون، ولكون المعنى عليه،ويكون تؤمنون بدلا من أدلكم»[2].

قال الزجاج: «(يغفر لكم) هذا جواب تؤمنون بالله ورسوله،وتجاهدون؛لأنّ معناه معنى الأمر، المعنى: آمنوا بالله ورسوله، وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم، أي إن فعلتم ذلك يغفر لكم، والدليل على ذلك قراءة عبد الله ابن مسعود: آمنوا بالله ورسوله،وقد غلط بعض النحويين فقال : هذا جواب هل،وهذا غلط بيّن،ليس إذا دلّهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنهّم يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا؛ فإنّما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله،..فأما جواب الاستفهام المجزوم فقولك: هل جئتني بشيء أعطك مثله، المعنى لو كنت جئْتني أعطيتك،وإنْ جئتني أَعْطيْتُك»[3]. يدل هذا النص دلالة صريحة على ما أشار إليه الجرجاني في

---

1 ــ الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عز الدين بن عبد السلام، ص53.

2 ــ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، 812/3.

3 ــ المصدر السّابق، 811/3.

المقتصد، والذي بيناه في مبحث الفروق الدلالية بين الجوابين في الفصل السابق، أي أنّه لو كان الجواب للاستفهام لصار المعنى: إنْ أدلّكم و آمركم بالإيمان والجهاد يغفر الله لكم،وهذا بيّن الاستحالة، بل المعنى على تقدير : إنْ تؤمنوا وتجاهدوا يغفر الله لكم.

26 ــ المنافقون:

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ۝٥

27 ــ الملك:

ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤

28 ــ نوح :

أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤

معنى الجزاء مستلزم في هذه الآية، يعني: إذا حققتم هذا الذي هو مطلوب منكم(اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) غفر لكم ذنوبكم،وإذا غفر لكم نجاكم من العذاب، وهم مخيرون بين الطاعة والمعصية، لكن حصول المغفرة هذه والنجاة من العذاب مرهون بأحد هذين الاختيارين، وهو الطاعة، لذا كانت الطاعة مطلوبة منهم للترغيب في هذا الأمر؛فالمقام مقام ترغيب فصلح أن يكون بالأمر المجازى دون الشّرط، قال ابن كثير بعد حديثه عن الآية هذه : «هذا مقام الدعوة بالترغيب»[1].

---

1 ــ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 547/4.

فَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا ﴿١٠﴾ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ﴿١١﴾ وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗا ﴿١٢﴾

فقد يأتي الجواب لأمرين، أو أكثر نحو الآيات السابقة، ويأتي للأمر الواحد أكثر من جواب.

فهرس الآيات:

والبيان التالي يجمع الآيات التي وردت على هذا النسق في القرآن الكريم:

اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية
البقرة	2	.260،246،152،135،58،40
آل عمران	3	.61،31
المائدة	5	.105
الأنعام	6	.151
الأعراف	7	.161،145،143،112
التوبة	9	.15،14
هود	11	.52،3
يوسف	12	.93،62،54،12،10،9
إبراهيم	14	.44
الكهف	18	.96،95،16
مريم	19	. 42،25
طه	20	.27،69،39،28،22
الحج	22	.37
الشعراء	26	.41،18،12
النمل	27	.49،34،32
القصص	28	.49،34،32

الأحزاب	33	.71،28
فاطر	35	.37
غافر	40	.60،49،38
فصّلت	41	.29
الأحقاف	46	.31
الحديد	57	.28،13
المجادلة	58	.11
الصف	61	.12
المنافقون	63	.5
الملك	67	.4
نوح	71	.11،4

المبحث الثاني

جــواب الأمــر البــنــائي

1 ــ البقرة:

وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ... ﴿٦١﴾

جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج: «فمن ذلك قوله تعالى: فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا،فَــ : (يخرجْ لنا) جُزم، لأنّ التقدير ادع لنا ربّك وقل له أخرج يخرج لنا مما تنبت الأرض ومنه قوله : أسلك يدك في جيبك تخرج أي أخرجها تخرج وقال: قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ .. ﴿٣١﴾[1]، ففي قوله: "يقيموا" ثلاثة أقوال: الأوّل أنْ يكون جواب قل، لأنّه يتضمن معنى مرهم بالصلاة يفعلوا، لأنّهم آمنوا والثاني أن قل تقتضى مقولا، وذلك المقول هنا هو "أقيموا"، فالتقدير قل لهم أقيموا الصلاة يقيموها، أي إنْ قلت أقيموا أقاموا، لأنّهم يؤمنون، فيكون جواب أمر محذوف دل عليه الكلام والثّالث أن يكون بحذف اللام من فعل أمر الغائب،على تقدير قل لهم ليقيموا الصلاة وجاز حذف اللام هنا، ولا يجوز ابتداء مع الجزم، لأن لفظ الأمر ها هنا صار عوضا من الجازم، وفي أول الكلام لا يكون له عــوض إذا حــذف»[2].

إنّ إخراج الأرض لا يترتب عن الدعاء، وحتى يقدّر في الآية شرط لا بد أن يقصد بالطلب قبله ذلك المعنى،أي الشّرط لا يقدّر إلا بتقدير طلب آخر له،لذا خرّجه الزجاج على سياق آيات أخرى، ويقول الزجاج: «يخرج مجزوم وفيه غير قول : قال بعض النحويين : المعنى سله،وقل له أخرجْ لنا يخرجْ لنا(هو)،وقال في قوله تعالى : وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ

---

1 ــ آية 31، سورة إبراهيم سورة إبراهيم.

2 ــ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، 811/3 .

أَحۡسَنُۚ .. ﴿٥٣﴾[1]، قالوا المعنى : قل لهم قولوا التي هي أحسن أنْ يقولوا،وقال قوم: معنى يخرج لنا معنى الدعاء كأنّه قال: أخرجْ لنا،وكذلك:قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ .. ﴿٣١﴾[2]،والمعنى قل لعبادي أقيموا، ولكنه صار قبله: ادع وقل،فجعل بمنزلة جواب الأمر، وكلا القولين مذهب، ولكنّه على الجواب أجود،لأنّ ما في القرآن من لفظ الأمر الذي ليس معه جازم مرفوع،قال الله عز وجل: تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ﴿١١﴾..[3]،ثم جاء بعد تمام الآية : يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ،المعنى : آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفرْ لكم »[4].

وبلاغيا،فقوله تعالى: فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ .. لا يؤديه قولنا :(إنْ تدع لنا ربك يخرجْ..)؛وذلك أنّ قوله : فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ : يفيد أنّ الدعاء مطلوب مراد للقائلين بخلاف قولنا : (إنْ تدع..) فإنّه لا يدل على أنّ الدعاء مطلوب لهم.

ومما ورد في هذه السّورة على هذا النّمط أيضا الآيات التالية :

قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ ... ﴿٦٨﴾

قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ ... ﴿٦٩﴾

---

1 ــ آية 53، سورة الإسراء.

2 ــ آية 31، سورة إبراهيم.

3 ــ آية 11، سورة الصف.

4 ــ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 3 /811.

قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ... ﴿٧٠﴾

2 ــ الأعراف:

... فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِ ... ﴿٧٣﴾

(تأكلْ) مضارع مجزوم في جواب الأمر،والفاء في فذروها تفريعية؛ لأنّها جاءت تفريعا على كونها آية من آيات الله مما تستوجب عدم التعرض لها بسوء، مما يؤكّد أنّ الأمر مادام للآمر مستوجبا له فجاءت المجازاة على الأمر ولا يصح الشرط؛ فهم غير مخيرين بين تركها و إذايتها، يقول العلامة الجمل: «فذروها : تفريع على كونها آية من آيات الله،فإنّ ذلك يوجب عدم التعرّض لها، وقوله(تأكلْ) جواب الأمر»[1].

وإنّما جرى (تأكلْ) جوابا على اللفظ كونه تحققت فيه بنية الجزم بعد طلب،أما وظيفيا فالمعنى ليس على المجازاة،وقال لهم نبيهم صالح عليه السلام: فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِ،أي: فلا عليكم من مؤونتها شيء، والأمر فقط ألا تمسوها بسوء[2].

فَخُذۡهَا بِقُوَّةٖ وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَا سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿١٤٥﴾

فلا يكون في معنى الشرط يقول أبوحيان: «وانجزم (يأخذوا) على جواب الأمر، وينبغي تأويل (وأمرْ قومك)؛ لأنّه لا يلزم من أمر قومه بأخذ أحسنها أن يأخذوا بأحسنها، فلا ينتظم منه شرط وجزاء»[3]، فيأخذوا مضارع مجزوم في جواب الأمر؛ويؤوّل(وأمرْ قومك)، لأنّ شرط ذلك

---

1 ــ الدر المصون، السمين الحلبي،362/5.

2 ــ تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص295.

3 ــ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 171/5.

انحلال الجملتين إلى شرط وجزاء؛فيكون معنى وأُمر: قل لقومك[1]. فقوله: (يأخذوا) هو جواب للأمر في الظاهر،لكن تأويله ليس على تقدير شرط، لأنّه لا يلزم من أمره إياهم بذلك أن يأخذوا، لذا قيل هو على تقدير اللام في الجواب، ويصح تقديرها فيه لأنّ قوله ًوأُمرً مثل قوله ًقُلْ ً، ويصح تقدير اللام في جواب (قل)[2].

3 ــ التوبة:

وَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ أَنۡ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوۡلِ مِنۡهُمۡ وَقَالُواْ ذَرۡنَا نَكُن مَّعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ﴿٨٦﴾

4 ــ هود:

وَيَٰقَوۡمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٖ فَيَأۡخُذَكُمۡ عَذَابٞ قَرِيبٞ ﴿٦٤﴾

5 ــ إبراهيم:

قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴿٣١﴾

---

1 ــ انظر: الدر المصون، السّمين الحلبي، 453/5.

2 ــ نفسه، 453/5.

يقول سيبويه: «وتقول: مرْه يحفرها،وقل له يقلْ ذاك،وقال الله عز وجل: قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ..»[1].وهو مجزوم في اللفظ،لكن المعنى ليس على المجازاة لذا قال سيبويه : «ولو قلت: مُرْه يَحْفِرُها على الابتداء كان جيّدا»[2].

فالشرط لا يقدّر على ظاهر لفظ الآية،وإنّما يكون بتقدير طلب آخر،أي : قل لهم أقيموا يقيموا[3]،والمعنى كما يقول السعدي: «قل لعبادي المؤمنين آمرا لهم بما فيه غاية صلاحهم، وأن ينتهزوا الفرصة قبل أن لا يمكنهم ذلك: يقيموا الصلاة..»[4].

6 ــ الحجر:

ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾

يقول سيبويه: «وتقول: ذره يقلْ ذاك،وذره يقولُ ذاك ــ فالرفع من وجهين : فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك: ذره قائلا ذاك؛فتجعل يقول في موضع قائل، فمثل الجزم قوله عزّ وجل: ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ .. ﴿٣﴾ ،ومثل الرفع قوله تعالى جده: ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾[5] »[6].

---

1 – الكتاب، سيبويه،99/3.

2 – نفسه : 99/3.

3 – انظر: المسائل المنثورة ، أبوعلي الفارسي، تحقيق: عبد الغفور خليل، دار الصحابة للتراث بطنطا، (دط)، 1428هـ/2007م، ص174.

4 ــ تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي،ص295.

5 ــ آية 91، سورة الأنعام.

6 ــ الكتاب، سيبويه، 98/3.

يقول الألوسي: «والفعل وما عطف عليه مجزوم في جواب الأمر»، وحصول الجواب معنى ليس مرتبطا بحصول الأمر،فليس من أجل الترك يكون الأكل والتمتّع..لكن قد علم الله أنّه يكون؛ إذ لا يصح المعنى بتقدير الشرط، قال الأخفش: «فصار جوابا في اللفظ وليس كذلك في المعنى»[1]، وجعل له الفراء تخريجا في قوله: «جزمت يقيموا بتأويل الجزاء، ومعناه والله أعلم معنى أمر؛ كقولك: قل لعبد الله يذهبْ عنا، تريد اذهب عنا،فجزم بنية الجواب للشّرط وتأويله الأمر»[2].

إنّ معنى الآية قد خرج من سياق الأمر العام إلى التهديد،يقول ابن كثير:«(ذرهم يأكلوا..) تهديد شديد لهم ووعيد أكيد كقوله تعالى:قُلۡ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمۡ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٣٠﴾[3]،وقوله تعالى: كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلاً إِنَّكُم مُّجۡرِمُونَ ﴿٤٦﴾ [4]،ولهذا قال: وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُ، أي عن التوبة والإنابة»[5]، لذا لا يصح فيه المعنى على جواب الشرط، فهذا الأسلوب موافقا لجواب الأمر في إعرابه لتشابه السياق، لكن ليس على معناه.

وجاء على مثل هذه الآية أيضا في سورة الجاثية، قوله تعالى: قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٤﴾، يقول الفراء في هذه الآية: «معناه في الأصل حكاية بمنزلة الأمر، كقولك: قل للذين آمنوا اغفروا..،فإذا ظهر الأمر

---

1 ــ معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى محمود قراعة،مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط1 : 1411هـ/1990م،79/1 .

2 ــ معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق : محمد علي النجار،دار الكتب المصرية ــ القاهرة، ط3 : 1427هـ/2001م، 77/2.

3 ــ آية 31، سورة إبراهيم.

4 ــ آية 49، سورة المرسلات.

5 ــ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 548/2.

مصرّحا فهو مجزوم لأنّه أمر، وإذا كان على الخبر مثل قوله تعالى: (قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ)، وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴿٥٣﴾[1]،وقوله: قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿٣١﴾[2]، فهو مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشّرط،كأنّه قولك: قُمْ تصبْ خيرا، وليس كذلك،ولكن العرب إذا خرج الكلام في مثال غيره وهو مقارب له عرّبوه بتعريبه،فهذا ليس من ذلك»[3]، يعني أنّه يعرب إعراب الجزاء وهو ليس على تأويل الجزاء في المعنى.

نستنتج من هذا أنّ: ما ينجزم بعد الأمر في القرآن الكريم على ضربين: ما يكون الجزاء مقصوداً فيه وما لا يُقصد فيه الجزاء.فالأوّل يشابه الشرط بنية ووظيفة، والثاني يشابه الشّرط في البنية كونه جاء على إعرابه ولا يشابهه في الوظيفة،كونه خرج إلى غرض بلاغي معين يستفاد من معنى الآية فلا يحمل على ظاهر المجازاة، أي هو على الجواب في البنية كونه تحقق فيه العمل بالجزم لكنه ليس مترتب عن الأمر من حيث المعنى المستفاد من الآية، فلا يُقدر فيه الشّرط.

لذا يمكن أن نبين التحويل الذي حدث على مستوى بنية هذه الآية كما يلي:

---

1 ــ آية 53، سورة الإسراء.

2 ــ آية 31، سورة إبراهيم.

3 ــ معاني القرآن، الفراء، 77/2.

التمثيل الشجري لنص الآية:

ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾[1]

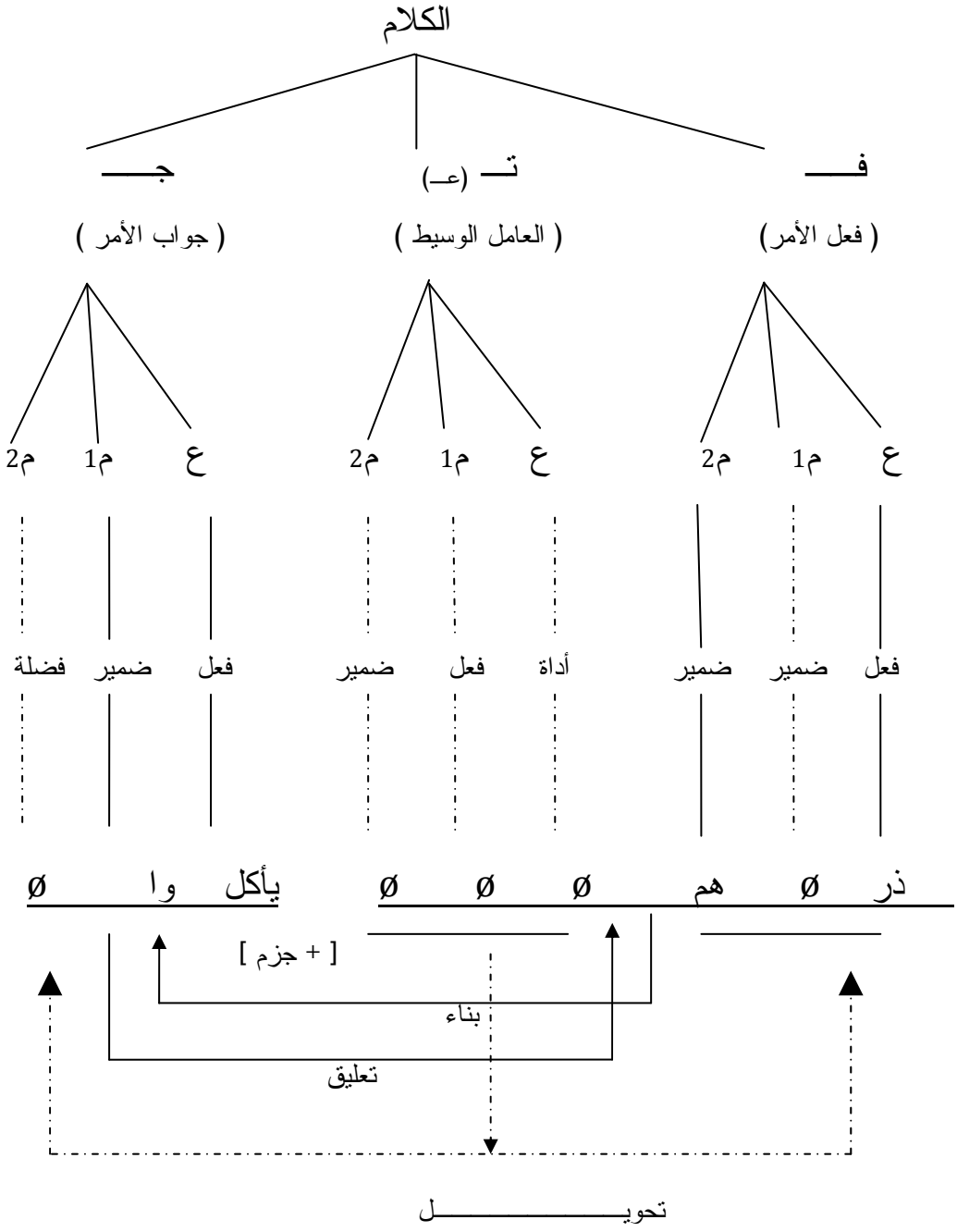

1 ــ آية3، سورة الحجر.

حصل تعليق عن طريق الرابط التجريدي (الشّرط المقدّر) الذي عمل على تحويل الأمر إلى مجازاة عن طريق دمجه بجوابه بنويا،وظهر أثره بظهور علامة الجزم،ولم يعمل دلاليا لكون الكلام لا يمكن حمل معناه على الشّرط في الآية.

فالشرط هنا قُدّر في البنية اللغوية،فتظهر في مكانه العلامة العدمية(ø) لتدل على تقديره؛لأنّ هذا المخطط يمثل البنية التجريدية،وتقابلها البنية الإعلامية حيث لا يظهر تقدير معنى الشّرط في الكلام،لذا لا تعد المجازاة فرعا عن الشّرط في البنية الإعلامية في هذا النوع من التراكيب.

7 ــ الإسراء:

وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ ٱلشَّيۡطَـٰنَ يَنزَغُ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّ ٱلشَّيۡطَـٰنَ كَانَ لِلۡإِنسَـٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿٥٣﴾

قال أبو حيان: «و"قل"خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم،وهو أمر،ومعمول الأمر محذوف تقديره: قولوا التي هي أحسن،وانجزم يقولوا على أنّه جواب للأمر الذي هو "قل" قاله الأخفش وهو صحيح المعنى على تقدير: أن يكون "عبادي" يراد به المؤمنين»[1]،وذهب ابن كثير إلى أنّ المعنى يراد به المؤمنين،ورغم ذلك فلا تحمل على الجزاء،فهو أمر غرضه التربية والتوجيه: «يأمر تبارك وتعالى عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم أن يأمر عباد الله المؤمنين أن يقولوا في مخاطباتهم ومحاوراتهم الكلام الأحسن والكلمة الطيبة فإنّهم إنْ لم يفعلوا ذلك نزغ الشّيطان بينهم وأخرج الكلام إلى الفعال ووقع الشر والمخاصمة»[2]،فهذه الآية ومثلها مما تقدم من آيات تعتمد على المعنى في تخريجها،فإن صح تقديره على المجازاة فقد اتفق اللفظ والمعنى، وإن لم يصح فيبقى لفظه جاريا على آيات الجواب المجزوم لتشابه سياقاتها ويؤول المعنى على ما هو عليه.

---

1 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 66/7.

2 ــ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 46/3.

8 ــ مريم:

.. فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا ۝٦

هذه الآية على هذه القراءة برفع (يرثني) بمعنى: هب لي من لدنك الولي الذي هذه حاله و صفته[1]، وعلى هذا تكون خرجت عن الأصل بمسوّغ الاستئناف (أنظر مبحث قواعد الخروج في جواب الأمر)، وجاءت في قراءات أخرى[2] بجزم (يرثني) جارية على جزم المضارع في جواب الطّلب لكن ليست هو في المعنى لأنّه لا يصح فيها تقدير الشرط؛فلو قلنا: إنْ وهبْته لي ورثني،كان إخبارا لله عز وجل به،يقول النحاس: «وإذا جزم كان المعنى: إنْ وهبته لي ورثني، فكيف يُخبر الله سبحانه بما هو أعلم به منه»[3]؟ أي لا يصح تقدير المعنى على الشّرط،أما اللفظ فيمكن أن يكون جاريا على الشّرط؛ فلا نقدر الشّرط إلا على سبيل الإعراب؛ فقد جاء في الكتاب العزيز على لسان نوح عليه السّلام:

وَقَالَ نُوحٞ رَّبِّ لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ۝٢٦ إِنَّكَ إِن تَذَرۡهُمۡ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارًا ۝٢٧[4]،فنوح عليه السّلام ليس يخبر ربّه بما هو أعلم به منه،لكن أُخرِج الكلام في سياق الشرط لزيادة الاهتمام في هذا الموضع،وعلم نوح عليه السلام بذلك أنّه سيكون لكثرة احتكاكه بهم والصبر على دعوتهم[5]، وهذا مثل قوله تعالى في سورة طه: وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧،مع علمه تعالى لكن لزيادة الاهتمام في هذا الموضع أخرج الكلام

---

1 ــ انظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 6/3، بتصرف.

2 ــ كقراءة يحيي بن نعيمم والكسائي، انظر : إعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه، 9/2.

3 ــ إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 6/3.

4 ــآية 29، سورة نوح.

5 ــ انظر: تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص889.

بطريق الاستفهام[1] وهو من أساليب القرآن،فلا نؤول الآية السابقة إذن على أنّ الشرط المقدر في معنى الإخبار لله عز وجل وإنْ أُعْرِبت على الشّرط في اللفظ،فليس بالضرورة أن يتفق المَبنى والمَعنى دائما.

ولأنّ زكرياء عليه السلام كان يطلب وليا ليس أي ولي إنّما الولي الذي يعيش ويرثه النبوة،قال القرطبي: «قالت طائفة : طلب الولد ثم طلب الإجابة في أن يعيش حتى يرثه تحفظا من أن تقع الإجابة في الولد »[2]، فالمعنى في القراءتين ليس على تقدير المجازاة معنى.

قد يجزم الفعل بعد الأمر على سبيل النسق وجريانها على نفس السياق، وقد تجري بعض التّراكيب على لفظ المجازاة وهي ليست في معنى المجازاة، ولا على تقدير الشّرط.

9 ــ النور:

قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡۚ ذَٰلِكَ أَزۡكَىٰ لَهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ﴿٣٠﴾

وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَاۖ... ﴿٣١﴾

المعنى: على الإرشاد والتوجيه،يقول العلامة السّعدي: «أرشد المؤمنين وقل لهم،أي الذين معهم إيمان،يمنعهم من وقوع ما يخلّ بالإيمان: يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ،عن النظر إلى العورات

---

1 ــ المصدر السابق، ص504.

2 ــ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 54/11.

وإلى النساء الأجنبيات، وإلى المردان الذين يخاف من النظر إليهم الفتنة، وإلى زينة الدنيا التي تفتن،وتوقع في المحذور»[1].

وقال النحاس:«(من) هنا لبيان الجنس،وكذا(يغضضن من أبصارهن) وظهر التضعيف في الثاني؛ لأنّ لام الفعل من الثاني ساكنة ومن الأوّل متحركة، وهما في موضع جزم جواب، فالفعل (يغضوا) مضارع جزم لأنّه جواب الأمر المحذوف وهو غضوا،أو مقول القول»[2].

وقال أبو حيان: «(يغضوا) جواب "قل" لتضمّنه معنى حرف الشرط،كأنّه قيل: إنْ تقل لهم غضوا يغضوا، وفيه إيذان أنّه لفرط مطاوعتهم لا ينفك فعلهم عن أمره عليه الصّلاة والسّلام وأنّه كالسبب الموجب له،وهذا هو المشهور.وجوز أن يكون(يغضوا) جوابا للأمر المقدر المقول للقول،وتعقّب بأنّ الجواب لا بد أن يخالف المجاب إما في الفعل والفاعل نحو: ائتني أكرمْك،أو في الفعل نحو : أسلم تدخل الجنة، أو في الفاعل نحو: قم أقم، ولا يجوز أن يتوافقا فيه، أيضا الأمر للمواجهة ويغضوا غائب ومثله لا يجوز»[3].

10 ــ الأحزاب:

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ٥٩

1 ــ تيسير الكريم الرّحمن، السّعدي، ص562.

2 ــ إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 133/3.

3 ــ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 138/9.

11 ــ غافر:

وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٦﴾

الأمر في هذه الآية خرج إلى غرض التهديد والوعيد؛حيث قال متكبّرا متجبّرا مغرّرا لقومه السفهاء: ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ ،أي زعم أنّه لولا مراعاة خواطر قومه لقتله[1].

قال أبو حيان: «(ذروني أقتل موسى) تمويها على قومه وإيهاما أنّهم هم الذين يكنونه،وما كان يكنه إلا ما في نسه من هول الفزع»[2].

12 ــ الزخرف:

فَذَرۡهُمۡ يَخُوضُواْ وَيَلۡعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ ﴿٨٣﴾

13 ــ الجاثية:

قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٤﴾

---

1 ــ انظر: تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، السّعدي، ص736.

2 ــ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، 250/9.

14 ــ الفتح:

سَيَقُولُ ٱلۡمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقۡتُمۡ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأۡخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعۡكُمۡۖ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمۡ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبۡلُۖ فَسَيَقُولُونَ بَلۡ تَحۡسُدُونَنَاۚ بَلۡ كَانُواْ لَا يَفۡقَهُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿١٥﴾

15 ــ المعارج:

فَذَرۡهُمۡ يَخُوضُواْ وَيَلۡعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ ﴿٤٢﴾

قال أبو حيان:«(فذرهم يخوضوا و يلعبوا) وعيد وما فيه من معنى المهادنة،هو منسوخ بآية السيف،وقرأ أبو جعفر وابن محيصن (يلقوا) مضارع لقى،والجمهور (يلاقوا) مضارع لاقى»[1].

نتيجة:

كل الآيات الواردة في القرآن الكريم على سياق الأمر ذي الجواب المجزوم تفيد معنى لا يمكن أن يؤديه الشّرط وهو كون الأمر مطلوبا للآمر مرادا له، فلا يجيء الشّرط في موضع الأمر، ولا العكس. وغالب الآيات كان فيها جواب الأمر على تقدير شرط، وتبيّن من كلام المفسّرين أنّ الجواب في القرآن في بعض الآيات كان موافقا للأسلوب الجاري عليه في اللغة أي بكونه مضارعا مجزوما مترتبا عن الأمر لكن لا يصح تقدير شرط في بنيته الإعلامية الوظيفية، ويكون من ورائه غرضا بلاغيا آخر يُستفاد من مقام الكلام ويُعرف من سياقه،فالنّظر في المعنى مُقدّم على النّظر في المبنى عند المفسّرين، والمعنى والسياق هو الحاكم في تفسير

---

1 ــ المصدر السّابق، 277/10.

بعض الآيات المشكلة. كما أنّ تعدد جواب الأمر وتكرّره في بعض الآيات يُفيد غرض التوكيد ويجاري أسلوب الشّرط في تعدد جوابه.

الخاتمة

حاولت خلال فصول هذا البحث أن أقدّم عرضا واضحا ومنهجيا أقارن فيه بين تركيبين يبدو افتراضيا أنّهما يشتركان في البنية النّحوية، وهذا محاولة للوصول إلى العلاقة العامة التي تربطهما داخل بنية اللّغة ووظيفتها العامة،فكان هذان الاتّجاهان موضعي تحليل وتأصيل،وقد أفضت متابعة الموضوع إلى مجموعة من النتائج؛ منها ما هو استنتاجات عامة يمكن أنْ تُحدد أوجه المقارنة بين التراكيب بوضع التّحليلات في سياقها الصّحيح، ومنها ما يصب في صميم إشكاليات البحث المطروحة في المقدمة، ويمكن إجمال النّتائج العامة فيما يلي:

من الجانب البنوي:

عامل الجزم في فعل الشّرط هو الأداة، وعامل الجزم في جواب الشّرط هو فعل الشّرط بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام والتعليق، وعامل الجزم في جواب الأمر شرط مقدّر.

المجازاة تشكّل بنية أوسع من بنية الإسناد بالرّبط بين المكوّن التّركيبي والمكوّن الدّلالي عن طريق التعليق؛ فالبنية في المجازاة تتضمّن العامل الأكبر الذي يشكّل زوجا مرتّبا بين معمولين تدخل تحتهما بنية الإسناد.

والجامع بين البنيتين من جزاء الشّرط وجزاء الأمر هو التعليق، وهذا يعني أكثر أنّ الرّبط والتعليق هو الجازم حقيقة، ولا يكون إلا بتقدير الأداة في الأوّل، ولا يكون إلا بتقدير شرط بعد فعل الأمر في الثاني، وهو ما يُمثّل العمل الوظيفي الذي يشترك فيه جواب الأمر وجواب الشّرط، فالتّعليق يمثل العمل الحقيقي في الجملة، وهذا ما يبطل ما ذهب إليه بعض من ادّعى أنّ النحاة لم يكن لهم اهتمام بمبحث الجملة.

تكشف أوجه المقارنة بين كل من جواب الشّرط وجواب الأمر عن اشتراكهما في العنصر البنوي المتمثل في العامل، وما بين التّركيبين من المناسبة الوظيفية المتمثّلة في المجازاة هو الذي جعل النّحاة يقدّرون الشّرط في جواب الأمر، وذلك في معنى البنية بالوضع، فكان المعنى الوضعي لقولنا: "ائتني آتِك" متمثّل في البنية التالية: "ائتني إنْ تأتني آتِك"، حيث قدّر النّحاة

عاملا شرطيّا مشتقا من بنية الجواب، وكون هذا العامل مقدّرا جعل جواب الأمر فرعا عن جواب الشّرط، وهذا الشّكل من التّحليل النّحوي العربي قائم على تطبيق البنية الصّورية على البنية الملفوظة، ثم بعد ذلك اختبار المطابقة بين حاصل التطبيق والبنية الدلالية، فالتحليل النحوي يُدخل في حسابه رصد لكل العلاقات الدلالية المكونة لمعانى التّراكيب، ويختبر كل ما تقترحه من أشكال نحوية صورية عن طريق المقابلة بين معاني أوضاعها النّحوية، وبالتالي فإنّ اشتراك الجوابين في العمل النحوي لم يؤدي إلى تناقض العمل الدلالي؛ إذ الدلالة العامة مشتركة بين التركيبين وهي دلالة المجازاة،مع محافظة كل تركيب على وظيفته المقامية التي يؤديها في المقام المناسب له.

ويمكن أن نجمل أهم العلاقات الدلالية بين الجوابين فيما يلي:

أوّلا،من حيث التشابه:

كلاهما يفيد المجازاة والسّببية،وجواب الأمر شبيه بجواب الشّرط في جواز وقوعه، وعدم جواز وقوعه بالنسبة إلى علم الشخص المتكلم به، والجواب في كل من التّركيبين يتعلق بغيره من الأفعال فجواب الأمر متعلق بفعل الأمر، وجواب الشّرط متعلق بفعل الشّرط. كما يشترك الجوابان في معنى الطلب لاتفاقهما في معنى الحث والمنع.

ثانيا، من حيث الاختلاف:

إنّ التّفسيرات البلاغية التي تحدّد الخصائص التي يختص بها كل أسلوب، وذلك من حيث المعاني المنوطة بالشّرط والمعاني المنوطة بالأمر في اللغة، تكشف عن المقام الذي يستعمل فيه المتكلّم هذا الأسلوب أو ذاك،كما تكشف عن الحالات التي يكون فيها للأمر جواب فيلحق بالجزاء، والحالات التي لا يكون فيها للأمر جواب فلا يلحق بالجزاء، كالحالة التي يكون فيها الأمر متلبّسا بالمأمور.

معنى الجزاء في الأمر يقتضي كونه مطلوبا للآمر مرادا له؛ فيستعمل المتكلم الأمر المجازى إذا أراد أن يكون ما سيجازي به مطلوبا له، وهذا الغرض لا يؤديه جواب الشّرط لو

اعتمده المتكلّم في موضع هذه الدلالة، والمعنى في الشّرط يقتضي تقييدا مرتبطا بمعنى الأداة المناسبة وباختلاف صيغ الفعل الموضوع للشرط وزمنه، فيستعمله المتكلّم وهو قاصد لتخصيص شيء بشيء.

ويدلّنا اختيار المتكلّم للفظ المناسب للتعبير عن الغرض المناسب على أنّ الألفاظ تابعة للمعاني،وأنّ المكوّن الدلالي ليس مجرّد مكوّن تفسيري بل هو نظير للمكوّن التركيبي، وهما معا يحققان النّظم كوظيفة للأداء اللغوي في التراكيب.

كما يُؤكّد لنا اشتراك جواب الأمر وجواب الشّرط في العمل النّحوي واختلافهما في الأداء الوظيفي في جوانب أخرى تتبع مقصود المتكلّم على أنّ الحركات التي تلحق أواخر الكلم ليست هي الوظائف النحوية، ولا تحمل قيمتها في ذاتها، وإنّما هي أمارات على الوظائف وعلامات على وصول معنى العامل إلى المعمول.

إنّ تخريج النحاة لجواب الأمر على اعتباره فرعا لجواب الشّرط لما بينهما من المناسبة في المعنى يُؤكّد اندراج مقصود المتكلّم في الجانب التركيبي للكلام، فهو يدل على علاقة التحليل النحوي بتداولية الكلام من خلال تقاطع المجالين البنوي والدلالي وما ينشأ عنه من حصر للنماذج التفسيرية المتداخلة، فكل ما يخص المتكلم مما يعين على تحليل البنية مأخوذ في الاعتبار، بما أنّ الغاية إنّما هي تفسير الكلام نفسه،ومُنجِزه غير منفصل عنه.

بيّن البحث مواضع قواعد الخروج عن الأصل في هذه التراكيب، وتم إجراء تمثيل البنية التجريدية للتركيب الأصلي بعد إحصاء ما ورد من الشّرط في القرآن الكريم جاريا على أصل القاعدة، فتبيّن من خلاله أنّ الأصل في الشّرط يتحقّق إذا تحقّق في جوابه الجزم، وأنّ نسبة آيات الشّرط التي تتحقّق فيها هذه البنية قليل بالنسبة لمجموع آيات الشّرط في القرآن الكريم، وهذا راجع إلى تعدّد أغراض القرآن وتنوّع أساليبه واتساع دلالاته، بمعنى أنه نص يصدر عن اختيارات لغوية واعية.

أما آيات جواب الأمر فقد أثبتت التقاء أقوال المفسّرين على تأويل الأمر على المجازاة، ويبقى المعنى هو الحاكم في ذلك،فبعض الآيات جاءت على المجازاة بنية، ولا يصح حمل معناها على تقدير شّرط،لذا فاستشارة التفسير قبل اختيار وجه مما تطرحه الاحتمالات البنوية الصورية يُعدّ ضروريا، فلا يُفسّر القرآن بمجرّد ما تطرحه الاحتمالات التركيبية دون النّظر في الدلالات.

وما نلاحظه من خلال قواعد الخروج في كل جواب أنّه: كلما تغيّر المعنى الذي سيتخذه المتكلّم تغيّرت معه حركة الجواب لتدل بين الشّرط والأمر أنّ آلية نظرية المعنى تؤثّر في آلية نظرية العامل وتتأثر بها، والعمل النحوي يؤثر ويتأثّر بالعمل الوظيفي ضمن ضوابط قواعد الخروج عن الأصل في شكل زمرة بنوية تتفاعل عناصرها وتتجاوب مع كل مؤثر خارجي يمكن أن يدخل على بنية الشّرط فيغيّر من عملها النّحوي أو الوظيفي من قواعد الأصول إلى قواعد الخروج ضمن ضوابط معيّنة.

كما تشير هذه الدراسة عند النحاة إلى أنّ المعرفة الموظّفة في تحليل تركيب ما لا تقتصر على المعلومات المتعلقة بصورة التركيب المدروس، لأنّ النحوي يفترض أنّه أمام تركيب منفتح على مجموعة من الصور التركيبية التي يصح التخريج عليها، فهو يختبر هذه الصور واحدة واحدة، بعرضها على القوانين النحوية من جهة، وعلى معطيات هذه التّراكيب من جهة أخرى. إنّ عملية الاختبار هذه تستطيع أن تحدد ابتداء وجه الملاءمة بين صور الكلام المتقاربة بنويا، وهو ما عُرِف عند النّحاة بالحمل على النظير. وذلك في صورة موجودة في المدوّنة، وهي طريقة اعتمدها النحاة لتخريج بعض التراكيب الفرعية بناء على معيارين أساسيين:

* معيار الأصلية والفرعية بالنسبة إلى الصورة التّركيبية في القانون النّحوي.

* معيار مقاصد الكلام المستخرجة من خصائصه الوظيفية.

واستطاع النحاة من خلالها حصر مسوّغات الخروج عن الأصل في كل من الجوابين.

وأنّ من الآليات المعتمدة في التّحليل النّحوي لتخريج التّراكيب الملبسة والمشكلة والفرعية: آلية التأويل، التي تتأسّس على مفهوم البنية العميقة والبنية السّطحية، ويعمل التّأويل على رد كل الصور الملفوظة التي لا تجري في ظاهرها على نمط من أنماط التّركيب النحوي، إلى واحد من هذه الأنماط عن طريق كشف الفروق بين بنيتها السطحية وصورتها الأصلية كما يقتضيها أصل التركيب والمعنى. وجواب الشّرط مع شرطه يشكّل بنية مستقلة وهو الأصل، وجواب الأمر فرع عليه فلا يشكل بنية مستقلة إلا إذا تحقق فيه الجزم بنية ووظيفة، أي أنّ تقدير الشّرط في جواب الأمر هو تصوّر للبنية الأصلية، وهذا النّوع من التقدير هو رد للفرع إلى أصله، وكل كلام خرج عن الجزم في جواب الشّرط في جميع الحالات المذكورة هو فرع عن هذا الأصل، لذا قدّر فيها النحاة البنية الأصلية.

إنّ التحويل الذي أولته نظرية تشومسكي اهتمامها مهم في تحليل البُنى التّركيبية،وهو قريب من مفهوم التقدير النحوي عند سيبويه، وتمّ دراسته في هذه التراكيب انطلاقا من جانبين اثنين: الانتقال من الأصل إلى الفرع في تحليل البنية التركيبية، والتحويل بالزيادة والحذف والإضمار، وهما يسيران معا في البنية الواحدة للتراكيب العربية .

إنّ العلاقات تكون داخل التركيب كبنية ونظام، أمّا بالنسبة للتركيب كوضع واستعمال، فإنّها ستختلف نظـــرا لاستعمال المتـــــكلّم للّغـــة وتفريعه للمعـــــاني وأوضاعها، فالمعطيات النّحوية التي تم بسطها في الفصول السّابقة من مبحث العامل في جزم هذه الجوابات ومبحث البنية التّجريدية لها ما هي إلا عمليات وصفية للبُنى التّركيبية في اللّغة العربيّة معتمدة أساسا على لغة متخصصة ليست نتاج وضع اعتباطي، بل هي نتاج ملاحظات ومواضعات تمت بطريقة استنتاجية، انطلاقا من تبصّر النحاة العرب في الفروق بين الاستعمالات المختلفة، وهي التي سماها الجرجاني بعد ذلك "معاني النّحو".

ولما كان جواب الأمر فرعا عن جواب الشّرط،وعامل الجزم فيه هو الشّرط المقدّر مع ما يقتضيه من التّعليق، فيمكن أنْ يُعدّ قول النحاة : "جواب الأمر" ليس من باب التّسمية المجازية

فقط، بل هناك ارتباط وظيفي بينهما؛أي أنّ علاقة الجواب بالأمر الذي يسبقه شبيه تماما بالجمل من النص والتي تقوم على تسلسل معنوي عام بحكم انتمائها إلى مجال دلالي واحد(هو النص).

وما يُمكن الإشارة إليه أيضا هو أنّ ما صنعه النحاة والبلاغيون من تقديرات دقيقة في هذه التّراكيب إنّما كان على هدي من نظرية العامل،فهي الأساس في وجود التّقدير في الجملة العربيّة وربط الأصول بفروعها، وبهذا تكون هذه النظرية ــ عند سيبويه ومن كان على منواله من النحاة والبلاغيين ــ قد حسمت إشكالا؛ يتمثّل في كون الجزاء جملة واحدة لها بنيتها المستقلة متى تحقق عملها النّحوي والوظيفي سواء في جواب الشّرط أو في جواب الأمر. وبالعامل استطاع النحاة أن يُبيّنوا الحدود الحقيقية للكلام العربي،وعلى أساسه بيّن البحث أنّ للعامل أثر في بنية الجملة كما له أثر في بنية المفرد. ومن الأصول التي بنى النحاة عليها هذه النظرية التمييز بين التحليل الدلالي والتحليل البنوي للكلام.

وما تؤكّده هذه الدراسة هو ضرورة الاستفادة من آليات البحث اللّساني الحديث باستثمار معطياته في تحليل الكلام وضبط مفاهيمه مواكبة للتطوّر العلمي ومحاولة للاستفادة من خصوصياته، وذلك انطلاقا من مبادئ النّحو العربي وأصوله،حتى يُقدّم خدمة للغة العربية التي تواجهها تحديات علمية كثيرة.

ويبقى أن أقول إنّ ما قدّمه هذا البحث يبقى لَبِنة من لبنات الصّرح اللّغوي لعلّها تلقى قبولا لدى من يسعى لمعرفة المزيد عن هذه اللغة.

فهارس البحث

* فهرس المصادر و المراجع.

* فهرس الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أوّلا،المصادر:

ــ أ ــ

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،أحمد بن محمد الدمياطي الشّافعي، صححه وعلّق عليه: علي محمد الضباع،مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، (دط)،1359هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السّيوطي،مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة، ط4، (دت).
- ارتشاف الضرب، أبو حيان،تحقيق: رجب عثمان محمد – القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1: 1418هـ/1998م.
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السّلمي الشافعي، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1: 1416هـ/1995م .
- الأشباه والنّظائر، عبد الرّحمن جلال الدين السّيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، (دط)، (دتا).
- أصول السّرخسي، أبو بكر بن أحمد، القاهرة، (د ط)، 1372هـ.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب اللبناني، الشركة العالمية للكتاب، ط3: 1406هـ/1986م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ط2: 1409هـ/1988م.

- إعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1992.
- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السّيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1: 1396هـ/1976م.
- إملاء ما منّ به الرّحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط2:1321هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، دار الفكر، بيروت، (دط)، (دتا).
- الإيضاح العضدي، أبو على الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط2: 1408هـ/1988م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الجيل ــ بيروت، ط3: 1414هـ/1993 م.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني المعروف بابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، ط1: 1425 هـ/2005 م.

ــ ب ــ

- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبوحيان الغرناطي، دارالفكر، بيروت،(دط)، 1412هـ/1992 م.
- بدائع الفوائد، شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، تخريج أحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، مطابع دار البيان الحديثية، القاهرة، ط1: 1426هـ/2005م

ـ ت ـ

- التّعريفات، الشّريف الجرجاني، تحقيق: علي الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2: (دتا).
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار الفكر، بيروت، (دط)، 1404هـ/1984م.
- تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، الدار التونسية للنشر، (دط)، (دتا).
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ابن خروف تحقيق خليفة محمد بديري، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط1: 1415هـ/1995م.
- تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، عبد الرّحمن بن ناصر السعدي، قدّم له: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل ومحمد الصالح العُثيمين، تحقيق: عبد الرّحمن بن مُعلاّ اللّويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط1: 1421هـ/2000م.

ـ ج ـ

- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دط)، (دتا).

ـ ح ـ

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان الشافعي، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، ط1: 1417هـ/1997م.

ـ خ ـ

- الخصائص، أبو الفتح عُثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (دط)، (دتا).

ـ د ـ

- الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (دط)، (دتا).
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ــ المؤسسة السعودية بمصر ودار المدني بجدة، ط3: 1413هـ/1992م.

ـ ر ـ

- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسّبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، دار الفكر ــ بيروت، (دط)، 1408هـ/1987م.

ـ ش ـ

- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرّحمن السيّد ومحمد بدوي مختون، دار هج، ط1: 1410هـ/1990م.
- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، أبو الحسن ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب – بيروت، ط1: 1419هـ/1999م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، تحقيق : سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى، ط1: 1419هـ.

- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاي المصري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب لمحمد محي الدين عبد الحميد، (دط)، (دتا).
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط1: 1421هـ/2000م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن مالك بن عبد الله الطائي، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر ــ بيروت، ط1: 1427هـ/2006م.
- شرح المفصّل في صناعة الإعراب، ابن يعيش(يعيش بن علي أبو البقاء)، تصحيح وتعليق: مشيخة الأزهر و جماعة من العلماء، المطبعة المنيرية ــ القاهرة، (دط)، (دتا).

ــ ط ــ

- الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، مراجعة: محمد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/1995م.

ــ ع ــ

- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: 1420هـ/1999م.
- العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف ــ القاهــرة، ط2: (د تا).

ــ ف ــ

- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشّافعي الشهير بالجمل، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1: 1416هـ/1996م.

ـــ ق ـــ

- القاموس المحيط، مجد الدين الفيروز آبادي، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، (دط)، (دتا).

ـــ ك ـــ

- الكتاب، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قُنبُر سيبويه، تحقيق: محمد عبد السّلام هرون، دار الجيل، بيروت، ط1، (دتا).
- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم جار الله الزّمخشري، دار الكتاب العربي ــ بيروت، لبنان، ط3: 1407هـ/1987م.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (دط)،1981م.

ـــ ل ـــ

- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر ــ بيروت ، ط1، 2000 م.

ـــ م ـــ

- المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تحقيق: عبد الغفور خليل، دار الصحابة للتراث بطنطا، (دط)، 1428هـ/2007م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، دار اليمامة، دمشق، ط2: 1421هـ/2000م.
- معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1411هـ/1990م.

- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، (ج1)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، (ج3) تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب المصرية، القاهر، ط3: 1427هـ/2001 م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج،تحقيق عبد الجليل شلبي، دار الكتاب الحديث، (دط)، (دتا).
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،صيدا ــ بيروت، (دط)، 2006م/1427هـ.
- المغني ومعه الشرح الكبير، موفق الدين ابن قدامى، وشمس الدين ابن قدامى المقدسي، دار الكتاب العربي ــ بيروت، لبنان، (دط)، (دتا).
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السّكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط2 : 1407هـ/1987م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، (دط)، 1982م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، (دط) 1386هـ.

ــ ن ــ

- نتائج الفكر في النّحو، أبو القاسم السّهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1992.

ثانيا: المراجع

ــ أ ــ

- أهمية الربط بين التفكير اللّغوي عند العرب ونظريات البحث اللّغوي الحديث، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، دارالمناهل للطباعة، القاهرة، (دط)، 1414هـ/1994م.

ــ ب ــ

- بحوث ودراسات في علوم اللّسان، عبد الرّحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، (دط)، 2007م.
- بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، عبد الرّحمن الحاج صالح، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية ــ الجزائر، (دط)، 2007م.

ــ ج ــ

- جملة الشّرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي ، مازن الوعر، دار نوبار ــ القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر ــ لونجمان، مصر، ط1، 1999م.

ــ ف ــ

- في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.

ــ ق ــ

- قواعد تحويلية للّغة العربية،محمد علي الخولي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1: 1981م.

ــ ل ــ

- اللّغة مقدّمة في دراسة الكلام، إدوارد سابير، ترجمة: المنصف عاشور، الدار العربية للكتاب، (دط)، 1995م.

ـــ م ـــ

- مباحث التّخصيص عند الأصوليين والنّحاة، محمود سعد، نشأة المعارف بالإسكندرية، (دط)، (دتا).
- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والنشر، بيروت ــ لبنان، ط1، 2004م.
- من نحو المباني إلى نحو المعاني "بحث في الجملة وأركانها"، محمد طاهر حمصي، دار سعد الدين، عين الكرش ــ دمشق، ط1: 1424هـــ/2003م.

ـــ ن ـــ

- النّحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط5،(دت).
- نظرية تشومسكي اللّغوية تأليف جون ليونز، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2 : 1995م.

ثالثا: المقالات و الدوريات.

- الحدود في النحو، أبو الحسن الرماني، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، بغداد، مجلد23، عدد01، سنة 1995م.
- (منطق النّحو العربي والعلاج الحاسوبي للّغات)، عبد الرّحمن الحاج صالح، السّجل العلمي لندوة استخدام اللّغة العربية في تقنية المعلومات، المكتبة ــ الرياض، ذي القعدة 1414هـــ/1993م.

- النّظرية الخليلية الحديثة ــ مفاهيمها الأساسية، عبد الرّحمن الحاج صالح، كراسات المركز، العدد الرابع/السنة2007، بوزريعة، الجزائر.

رابعا الرسائل الجامعية:

- مثارات الغلط الإعرابي من خلال كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، أمين قادري، ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

خامسا: المراجع الأجنبية.

- Linguistique arabe et linguistique générale - essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm al-arabyya,Abderrahman Hadj Salah , thèse de doctorat d'état, Sorbonne, paris04, 1979 .
- syntactic structures . N. Chomsky . Mouton – La Haye . 1957

فهرس الموضوعات

إهداء

مقدمة

مدخـــل: إشكاليّة البحث في المنظور اللّساني 6

الفصل الأول

دراسة تركيبيّة تحليليّة لبنية جواب الشّرط وبنية جواب الأمر

المبحث الأول: مصطلحا الشّرط والجزاء في الدّراسات اللّغوية العربيّة وعامل الجزم..13

المطلب الأوّل: الشّرط وجواب الشّرط، المفهوم والمصطلح 14

الأمر الأول: المعنى اللّغوي..... 14

الأمر الثاني: المعنى الاصطلاحي 15

المطلب الثاني: الحالات التي ترد في جواب الشّرط. 18

المطلب الثالث: العامل في جزم جواب الشرط 25

تمهيد:..... 25

1 ــ مصطلح العامل:..... 25

2 ــ **معنى الجزم:** 27

اختلاف النحاة في عامل جزم جواب الشّرط: 28

عامل جزم جواب الشّرط ورتبته النّحوية:..... 29

عامل الجزم و البنية الموازية:..... 35

المبحث الثاني: مصطلح جواب الأمر في الدّراسات اللّغوية العربيّة وعامل الجزم 40

المطلب الأوّل: جواب الأمر المفهوم و المصطلح 41

1 ــ الأمر لغة: 41

2 ــ الأمر اصطلاحا: 41

3 ــ جواب الأمر: 42

المطلب الثاني: عامل جزم جواب الأمر 45

أوّلا: الأمر أصل في الجزاء الطّلبي: 45

عامل جزم جواب الأمر وتداخل البُنى النحوية: 47

جواب الأمر عند سيبويه و عامل جزمه: 53

خلاصة: 57

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية لبنية جواب الشّرط وبنية جواب الأمر **60**

المطلب الأوّل: التحليل النحوي والحمل على النظير 61

المطلب الثاني: تحليل بنية جواب الشّرط وبنية جواب الأمر 69

أوّلا، تحليل بنية جواب الشّرط: 69

مثال تحليل بنية جواب الشّرط: 74

ثانيا، تحليل بنية جواب الأمر: 78

مثال تحليل بنية جواب الأمر: 80

التمثيل الشجري لبنية جواب الأمر: 81

الفصل الثاني

قواعد الأصول وقواعد الخروج في جواب الشّرط وجواب الأمر

المبحث الأوّل: قواعد الخروج في جواب الشّرط **83**

المطلب الأوّل: الأصل في جواب الشّرط 84

التمثيل الشجري لبنية النص: 86

فهرس الآيات: 87

المطلب الثاني: قواعد الخروج في جواب الشّرط 99

المسوّغ الأوّل (امتناع الجزم في الجواب) 99

1 ــ القاعدة الأولى: ما دخله الفاء وكان جملة اسمية 99

فهرس الآيات: 102

2 ــ القاعدة الثانية: ما دخله الفاء و كان جملة فعلية 105

فهرس الآيات: 106

3 ــ **القاعدة الثالثة: ما دخله "إذا" وكان جملة اسمية** 108

التمثيل الشجري لبنية النص: 109

فهرس الآيات: 110

4 ــ القاعدة الرابعة: إذا كان الجواب بمنزلة الاسم 111

فهرس الآيات: 112

5 ــ القاعدة الخامسة: إذا كان الجواب فعلا ماضيا 114

فهرس الآيات: 115

المسوّغ الثاني(الحال): 117

المسوّغ الثالث (دخول القَسَم): 118

التمثيل الشجري لبنية النص: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

فهرس الآيات: 124

2 ــ المسوّغ الرابع: تقدّم اسم على فعل الجزاء 126

التمثيل الشجري لبنية النص: 128

المبحث الثاني: قواعد الخروج في جواب الأمر **130**

مسوّغات الخروج في جواب الأمر 131

التمثيل الشجري لبنية النص: 135

فهرس الآيات: 136

المسوّغ الثاني (أن يدل على الحال): 137

التمثيل الشجري لبنية النص: 139

خلاصة: 141

الفصل الثالث

جواب الشّرط وجواب الأمر دراسة وظيفيّة في علم المعاني

المبحث الأوّل: جواب الشّرط وجواب الأمر في نظريّة النّظم **143**

تمهيد: 144

المطلب الأوّل: النّظم واختلاف صورة المعنى 145

النّظم في أسلوب الشّرط: 146

النّظم في جواب الأمر: 148

المطلب الثاني: الغرض البلاغي لخروج الجواب عن الجزم 150

المطلب الثالث: المعاني الملازمة لأدوات الشّرط 154

المبحث الثاني: أوجه الاتّفاق والاختلاف الدّلاليين لجوابي الشّرط والأمر **159**

المطلب الأوّل: أوجه الاتّفاق بين معاني التركيبين 160

الشّرط بين الخبرية والإنشائية والتداخل الوظيفي بين التركيبين : 162

المجازاة ومعنى الحث والمنع: 166

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف الدّلالي بين التركيبين 168

أوّلا؛ عند الجرجاني: 168

ثانيا؛ عند ابن القيّم: 170

خلاصة: 173

المطلب الثالث: الغرض الوظيفي لتقديم الجزاء عند ابن القيّم 176

التمثيل الشجري لبنية النص: 178

فهرس الآيات: 181

الفصل الرابع

جواب الأمر في القرآن الكريم ونظرة المفسّرين

المبحث الأوّل: جواب الأمر عند المفسّرين وحمل جواب الأمر على جواب الشّرط ..**184**

تمهيد: 185

جواب الأمر الوظيفي: 186

1 ــ سورة البقرة: 186

2 ــ آل عمران: 192

3 ــ المائدة : 193

4 ــ الأنعام: 195

5 ــ الأعراف: 196

6 ــ التوبة: 197

7 ــ هود: 198

8 ــ يوسف: 201

9 ــ إبراهيم: 203

10 ــ الكهف: 204

11 ــ مريم: 205

12 ــ طه: 206

13 ــ الحج: 208

14 ــ الشعراء: 209

15 ــ النمل: 210

16 ــ القصص: 210

17 ــ السجدة: 211

18 ــ الأحزاب: 211

19 ــ فاطر: 212

20 ــ غافر: 212

21 ــ فصلت: 213

22 ــ الأحقاف: 213

23 ــ الحديد: 213

24 ــ المجادلة: 214

25 ــ الصف: 215

26 ــ المنافقون: 217

27 ــ الملك: 217

28 ــ نوح : 217

فهرس الآيات: 218

المبحث الثاني: جــواب الأمــر البــنـــائي **220**

1 ــ البقرة: 221

2 ــ الأعراف: 223

3 ــ التوبة: 224

4 ــ هود: 224

5 ــ إبراهيم: 224

6 ــ الحجر: 225

التمثيل الشجري لنص الآية: 228

7 ــ الإسراء: 229

8 ــ مريم: 230

9 ــ النور: 231

10 ــ الأحزاب: 232

11 ــ غافر: 233

12 ــ الزخرف: 233

13 ــ الجاثية: 233

14 ــ الفتح: 234

15 ــ المعارج: 234

نتيجة: 234

الخاتمة 236

فهارس البحث 242

فهرس المصادر والمراجع 243